المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

ت. بوتومور



النخبة والمجتمع

ترجمة جورج جحا

النخبة والمجتمع

ت . ب . بوتومور



النخبة والمجتمع

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ
ت ٨٠٧٩٠٠/١ برقياً «موكيالي»
بيروت ـ ص.ب : ١١/٥٤٦٠ بيروت
تلكس : LE/DIRKAY ـ ٤٠٠٦٧ .

الطبعة الثانية ١٩٨٨ م

الفصل الاول

النخبـــة : مفهوم وعقدة

استعملت كلمة « النخبة » في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوّق معيّن وامتدّ استعمالها في ما بعد ليشمل الإشارة الى فئات اجتماعية متفوقـــة كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء . (١)

أول استعمال معروف لكلمة « النخبة » في اللغة الانكليزية، هو ذاك الوارد في « قاموس اوكسفورد للغة الانكليزية ». والذي يردّ الى سنة ١٨٢٣، حيث كانت هذه الكلمـــة تطلق على فئات اجتماعية معينة ، غير أن هذا المصطلح لم يستعمل استعمالاً واسعـاً في الكتابات السياسية والاجتماعية في أوروبا حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر ، بـل انه لم يصبح كذلك في بريطانيا وأميركا حتى سنة ١٩٣٠ عندما انتشر عبر نظريات النخبة وبشكل خاص عبر كتابات فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto .

حدد باريتو « النخبة » بطريقتين مختلفتين ، فابتدأ بتحديد عام جداً قائلاً : « لنفترض أن كل فرد ، في كل فرع من فروع النشاط الانساني ، أعطى «دليلاً»

يشكل مقياساً لقدرته ، بطريقة مشابهة لاستعمال الدرجات في المدارس ، في الامتحانات المتعلقة بالمواد الدراسية المختلفة؛ فيعطى أفضل نوع من المحامين مثلاً ، درجة ١٠ بينما يعطى نوع آخر ، وهو ذاك الذي لم يستطع أن يجد له زبوناً ، درجة ١ وتترك درجة الصفر لمن هو بالفعل غبي أو أبله .

ويعطى الرجل الذي استطاع أن يجمع الملايين — بطريقة شريفة أو غير شريفة — درجة ١٠ بينما يحصّل ذاك الذي جمع الآلاف درجة ٦ ، والذي استطاع بجهد أن يبقى خارج المآوي المخصصة لإعالة الفقراء ينال درجة ١ ، وتبقى درجة الصفر لهؤلاء الذين ينتهون الى هذه المآوي ؛ وهكذا داليك في كل مجالات النشاط الانساني .

فلنقم الآن « طبقة » من هؤلاء الذين ينالون أعلى الدرجات كلّ في مجال نشاطه ، ولنطلق على هذه الطبقة اسم النخبة ». [٢]

لكن « باريتو » نفسه لا يستعمل مفهوم النخبة هذا أكثر مما فعل في ما ذكرناه بل يستخدمه لمجرد التشديد على عدم تكافؤ القدرات الفردية في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية ، كما يجعله نقطة انطلاق لتحديد « النخبة الحاكمة » وهو الموضوع الحقيقي لبحثه .

« يساعدنا ، بالنسبة للبحث الذي نحن بصدده ، وهو دراسة التوازن الاجتماعي ، أن نقسم تلك الطبقة (النخبة) الى طبقتين : طبقة حاكمة ، تشمل أفراداً يقومون بدور مباشر أو غير مباشر في الحكومة ، ونخبة غير حاكمة تشمل باقي الأفراد في طبقة النخبة. لدينا إذن طبقتان أفقيتان في كل شعب ١ — الطبقة السفلى ، أو « غير النخبوية » ، التي لسنا في مجال بحث امكان تأثيرها في الحكم ، الآن . ثم ٢ — الطبقة العليا أو النخبة التي تقسم الى قسمين :

(أ) النخبة الحاكمة . (ب) والنخبة غير الحاكمة » . [٣]

وليس من الصعب ان نكتشف من كتابات باريتو المبكرة كيف توصل الى هذا المفهوم ، فقد قام في كتابه [٤] « Cours d'économie Politique » « مجرى الاقتصاد السياسي » بطرح فكرة « المؤشر العادي » لتوزيع الثروة في مجتمع ما . وفي « الأنظمة الاشتراكية » Les systêmes Socialistes [٥] يناقش ، أولاً ، ان الأفراد لو رتّبت وفقاً لمقاييس أخرى كمستوى ذكائها ، وميلها الى الرياضيات ، ومواهبها الموسيقية وطبائعها الخلقية ... الخ فلربما حصل عن ذلك « مؤشرات لتوزع الثروة » شبيهة بتوزيع الخصائص الآنفة الذكر؛ وثانياً، إذا اعتمدنا ترتيب الأفراد وفقاً لدرجة قوتهم أو تأثيرهم السياسي والاجتماعي ، فإننا نجد في معظم المجتمعات، أن الأفراد ذاتهم يحتلون في الهرمين الاجتماعي والسياسي المنزلة نفسها التي يحتلونها في هرم الثروة .

« الطبقات المسماة بالطبقات العليا ، هي عادة الأكثر غنى.. وهذه الطبقات تمثل « نخبة » أو ارستقراطية » .[٦]

ومع ذلك ، فإن هناك اختلافاً هاماً في تصوير المسألة في « الفكر والمجتمع Mind and Society » ، فباريتو هنا لا يهتم بمؤشر توزيع خصائص معينة (بما في ذلك القوة والتأثير) بل بالتعارض بين هؤلاء الذين لديهم القـــوة ، أي النخبة الحاكمة ، وهؤلاء الذين لا يملكونها ، أي الجماهير .

هذا الاختلاف في مفهوم باريتو ، قد يكون ذا علاقة في صورة ما بأعمال غيتانو موسكا Gaetano Mosca الذي كان أول من أقام تمييزاً منهجياً بين « النخبة » والجماهير – رغم انه استعمل مصطلحات اخرى – وأول من حاول إقامة علم سياسة جديداً على هذا الأساس . [٧] ولقد عبر موسكا عن فكرته الاسياسية بهذه الكلمات : « بين الحقائق والميول الدائمة التي يمكن أن توجد في كل بنية ساسية ، ظاهرة بيّنة الى درجة تبدو فيها بوضوح لاقل العيون تدقيقاً. ففي كل المجتمعات – من تلك المجتمعات الضعيفة التطور والتي لم تكد تبلغ فجر

المدنيات ، الى أكثر المجتمعات تقدماً وقوة – تنشأ طبقتان من الناس طبقة حاكمة وطبقة محكومة ؛ والطبقة الحاكمة هي دائماً أقل هاتين الطبقتين عدداً ، وهي التي تقوم بكل الوظائف السياسية وتحتكر السلطة كما تتمتع بالفوائد التي تكون حصيلة لتلك السلطة . بينما الثانية ، وهي الأكثر عدداً ، في حال تسيّرها فيه الطبقة الأولى وتدير شؤونها بطريقة يقال فيها آناً انها شرعية بصورة أو بأخرى كما يقال فيها في آن آخر انها « كيفية » عنفية بشكل أو بآخر » .[٨]

ويفسر موسكا حكم الاقلية للأكثرية بحقيقة كون الاولى منظمة ... « سيطرة أقلية منظمة تطيع دافعاً واحداً ، على أكثرية غير منظمة ، أمر حتمي ؛ فقوة أية أقلية لا تقاوم في حال توجهها الى فرد واحد في الأكثرية ، يقف وحيداً أمام « كلية » الأقلية المنظمة . وفي الوقت نفسه نجد أن الأقلية منظمة لمجرد كونها أقلية – وكذلك لأن الاقلية عادة تتألف من أفراد متفوقين – .

ويتميز أعضاء الأقلية الحاكمة بصفات ، حقيقية أو ظاهرة . هي مدار تقدير شديد وذات تأثير قوي في المجتمع الذي يعيشون فيه» .[٩]

إذن ، فكلا الرجلين ، موسكا وباريتو ، كانا مهتمين بالنخبة بمعنى فئات من الناس تمارس السلطة السياسية مباشرة وتكون في وضع تؤثر فيه بشدة في عملية ممارسة السلطة السياسية . وفي نفس الوقت استطاعا أن يدركا أن « النخبة الحاكمة » أو « الطبقة السياسية » تتألف من فئات اجتماعية متمايزة . لاحظ باريتو أن « الطبقة العليا في المجتمع ، أو النخبة تشمل فئات من المجتمع ليست دائماً محددة بصورة دقيقة ، تسمى بالارستقراطيات » ثم أكمل مشيراً الى حكم الطبقات المتفوقة –الارستقراطيات–، وحكم الطبقات المتمولة – البلوتوقراطيات، في المجالات العسكرية والدينية والتجارية » .[١١]

وقد أوضحت هذه النقطة بطريقة أكثر دقة تلميذة لباريتو اسمها « ماري

كولابنيسكا » في دراسة لها عن النخبات في فرنسا ، عالجت فيها بوضوح تحرّك الأفراد بين الفئات الفرعية المختلفة من النخبة الحاكمة وانبرت تدرس ببعض التفصيل تاريخ أربع من هذه الفئات : الاغنياء ، والنبلاء ، والارستقراطية العسكرية ، ورجال الدين ، (١١) بينما مال باريتو دائماً الى التأكيد على التمييز بين « النخبة الحاكمة » و « غير النخبة » .

غير أن موسكا انصرف الى درس « النخبة » نفسها ، وطريقة تشكلها ، خاصة في المجتمعات الديمقراطية العصرية ، بصورة أكثر عمقاً وأبعد غوراً ، فتراه يشير الى « الهيئات الحزبية المختلفة التي تنقسم إليها الطبقة السياسية » ، هذه الهيئات التي « تضطر الى التزاحم على أصوات الطبقات الاخرى التي تفوقها عدداً » ، كما يذكر بعد ذلك انه « لا يمكن الانكار أنّ النظام التمثيلي (نظام الحكم) يتيح للعديد من القوى الاجتماعية طريقة للاشتراك في النظام السياسي ، وبالتالي طريقة لايجاد التوازن بينها وبين القوى الاجتماعية الاخرى ، وللحد من تأثير تلك القوى ، ومن تأثير الطبقة البيروقراطية الحاكمة بشكل خاص » .

يظهر هذا المقطع الاخير بعداً ملموساً بين باريتو وموسكا في تفسير كل منهما لتطور الانظمة السياسية ، فباريتو يحرص دائماً على التأكيد على أن التمييز بين الطبقة الحاكمة والجماهير تمييز مطلق ، ويخص المفاهيم العصرية « للديمقراطية » و « الانسانية » و « التقدم » ، بأشد تعليقاته لذعاً وتجريحاً ، بينما نجد موسكا من جهة ثانية على استعداد للاعتراف ، وبصورة ما لتأييد الاشكال والملامح المميّزة للديمقراطية الحديثة ؛ فهو يذكر في كتابه الاول انه « صحيح أن الممثل في الديمقراطية البرلمانية لم ينتخبه الناخبون ، ولكنه بشكل عام ، جعل هؤلاء ينتخبونه ... أو أن أصدقاءه جعلوه منتخباً » . لكنه في أعماله اللاحقة يعترف بأن الاكثرية قد تستطيع عبر ممثليها أن تمارس شيئاً من المراقبة لسياسة الحكومة .

ويبدو أن موسكا لم يفصل فصلاً قاطعاً بين الجماهير والاقليات إلا في نقده

لماركس ، على ما لاحظ « ميسل » (Meisel) ، فهو في الغالب يقدّم نظريّة أكثر تعقيداً تنمّ عن براعة ودقة ، تظهر فيهـا الطبقة السياسية نفسها وقد أثر فيها وكبح جماحها عدد من « القوى الاجتماعية » (تمثل مصالح عديدة مختلفة في المجتمع) ، والوحدة الخلقيـة للمجتمع ككل ، هذه الوحدة الخلقية التي يعبّر عنها بحكم القانون .

في نظرية موسكا لا تتحكم النخبة بالضغط والتزوير ، هكذا ببساطة ، لكنها « تمثّل » بمعنى من المعاني ، المصالح والغايات لفئات هامة وذات تأثير في المجتمع .

هناك أيضاً عامل آخر في نظرية موسكا ، يكيّفها ويحوّلها عن جمـود خطوطها العريضة الأساسية . ففي الأزمنة الحديثة لا ترتفع النخبة عالياً فوق سائر المجتمع لكنها تتصل اتصالاً حميماً بالمجتمع عبر « نخبة فرعية » وهي فئة أكبر منها بكثير تشمل ، لغايات ونوايا مختلفة ، كل الطبقة الوسطى الجديدة ، من « خدام مدنيين » ومديرين ، وعمال الياقة البيضاء (الموظفين) وعلمـاء ومهندسين ورجال فكر .

وهذه الفئة لا تقوم فقط بامداد النخبة (الطبقة الحاكمة بتعبير اضيق) ، « بالمكرّسين » من هذه الفئات المذكورة بل انهـا بحد ذاتها عامل حيوي في حكومة مجتمع ما ؛ ويذكر موسكا في هـذا الشأن ان « استقرار أية هيئة سياسية يتوقف على مستوى الأخلاق والذكاء والنشاط الذي توصلت اليه هذه الطبقة الثانية » .

فليس من غير المعقول إذن ، أن نرى ، كما رأى غرامسي Gramsci ان « الطبقة السياسية » التي قال بها موسكا « لغز محيّر » ؛ إذ لا يستطيع الواحد أن يفهم ما الذي عنـاه موسكا ، فالمفهوم الذي جاء به متأرجح ومطّاط إلى درجة بعيدة ، فهو يبدو أحياناً وكأنه يقصد الطبقة الوسطى ، وفي أحيان

أخرى يظهر لك وكأنه يشير الى أصحاب المتلكات بصورة عامة ، ثم يجعلك في فترات معينة تعتقد انه يقصد هؤلاء الذين يسمون أنفسهم « المثقفين» . « غير ان موسكا ، في مناسبات غير تلك يعني ، كما يظهر ، « جهاز المسؤولين السياسيين » (١٢) . وبعد ذلك نجد غرامسي ينتقل في تأكيد أشد مما سبق الى القول : « إن طبقة موسكا السياسية ليست إلا قسم رجال الفكر في « الفئة الحاكمة » . ومصطلح موسكا يقارب مفهوم النخبة عند باريتو ، هذه المحاولة الأخرى لتفسير ظاهرة الانتلجنسيا التاريخية ، ووظيفتها في الحياة السياسية والاجتماعية ». (١٣)

يظهر مخطط مفهوم كل من موسكا وباريتو الأفكار المشتركة التالية :

هناك في كل مجتمع ، بل يجب أن يكون في كل مجتمع ، أقلية تحكم سائر أفراد المجتمع ، وهذه الأقلية ، « الطبقة السياسية » أو « النخبة الحاكمة » ، مؤلفة من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية ، وبصورة أكثر غموضاً ، من هؤلاء الذين يستطيعون أن يؤثروا تأثيراً مباشراً في القرارات السياسية يعتريها تغيير في العضوية عبر مدة من الزمن ، ويحدث هذا التغيير عادة بتكريس أفراد جدد من طبقات دنيا في المجتمع ، وأحياناً بدمج فئات اجتماعية جديدة بها ، وبين فترة وأخرى ، بطريقة استبدال النخبة الحاكمة استبدالاً كلياً « بنخبة مضادة » كما يحدث في الثورات .

وسنبحث هذه الظاهرة ، ظاهرة ما يمكن أن يسمّى « بدورة النخبة » ، في فصل آخر بطريقة أكثر تفصيلاً ، في هذه النقطة يختلف مفهوما باريتو وموسكا ، فباريتو يشدد بقوة على الفصل بين الحاكمين والمحكومين في كل مجتمع من المجتمعات كما يرفض وجهة النظر القائلة بأن النظام السياسي الديمقراطي ، يختلف من هذه الزاوية عن أي نظام آخر (١٤) ، كما يفسّر « دورة النخبة » باصطلاحات ، هي بصورة غالبة ، اصطلاحات علم النفس ، ويقوم بالاعتماد على

الرواسب العاطفية ، تلك التي أفرد لهـــا مجالاً واسعاً في الأقسام الأولى من «الفكر والمجتمع» ، بينما نرى ان موسكا، أكثر وعياً وادراكاً ، لعدم التجانس في النخبة ، وهي الطبقة العليـــا في الطبقة السياسية نفسها ، ولمصالح القوى الاجتماعية الممثلة في تلك النخبة ؛ كما أنه يعي – وبشكل خاص في المجتمعات الحديثة – ترابط هذه الطبقة الحميم ، مع سائر المجتمع ، وبصورة خاصه عبر الطبقة السفلى من الطبقة الحاكمة وهي المسماة بالطبقة الوسطى الجديدة .

وهكذا نجد أن موسكا يترك المجال مفتوحاً للقول بأن هناك اختلافاً بين الديمقراطيات الحديثة والانظمة السياسية الاخرى ، بل انه يقر – الى حد ما – بأن هناك تفاعلاً بين الأقلية الحاكمة ، والأكثرية وان الأمر ليس مجرد سيطرة للأولى على الثانية. وأخيراً فإن موسكا يفسر « دورة النخبة » اجتماعياً ونفسياً في مجال تعليله لظهور نخبات جديدة (أو عناصر جديدة في النخبة) ، وذلك من جهة ظهور قوى اجتماعية تمثل مصالح جديدةفي المجتمع (مصالح تكنولوجية أو اقتصادية مثلا) [١٥] .

الدراسات المتـــأخرة للنخبات ، إقتفت أثر باريتو وموسكا ، وخاصة الأخير ، اقتفاء دقيقاً من جهـــة اهتمامها بمسائل القوة السياسية ؛ وهكذا فإن هـ. د. لاسول H. D. Lasswell ، في كتاباته المبكرة التي نوه بها موسكا نفسه ، وفي دراسات متأخرة عن تلك الكتابات هي «دراسات مؤسسة هوفر» عن النخبات،قد كرس نفسه بشكل خاص لبحث النخبة السياسية التي يحددها على الشكل التالي . « النخبة السياسية تشتمل على الحائزين على القوة السياسية في دولة ما ، كما تنضوي تحت هؤلاء الحائزين على القوة السياسية ، القيـــادة ، والتشكيلات الاجتماعية التي تأتي القادة منها عادة و « يؤدّى لها الحساب » كل مدة معينة من الزمن » [١٦] .

نجد هنا اختلافاً بين هذا المفهوم ومفهومي باريتو وموسكا ، وهو أن

النخبة السياسية في نظر لاسول تتميز عن النخبـــات الأخرى ، فالأخيرة أقل إسهاماً في ممارسة القوة السياسية رغم انها قد تتمتع بتأثير اجتماعي هام، كما يبدو هذا الاختلاف في وجهة أخرى هي ان فكرة « التشكيلات الاجتماعية (بما في ذلك الطبقات الاجتماعية) ، التي منها تكرّس النخبات عادة ، قد دخلت في هذا البناء الفكري ، بينما كانت قد أبعدت البناءين السابقين ، وعن بناء باريتو بشكل خاص . وسنرى بعد قليل أن فكرة النخبات قـــد جيء بها اساساً ، مناقضة لفكرة الطبقات الاجتماعية .

تطور آخر شبيه بما رأينا، يظهر في كتابات ريمون آرون Raymond Aron الذي كان أيضاً ذا اهتمام رئيسي بالنخبة من وجهة كونها أقلية حاكمة ، لكنه حاول أن يوجد علاقة بين النخبة والطبقات الاجتماعية (١٧) ، كما شدد على تعدد النخبات في المجتمعات الحديثة وقام بدرس التأثير الاجتماعي « للنخبة الفكرية » التي لا تشكل ، عادة ، جزءاً من نظام القوّة السياسية (١٨) .

التمييزات والتدقيقات الجديدة التي احدثت في موضوع النخبة تدعو الى ايجاد مصطلحات دقيقة مميزة غير تلك التي استعملت في ذلك المجال (١٩) .

مصطلح النخبة (النخبات) يستعمل الآن في الواقع لفئات هي بشكل عام ، ذات وظائف ، ولها وضع رفيع في المجتمع (بصرف النظر عن أسباب ذلك الوضع) ، ومن هنا فسأستعملها بهذا المعنى ، دون تحديد .

دراسة النخبات عملية مثمرة من جهات مختلفة : فحجم النخبات ، وعدد النخبات المختلفة ، وعلاقة كل منها بالأخرى وبالفئات التي تمسك بزمام السلطة السياسية ، هي من بين أكثر الحقائق أهمية والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التمييز بين أنواع المجتمع المختلفة وفي مجـــال تعليل التغيرات في البنية الاجتماعية ؛ وبالنسبة نفسها من الأهمية ، شخصية النخبات ومـــا إذا كانت منفتحة أو مقفلة. وبكلمات أخرى ، طبيعة تكريس أعضائها؛ ومدى التحرك

والانتقال الذي تجسده هذه العمليات .

إذا استعملنا الاصطلاح العام « النخبة » لتلك الفئات ذات الوظائف ، فإننا عندما نحتاج مصطلحاً نطلقه على تلك الأقليـة التي تحكم المجتمع ، وهي ليست فئة « وظائفيه » بالمعنى الذي تستعمل فيه هذه الكلمة ، ولكنها في أية حال من الأحوال ذات أهمية اجتماعية عظيمة مما يجعلها جديرة بأن يكون لها اسم خاص مميز . سأستعمل هنا مصطلح موسكا « الطبقة السياسية » للاشارة إلى كل تلك الفئات التي تمارس السلطة السياسية أو التأثير السياسي والتي تدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة السياسية . وسأميز فئة صغرى ضمن الطبقة السياسية ، هي النخبة السياسية الشاملة للأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات .

اذن فمن السهل نسبياً أن نعيّن مـدى امتداد النخبة السياسية . فهي تضم أعضاء الحكومة وأعضاء الإدارة العليا والقواد العسكريين ، وفي بعض الحالات العائلات ذات النفوذ السياسي ، من ارستقراطية أو من البيت المالك ، وقـادة المؤسسات الاقتصادية القوية . أما تعيين حدود « الطبقة السياسية » فأمر أقـل سهولة ، فهي على كل حـال تضم « النخبة السياسية » لكنها قد تضم أيضاً « النخبات المضادة » المؤلفة من قادة أحزاب سياسية ليست في الحكم ، وممثلي مصالح أو طبقات اجتماعية جديـدة (كقادة النقابات مثلاً) وفئات من رجال الأعمال ورجال الفكر ممن هم فاعلون في حقل السياسة . الطبقة السياسية اذن ، تتألف من عدد من الفئات التي قـد تدخل في درجات متفاوتة من التعاون ، والتنافس والصراع في ما بينها .

طرح باريتو وموسكا مفهوم النخبة السياسية كمصطلح أساسي في علم اجتماع جديد [٢٠] فكان له كذلك ، وجه آخر نادراً ما كان أقل ظهوراً في كتابات كل منهما، ذلك ان هذا المفهوم أصبح قسماً من مبدأ سياسي مناهض ، أو منتقد ،

للديمقراطية الحديثة ، وأشد مناهضة للاشتراكية الحديثة [٢١] .

لقـــد لفت فريدريش C. J. Friedrieh الانتباه الى واقع كون مبادىء القرن التاسع عشر الاوروبية عن حكم النخبـــة أو حكم الأفراد المتفوقين ــ تلك المبادىء التي تشمل فلسفة البطل عند كارليل ، ونظرية المتفوق ــ السوبرمان ــ عند نيتشه ، بالاضافة إلى دراسات موسكا وباريتو وبوركهردت (Burckhardt) ، الأقل شاعرية ــ ، « كانت كلها نتائج لمجتمع مـــا زال يحمل الكثير من بقايا الاقطاعية » ، وان تلك المبادىء مثّلت محاولات عديدة ومختلفة لبعث أفكار الهرمية الاجتماعية القديمة واقامة العوائق في وجه انتشار الافكار الديمقراطية [٢٢] .

أمـــا البيئة الاجتماعية لتلك المبادىء فقد جاءت محددة بطريقة أكثر ضيقاً عند ج. لوكاش (G. Lukacs) الذي يرتأي ان قضية القيادة السياسية أثارها علماء اجتماعيون هم على وجه التحديد في بـــلدان لم تنجح في انشاء ديمقراطية بورجوازية أصيلة (يعني بذلك البلدان التي بقيت فيهـــا العناصر الاقطاعية قوية بصورة واضحـــة) ، وهو يشير إلى نظرية ماكس فابر (Max Weber) « الجاذبية » « الكاريزما » (charisma) في المانيـــا ، والى نظرية باريتو في النخبات في ايطاليـــا كمظهرين من مظاهر هذا الانشغال الذي أصاب هؤلاء العلماء [٢٣] .

يمكن لنا أن نعبّر عن التعارض بين فكرة النخبات وفكرة الديمقراطيه في شكلين ، أولهما ، أن الالحـــاح في نظريات النخبة على عدم تكافؤ المعطيات والمواهب الفردية يجري معارضاً لخيط بارز من خيوط نسيج الفكر السياسي ، ذلك الذي يميـــل إلى القول ضمناً بتساوي الأفراد ؛ وثانيهما أن فكرة الأقلية الحاكمة تناقض نظرية حكم الأكثرية ، الديمقراطية . غير ان هـــذا التعارض ، ليس بأية صورة من الصور صلباً ومتطرفاً كما يبدو للوهلة الأولى. فإذا اعتبرت الديمقراطية في الأساس ، نظاماً سياسياً ، فقد يمكن القول كما قال الكثيرون

ان « الحكم بواسطة الشعب » (أي حكم الأكثرية الفعلي) أمر مستحيل عملياً ، وأن أهمية الديمقراطية السياسية كائنة في الدرجة الأولى في أن مراكز السلطة في المجتمع مفتوحة ، مبدئياً ، للجميع ، وان هناك تنافساً في سبيل السلطة ، كما ان الذين يتولون السلطة في أي وقت من الأوقات ، مسؤولون عن تأدية حساب للناخبين .

قام شومبيتر Schumpeter بتقديم وجهة نظر في الديمقراطية صارت منذ جاء بها مقبولة شائعة ، أذ قال محدداً الطريقة الديمقراطية بما يلي : هي التدبير المنظم للوصول إلى قرارات سياسية يستطيع فيها الأفراد الحصول على سلطة التقرير ، بواسطة صراع تنافسي على أصوات الشعب » [٢٤] .

أما كارل مانهايم (Karl Mannenheim) الذي كان في فترة سابقة قد رأى في آراء أصحاب نظريات النخبة تبريراً غير عقلاني « للتدخل المباشر » وللتبعية غير المشروطة لقائد ما [٢٥] ، فقد إستقر رأيه في ما بعد على اعتبار هذه النظريات منسجمة مع الديمقراطية ، إذ انه يكفي للديمقراطية أن المواطنين على الرغم من انه لا يسمح لهم بلعب دور مباشر في الحكم بصورة دائمة ، لديهم امكانية جعل مطامحهم محسوساً بها بين مدة وأخرى [٢٦] .

وبالاضافة إلى ذلك فقد يمكن الجدل في أن الديمقراطية إذا اعتبرت مشتملة على أكثر من نظام سياسي واحد، لا تزال منسجمة مع نظريات النخبة، ففكرة المساواة التي تنطوي عليها الديمقراطية كشكل من أشكال المجتمع قد يمكن أن تؤول على انها « مساواة في الفرص » ، عند ذلك يمكن أن تعتبر الديمقراطية مجتمعاً تصبح فيه النخبات — الاقتصادية والثقافية ، والسياسية — « منفتحة » من حيث المبدأ ، وانها في الحقيقة تكرّس من طبقات اجتماعية مختلفة على أساس الجدارة الفردية . وهذا المفهوم حول منزلة النخبات في الديمقراطية هو بالفعل ما تطرحه نظرية « دورة النخبات » كما قد ظهرت بوضوح في كتابات موسكا .

يجب التشديد هنا على أن المفهومين اللذين عرضت – مفهوم التنافس السياسي ومفهوم تكافؤ الفرص – يمكن أن يقدما على أساس أنهما حاصل أو نتيجة للنظرية الاقتصادية الحرة – نظرية دعه يعمل – (Laissez - Faire) ولقد كان شومبيتير متنبهاً لذلك ومدركاً له : « هذه النظرية (نظرية التنافس على القيادة السياسية) تثير صعوبات شبيهة بالصعوبات التي تثيرها نظرية التنافس في المجال الاقتصادي ، هذه النظرية التي يمكن أن تكون مقارنة النظرية الأولى بها ذات جدوى »[٢٧] .

وقد أعلن كاتب أقرب عهداً ، عن هذه العلاقة بطريقة أشدّ قائلاً : « ... نظرية النخبات ليست ، في الأساس ، إلا تصفية لنظرية « دعه يعمل » في المجال الاجتماعي ، فمبدأ الفرصة في المجال التربوي ليست أكثر من ظل لمبدأ الفردية الاقتصادية ، في تشديدها على التنافس « والتقدم »[٢٨] .

إذن ، فمن وجهة معينة ، لم تكن نظريات النخبات عند باريتو وموسكا (كما ليست نظريات من خلفهم اليوم) معارضة للفكرة العامة للديمقراطية ، لكن الخصم الرئيسي والأساسي لهذه النظريات ، كان في الواقع ، الاشتراكية ، والاشتراكية الماركسية بشكل خاص .

وفي ذلك يذكر موسكا ان « الاشتراكية لا يمكن أن يوضع لها حد ، في العالم الذي نعيش فيه ، إلا إذا نجح علم سياسي واقعي في إزالة الطرق الميتافيزيقية والتفاؤلية ، السائدة حالياً في مجال الدراسات الاجتماعية ... » ؛ وهذا « العلم الواقعي » الذي ساعد كل من باريتو ، وفابر ، وميشلز وغيرهم دفعه إلى الامام بطرق مختلفة . كان الهدف الأول منه رفض نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية على أساسين رئيسيين :

الأول إظهار ان المفهوم الماركسي « لطبقة حاكمة » خطأ ، وذلك باظهار تتابع دورة النخبة ، مما يمنع في معظم المجتمعات وفي المجتمعات الصناعية

الحديثة بشكل خاص ، تشكل طبقة حاكمة ثابتة ومغلقة .

وثانياً : باظهار استحالة وجود مجتمع دون طبقات ، إذ أنه يوجد في كل مجتمع ، بل انه يجب أن يوجد في كل مجتمع ، أقلية تحكم فعلاً .

ويعلق « ميزل » على ذلك تعليقاً مناسباً فيقول : "كانت النخبة في الأساس فكرة تنتسب إلى الطبقة الوسطى ... (في النظرية الماركسية) ... تصبح البروليتاريا الطبقة العليا التي تقدّم المجتمع اللاطبقي . وليس الأمر كذلك ، بل ان تاريخ المجتمعات ، ماضياً ومستقبلاً ، هو تاريخ طبقاتها الحاكمة . سيكون هناك دائماً طبقة حاكمة، وبالتالي، استغلال . هذا هو الميل المضاد للاشتراكية، وبشكل خاص المضاد للماركسية ، للنظريات النخبوية كما ظهر في العقد الأخير من القرن التاسع عشر [٢٩] .

تعارض النظريات النخبوية المبادىء الاشتراكية بطريقة أكثر اجمالاً وذلك بالاستعاضة عن فكرة الطبقة الحاكمة بفضل القوة الاقتصادية أو العسكرية ، بفكرة النخبة التي تحكم بفضل خصائص متفوقة في أفرادها ، وفي ذلك ترى « كولابنسكا » « ان الفكرة الأساسية التي يتحملها مصطلح « النخبة » هي فكرة التفوّق » [٣٠] .

تثير هذه التأملات في العناصر العقائدية في نظريات النخبة أسئلة أخرى. من المعقول ، كما قد اسلفت أن نقوم بتسوية بين فكرة النخبات والنظريات الديمقراطية الاجتماعية ، ومع هذا فإن دعاة نظرية النخبات الأول ، كانوا دون أي شك معادين للديمقراطية (على الرغم من أن موسكا غير آراءه بعد اختباره للحكم الفاشي في ايطاليا ، وأصبح مدافعاً حذراً عن بعض اشكال الحكم الديمقراطي) ، ويبدو ذلك العداء واضحاً في حالات كحالتي كارليل ونيتشه، اللذين جاءا بأساطير اجتماعية عوضاً عن نظريات علمية في السياسة . فكيف يمكن أن يفسّر ذلك ؟

هناك أولاً حقيقة هي أن هؤلاء المفكرين في القرن التاسع عشر ، قد فهموا الديمقراطية بطريقة مختلفة ، كمرحلة في « ثورة الجماهير » تؤدي بالضرورة ، كما بدا لهم ، إلى الاشتراكية . ففي نقدهم للديمقراطية ، كانوا بطريقة غير مباشرة يحاربون الاشتراكية نفسها .

تجدر الاشارة كذلك إلى أن تـــأثير أصحاب النظريات النخبوية في ابراز التحديدات الجديدة للديمقراطية كان عظيم الشأن ، كتلك التي جاء به شومبيتر من انها منسجمة مع فكرة النخبات .

هذه التطورات في الفكر الاجتماعي ، التي أثرت في مفاهيمنا الحديثـــة للديمقراطية والاشتراكية ، ستبحث عن كثب في فصل مقبل .

مزية أخرى من مزايا نظريات النخبة ، تبدو لنـــا في كثير من النظريات الاجتماعية الحديثة الموجهة ضد الاشتراكية هي أن هـذه النظريات ، بينما تنتقد « الحتمية » التي تجدها في الماركسية بصورة خاصة ، تنحو هي نفسها إلى انشاء « حتمية » خاصة بها مماثلة لتلك في الشدة والصرامة .

وجهـــة النظر الأساسية لأصحاب النظريات النخبوية ليست فقط أن كل مجتمع معروف يقسم إلى طبقتين – أقلية حاكمة وأكثرية محكومة – بل أن كل المجتمعات يجب أن تنقسم على هذا الشكل . فمن أية وجهة يبدو ذلك أقل (حتمية) من الماركسية ؟ فإن كان النـــاس مرغمين على الوصول إلى مجتمع لا طبقي ، أو كانوا ممنوعين بالضرورة من الوصول اليه ، ألا يعني ذلك انهم في الحالتين على قدر متساوٍ من عدم الحرية ؟ وقد يعترض على ذلك بالقول إن الحالتين ليستا متشابهتين ، وان أصحاب نظريات النخبـة يقومون فقط برفض شكل من أشكال المجتمع على أنه مستحيل ، بينما يتركون الباب مفتوحاً أمـام الاحتمالات الأخرى (وقد زعم موسكا انه من الأسهل في العلوم الاجتماعية التنبؤ بما لن يحصل بدلاً من التنبؤ بدقة لمـــا سيحدث) ؛ بينما يتنبأ الماركسيون بأن

شكلاً مجتمعياً معيناً سيأخذ طريقه إلى الوجود بشكل حتمي أكيد . غير انه يمكن القـول كذلك ان أصحاب النظريات النخبوية ، وبشكل خاص باريتو ، يدّعون انشكلا واحداً من المجتمع السياسي هو عام وضروري،وان الماركسيين ينفون إلزامية عمومية « قانون النخبات والجماهير » هذا ، ويؤكدون على حرية الإنسان في تصور وخلق أشكال جديدة من المجتمعات . وباختصار ، ان هناك في كلتا النظريتين عنصراً من عناصر الحتمية الاجتماعية التي يشدد عليهـا قليلاً أو كثيراً .

اذكر هذه المسألة الآن لغاية وحيدة هي ابراز العلاقة بين الوجهة العقائدية والنظرية لمفهوم النخبات .

فالمفهوم المذكور يشير إلى ظاهرة اجتماعية ملحوظة ، ويأخذ محـله في النظريات التي تبتغي تفسير الأحداث الاجتماعية ، والتفسيرات السياسية بشكل خاص ، وفي الوقت نفسه يظهر هـذا المفهوم في الفكر السياسي في وقت وظروف تعطيه فوراً أهمية عقائدية في النزاع بـين الليبرالية الاقتصادية والاشتراكية وينتشر بشكل واسع في المبادىء التي لها غرض عقائدي واضح. وحتى في عصرنا ، المزعوم انه عصر ما بعد العقائد لا يمكن أن يعتبر هـذا المفهوم بناء علمياً صرفاً ؛ فلكل مفهوم اجتماعي أو نظرية اجتماعية قوة عقائدية بفعل تأثيرها على معتقدات الناس وأعمـالهم في الحياة اليومية . قد يكون للنظرية أو المفهوم ، هذا التأثير اما لأنها ملقحة بمبدأ اجتماعي ، أو لأنها ، بينما تبعد أي تأثير مباشر للمبادىء ، تقـوم مع ذلك بتسليط الانتباه ، وبالتشديد على بعض سمات الحياة الاجتماعية وتتجاهل البعض الآخر ، فتقوم بذلك باقناع الناس بالتفكير في أحـوالهم وفي مستقبلهم الممكن ، بشكل من الاشكال عوضاً عن شكل آخر .

نقد مخطط مفهوم ما أو نظرية ما في نواحيها العقائدية ، ليس إذن لمجرد

إظهار علاقتها بمبدأ أشمل من مبادىء الإنسان والمجتمع أو لمعارضة مبدأ اجتماعي آخر بل هو أيضاً، وفي الدرجة الأولى لاظهار الحدود العلمية للمفاهيم وللنظريات ولاقتراح مفاهيم ونظريات جديدة أصح منها أو أكثر منها كفاءة لوصف ما يجري فعلاً في نطاق المجتمع .

سأهتم في ما يلي، بشكل رئيسي بدراسة نقدية على هذا النحو ، لفكرة النخبات، ولن أعود إلا في نهاية الكتاب إلى بحث المبادىء الاجتماعية المناهضة التي جاء التعبير عنها عبر النظريات العلمية تعبيراً بعيداً عن الكمال .



الفصل الثاني

من الطبقة الحاكمة الى نخبة السلطة

كان دافع الاهتمام الذي اظهره كل من موسكا وباريتو في سبيل خلق علم جديد للسياسة ، معارضتهما – كما رأينا – للاشتراكية ، ولنظرية ماركس الاجتماعية بشكل خاص ، تلك النظرية التي اعطت الحركة العمالية النامية حيوية فكرية وثقة بالنفس بدتا بشكل بارز واضح .

هل يمكن اعتبار علم « المكيافيليين » الجديد هذا ، كما اسماهم جيمس برنهام [1] ارفع من نظرية في الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي ؟

يمكن ان تعرض نظرية ماركس باختصار كما يلي :

١ – في كل مجتمع تجاوز الحالة الاكثر بدائية ، يمكن ان يظهر بوضوح قسمان من الناس :

(أ) طبقة حاكمة و (ب) طبقة أو أكثر من طبقة تخضع للطبقة الاولى .

٢ – يمكن تفسير وضع السيطرة الذي تتمتع به الطبقة الحاكمة بامتلاكها

وسائل الانتاج الاقتصادي الرئيسية ، لكن سيطرتها السياسية تشتد وتقوى بقبضها على زمام القوة العسكرية وسيطرتها على الانتاج الفكري .

٣ ـ هنالك صراع دائم بين الطبقة الحاكمة والطبقة او الطبقات الخاضعة ، وتتأثر طبيعة ووجهة هذا الصراع بالدرجة الاولى بتطور القوى المنتجة أي بالتحول التكنولوجي .

٤ ـ تظهر خطوط الصراع الطبقي بشكل حاد واضح في المجتمعات الرأسمالية الحديثة إذ يظهر في هذه المجتمعات التباعد في المصالح الاقتصادية بصورة اقرب ما يمكن إلى الوضوح ، فلا تغمر هذه الخطوط الروابط الشخصية كتلك التي نجدها في المجتمع الاقطاعي ، ولأن تطور الرأسمالية يحدث استقطاباً جذرياً للطبقات على نحو لم تعرفه المجتمعات الاخرى . وذلك بتجميعه للثروة بطريقة لا تضاهى ، في قطب من المجتمع وترسيخه للفقر في قطب المجتمع الآخر ، وبتصفيته واخراجه للطبقات الوسيطة والمرحلية بطريقة تدريجية .

٥ ـ ينتهي الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي بانتصار الطبقة العاملة ، ويتبع هذا الانتصار انشاء مجتمع لا طبقي .

هناك العديد من الاسباب التي تقدم كأدلة على توقع الوصول إلى مجتمع لا طبقي ، اولها ميل الرأسمالية الحديثة إلى خلق طبقة عاملة منسجمة لا يبدو محتملاً ان تنشأ عنها فروع اجتماعية جديدة في المستقبل ، وثانيها ان صراع العمال الثوروي نفسه يولد تعاوناً وعاطفة اخوة ، وهذه العاطفة تشددها وتقويها المباديء الخلقية والاجتماعية التي تنتجها الحركة الثوروية والتي دخلت في عمق تفكير ماركس . وثالث هذه الاسباب هو ان الرأسمالية تخلق الظروف المادية والثقافية الضرورية لمجتمع لا طبقي ـ الظروف المادية بانتاجها الضخم الذي يجعل قضاء الحاجات الاساسية للناس امراً ممكناً فيزيل عنهم عبء الصراع من

اجل الاستمرار جسدياً ، والظروف الثقافية بالانتصار على « غباوة الحياة الريفية » وبدفع العلم الى الامام ونشر المعرفة العلمية وجعل جماهير الشعب تنشغل بالحياة السياسية .

كانت نظرية ماركس ، النظرية الاكثر شمولاً ومنهجية بين ما عرض من نظريات اجتماعية حتى ذلك الوقت ، واذا عدنا بنظرنا الى تلك الفترة الماضية وجدنا انه ليس من المستغرب ان تكون قد سيطرت على الفكر الاجتماعي خلال السنوات المئة الماضية وان تكون قد اثرت بهذه القوة في نمو الحركة العمالية .

وليس من المستغرب كذلك ، من جهة ثانية ، ان جرأة ومدى تعميماتها ، والمبدأ الثوروي الذي ادعت انه اسس عليها ، قد جذبت الكثير من النقد الرافض.

كانت خطوط النقد لهذه النظرية عديدة ، فمن ناحية نجد ان التفسير الاقتصادي للتاريخ كان عرضة للنقد بشكل عام جداً ، على انه نظرية ذات خط واحد تقوم على الصدفة ولا يمكن ان تكون منصفة تجاه تعقدات التطورات التاريخية .

كان نقاش كل من موسكا وباريتو للنظرية هذه على هذا المنوال ، لكنهما اثناء بحثهما لها ابعدا حدود نظرية ماركس إلى اكثر مما تشمل ، فماركس لم يقل أن كل تغيير اجتماعى او ثقافي يمكن ان يردّ إلى عوامل واسباب اقتصادية ، بل سعى إلى البرهان على ان اشكال المجتمع الرئيسية ، وبشكل خاص ضمن دائرة المدنية الاوروبية يمكن ان تميز استناداً إلى انظمتها الاقتصادية ، وان التغييرات الاجتماعية الكبرى من شكل من اشكال المجتمع إلى آخر يمكن ان تفسر على أفضل وجه بالتغيُّر الحاصل في النشاط الاقتصادي الذي احدث فئات اجتماعية جديدة ذات مصالح جديدة .

نقد آخر، اكثر جدية ، يمكن ان يوجه لنظرية ماركس وهو يقوم على اظهار

نوع او اكثر من انواع المجتمعات الرئيسيه كما يحددها هو نفسه ، وقد برز إلى الوجود ، واستمر او انهار بفعل عوامل غير اقتصادية .

هذا ما كان شومبيتر مثلاً مزمعاً عليه عندما نبه إلى صعوبة تفسير ظهور الاقطاعية الاوروبية بواسطة العوامل الاقتصادية ،وإلى ميل المؤسسات الاجتماعية إلى الاحتفاظ باشكالها في ظروف اقتصادية متغيرة : « التركيب الاجتماعي ، والاشكال وطرق التصرف ، قطع من النقود المعدنية التي لا تذوب بسهولة ،فهي عندما تتكون ، تبقى ، ولربما لقرون ، وبما ان الاشكال والتراكيب المختلفة تظهر درجات متفاوتة من هذه القدرة على الاستمرار ، فإننا نكاد نجد بصورة دائمة ، ان طرق التصرف العملية الفئوية والوطنية ، تفترق في قليل او كثير عما يجب ان نتوقعه لو شئنا استخلاصها من الاشكال السائدة لطرق الانتاج .

على الرغم ان هذا يمكن ان يطبق بشكل عام فإننا نستطيع رؤيته بوضوح عند انتقال تركيب متين متماسك ، انتقالاً جسدياً من بلاد إلى أخرى ... هناك قضية ذات علاقة بهذا الامر تحمل مدلولاً لا يحمل على التفاؤل .

فلنعتبر ظهور النوع الاقطاعي لملكية الاراضي في مملكة « الفرنك »(القبائل الالمانية التي غزت فرنسا) في القرنين السادس والسابع .

لقد كان ذلك على وجه التأكيد حدثاً ذا اهمية قصوى غيّر شكل تركيب المجتمع لاجيال عديدة كما اثر في حالات الانتاج ، والحاجات، والتكنولوجيا كذلك . غير ان ابسط تفسير لذلك يكمن في عمل قيادة عسكرية كان يقوم بها في السابق افراد وعائلات (احتفظت بتلك الوظيفة) وتحولت إلى سادة اقطاعيين بعد احتلال المقاطعة الجديدة [٢]

إن انبثاق المجتمعات الاقطاعية في اوروبا وفي غيرها يشكل مسألة صعبة

بالفعل » للنظرية الماركسية فعلى الرغم من انه يمكن اعتبار هذه المجتمعات حاصلة بطريقة مباشرة عن اندماج تقاليد الزعامة العسكرية بملكية واسعة للاراضي في مجتمع زراعي مستقر (وهي إذن ليست منعزلة تماماً عن نطاق التفسير الاقتصادي للتاريخ) ، فإنها تبدو بصورة اولية « مخلوقات » سياسية نشأت استجابة لتفكك امبراطوريات ذات نظام مركزي .

هناك نقد آخر مما يعطل في النظرية الماركسية ، وهو يسير على الخطوط المذكورة نفسها ، ويبدو ملتمياً الشك على التفسير الاقتصادي لأسس الرأسمالية الحديثة ، اي على تفسير عملية الانتقال نفسها من انموذج من نماذج المجتمع إلى آخر ، مما درسه ماركس بكثير من التفصيل وظن انه قد قدم بواسطته ادلة مقنعة لدعم نظريته .

افضل مثل معروف على هذا النوع من النقد هو محاولة « ماكس فابر » في « الاخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية » «The ProtestantEthic And The Spirit OfCapitalism» لاظهار ان تطور الرأسمالية الحديثة احتاج بالاضافة إلى التغير الاقتصادي وظهور طبقة جديدة افترض ماركس ضرورة ظهورها ، تغيّراً جذرياً في نظرة الناس إلى العمل وتجميع الثروة ، مما جاءت به البروتستنتية .

ولقد جاء «فابر» بتحديدات وشروط في عديدة محاولته -بما في ذلك الاعتراف بان المبادىء البروتستنتية قبلت بشكل رئيسي في تلك الفئات الاجتماعية التي كانت بالفعل تقوم بنشاط رأسمالي اقتصادي - ومع ذلك فقد بقيت تلك المحاولة محاولة لرفض ماركس بما انها تنفي ان يكون الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية قد تم بعوامل اقتصادية محض . لكن هل يمكن ان نعتبر وجهة نظر « فابر » سليمة منطقياً ؟ لقد وجهت اليها انتقادات عديدة على اسس مختلفة ، منها انها لا تتمتع بالدقة التاريخية في تصويرها للاخلاق البروتستنتية ، وفي ابرازها للعلاقات

بين البروتستنتية وروح الملكية الرأسمالية، وبصورة اكثر اجمالاً، في انها لا تقدم تفسيراً مستقلاً لظهور الرأسمالية . ولكي يقوم بذلك كان على « فابر » ان يظهر لا مجرد كون الاخلاق البروتستنتية عاملاً ذا فعل في تكوين نظرات جديدة الى الاقتصاد، بل انه لم يكن هناك من اثر لتلك الأفكار التي كانت تتخمر في حلقات البورجوازية، مما يمكن ان يكون قد أدى الى النتيجة نفسها، وان ذلك الحادث الطارىء تاريخياً – فترة الاصلاح – كان أمراً اساسياً لتطور الرأسمالية .

في السنوات الأخيرة، صارت اهمية نظرية « فابر » تقيّم باعتدال اكثر، على انها تشدد أكثر من نظرية ماركس (على الرغم من تحليل ماركس للنفعية كعقيدة البورجوازية) على أهمية العقائد في تعجيل أو تأخير التغيير الاجتماعي.

وفي أيامنا الحاضرة صرنا أكثر قدرة على الإعتراف بدور العقائد الهام في التغيير الاجتماعي إذ اصبح لدينا خبرة عبر انجازات الماركسية نفسها، كعقيدة تساعد عملية التصنيع السريع، ومن الجهة الأخرى رأينا انحسار تأثير العقائد التقليدية في مجتمعات غير متطورة كالهند .

تتوقف قيمة وأهمية مفهوم ماركس للطبقة الحاكمة على صحة نظريته الاجتماعية العامة . فاذا لم تكن تلك النظرية سليمة بصورة عامة وكليّة فيمكن عندئذ ان نتصور طبقة حاكمة ذات أصل هو القوة العسكرية، أو كما هي الحال في أيامنا، نابعة من حزب سياسي أو من امتلاك وسائل الانتاج .

وقد يمكن القول مع ذلك، ان تقوية الطبقة الحاكمة تقتضي تجميع انواع القوى المختلفة – الاقتصادية والعسكرية والسياسية – وان الواقع في معظم المجتمعات ان تكوين هذه الطبقة ابتداء بامتلاك القوة الاقتصادية .

لكن هذا يثير سؤالاً أساسياً واكثر عمقاً عن فكرة الطبقة الحاكمة .

هل صحيح انه في كل مجتمع – عدا اكثر المجتمعات بدائية وبساطة – يحصل

هذا التركيز للقوة ، وتتكون طبقة حاكمة ؟ يجب القول فوراً ان الانواع المختلفة للمجتمعات تنطبق بدرجات مختلفة على انموذج ماركس للمجتمع الذي ينقسم بوضوح الى طبقة حاكمة وطبقات خاضعة .

وافضل مثل على ذلك قد يمكن أن يكون مثل الاقطاعية الاوروبية التي تميزت بحكم طبقة المحاربين[3] التي أمّنت لنفسها ملكية الأرض ، والقوة العسكرية ، والسلطة السياسية والتي كانت تتلقى التأييد العقائدي من كنيسة قوية .

وحتى في هذا الانموذج لا بد من عدد من التحفظات الضرورية .

ففكرة طبقة حاكمة متماسكة تناقضها لا مركزية السلطة السياسية التي كانت سمة مميزة للمجتمعات الاقطاعية (٤) . وفي المرحلة التي امكن فيها التغلب على هذه اللامركزية - في الملكيات المطلقة - لم تعد المجتمعات الأوروبية محكومة بالمعنى الحرفي باقلية محاربة . ومع ذلك فطبقة النبلاء في « النظام القديم » تقترب من الانموذج المثالي للطبقة الحاكمة .

مثل آخر يناسب انموذج ماركس من زوايا عديدة هو بورجوازية المرحلة الرأسمالية الأولى ، فبروز « البورجوازية كطبقة اجتماعية هامة يمكن ان يفسر على أسس التغيّرات الاقتصادية ، وقد صاحب بروزها في النطاق الاقتصادي تبوؤ مراكز اخرى من مراكز القوة والصيت في المجتمع - في السياسة والادارة والقوات المسلحة والنظام التربوي .

كان غزو السلطة في المجالات المختلفة في المجتمع عملية طويلة مبلبلة ، ذات فروق محلية عديدة في البلدان الأوروبية ، فكان انموذج ماركس تجريداً ، من الحقيقة التاريخية المعقدة ضم اختبارات الثورة في فرنسا - التعبير العقائدي والسياسي الأشد عنفاً ، عن بروز طبقة جديدة - الى اختبارات الثورة الصناعية في انكلترا . ومع ذلك ، فانماط الأحداث تنسجم بشكل عريض مع مخطط ماركس ، ففي انكلترا اعطى قانون اصلاح سنة ١٨٣٢ قوة سياسية للبورجوازية ،

فاحدث ذلـك تغييراً بشكل تشريع ، وإن لم يستطع لمدة من الزمن ، تغيير تركيب البرلمان الاجتماعي ، أو تركيب مجلس الوزراء[٥] . وفتح اصلاح الخدمة المدنية بعد سنة ١٨٥٥ المجـال امام الطامحين من ابنـاء القسم الأعلى من الطبقة الوسطى ، الى المراكز الادارية العليا[٦] واحدث تطوير المدارس العامة مجالات جديدة لأولاد العائلات الحديثة الثروة من القطاعين الصناعي والتجـاري ، كي يتدربوا في سبيل المراكز النخبوية .

استفادت البورجوازية – كما ذكر ماركس – تأييداً عقائدياً قوياً من رجال الاقتصاد السياسي وفلاسفة النفعية . ومع كل ذلك فقد بدت البورجوازية من نواح عديدة طبقة حاكمة أقل تماسكاً من اقطاعية الاشراف ، فهي لم تجمع في الأشخاص ذاتهم القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية ، كما كان هناك بروز تضارب المصالح بين الفئات المختلفة التي تمثل (كما قال ماركس) ، البورجوازية .

وبالإضافة الى ذلك فالمجتمع الرأسمالي أكثر انفتاحاً وتحركاً مما كان عليـه المجتمع الاقطاعي ، ففي النطاق العقائدي بشكل خاص ومع تطور الوظائف والاهتمامات الزمنية والفكرية ، بدا مجال نشوء مبادىء متضاربة امراً ممكناً .

لقد توقع ماركس ان يصحب تطور الرأسمالية ظهور القطبين، أو الطبقتين الرئيسيتين – البورجوازية والطبقة الصناعية العاملة – ، وان يصبح حـــكم البورجوازيـة أكثر وضوحاً وأشد ثقلاً . لكن ذلـك لم يحدث في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، فقد بدت مجالات القوة المختلفة اكثر بروزاً ، وبدت منابع القوة أكثر عـدداً واختلافاً ، وصار التعارض بين « الطبقتين العظيمتين » في نظريـة ماركس اكثر اعتدالاً بنمو الطبقات المتوسطة الجديـدة وبتنوع أكثر تعقيداً في المراكز والأوضاع ، وصارت السلطة السياسية اجمالاً اكثر ليناً وأقل ضغطاً . وكان هناك عامل هام في هذا التطور وهو احلال نظام الانتخاب الذي يشمل كل الراشدين ، مما ينتج ، من حيث المبدأ ، فصلاً بين السلطة السياسيـة

والسلطة الاقتصادية. ولقد اعتبر ماركس نفسه ان الحصول على حق الانتخاب الشامل سيكون خطوة ثورية، وسيحوّل السلطة السياسية الى الطبقة العاملة[٧] وهكذا، فحيث يمكن بسهولة اظهار العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية كما هي الحال في المجتمع الاقطاعي، أو في حال الرأسمالية في أوائل عهدها، عندما كانت الحقوق السياسية وقفاً على أصحاب الممتلكات، لم يعد من السهل اظهار هذه العلاقات في الديمقراطيات الرأسمالية الحديثة، وصارت فكرة الطبقة الحاكمة المميزة المستقرة فكرة غامضة مشكوكاً فيها.

اضطر الحرفيون من الماركسيين، في محاولاتهم للابقاء على نظرية ماركس الاجتماعية سليمة، الى القول انه حتى في الديمقراطيات السياسية تحكم البورجوازية دائماً بقوة عبر التأثير غير المباشر للمال.

غير ان ذلك القول وان اعلن بسهولة، يبقى بحاجة الى البرهان.

هذا، باختصار، قسم من الصعوبات في نظرية ماركس عن الطبقة الحاكمة، وقيمتها تكمن في المحاولات الشاقة لتحليل منابع القوة السياسية ولتفسير التغييرات الكبرى في النظام السياسي. وبمعونة هذا المفهوم استطاع ماركس ان ينجح في التعبير بشكل أدقّ عن فكرة تتردد بتتابع في الفكر الشعبي وفي النظريه الاجتماعية، وهي ان من أهم السمات التركيبية للمجتمعات الانسانية انقسامها الى طبقة حاكمة ومستغلة (بالكسرة) من جهة وفئة خاضعة مستغلة (بالفتحة) من جهة ثانية [٨].

وفي الاتيان بتعليل لاسباب هذا الانقسام وذلك بالربط بواسطة مخرج نظري يدعو الى التقدير، بين مجموعة من الحقائق الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي لا ترتبط الواحدة منها بالاخرى، وبتعليل التغير في البنية الاجتماعية بواسطة ظهور الطبقات وسقوطها. ولقد قدم مفهوم «النخبة الحاكمة» او «الطبقة السياسية» كبديل، لأسباب بعضها كما رأينا، كان لغاية اظهار استحالة الوصول

الى شكل من أشكال المجتمع اللاطبقي ، وكذلك لأجل مواجهة الصعوبات النظرية التي قمنا بعرضها . يتجنب مفهوم النخبة الحاكمة ، بشكل خاص ، صعوبة إظهار ان طبقة معيّنة ، محددة طبقاً لمركزها الاقتصادي ، تقوم بالفعل بالسيطرة على جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، لكنه يقوم بذلك ، بثمن هو التخلي عن أية محاولة لتفسير الظاهرة التي يشير اليها . الطبقة الحاكمة بالنسبة لموسكا وباريتو تشمل هؤلاء الذين يشغلون مراكز القوة السياسية المعترف بها في مجتمع ما .

وهكذا فاننا إذا سألنا : لمن السلطة في مجتمع معين ؟ جاء الجواب : انها لهؤلاء الذين يشغلون تلك المراكز المعينة .

وهذا لا يوضح لنا إلا القليل،فهو لا يخبرنا كيف توصل هؤلاء الأفرادالمعنيون الى ان يشغلوا مراكز السلطة .

وقد يكون الأمر مضللاً ، اذا بدا لنا مثلاً ان هؤلاء الذين يفترض فيهم ان يكونوا اصحاب السلطة في النظام الحكومي الرسمي ليسوا بالفعل اصحابها بل انهم خاضعون لسلطة افراد أو فئات خارج هذا النظام .

كما ان هذه الفكرة عن النخبة الحاكمة لا تساعد كثيراً في تفسير التغييرات السياسية .

اما نظرية باريتو عن«دورة النخبة » التي سنبحث في الفصل التالي، فترتكز على تأكيدات عن توزيع الخصائص النفسية في شعب ما، مما يضع امامها صعوبات شتى ، وقد بقيت دون اختبار عند باريتو نفسه .

ونجد ان موسكا في الجهة الأخرى ، عندما يلتفت الى مشكلة التغيير السياسي ، مضطر الى الاتيان بفكرة « القوى الاجتماعية » (أي المصالح الهامة في مجتمع ما) كمصدر للنخبات الجديدة ، وهذا الأمر ، كما علق « ميزل »

« يجعله قريباً الى ماركس بطريقة لا تدعو الى الراحة »[٩].

يمكن ان نلاحظ الصعوبات في نظرية النخبة الحاكمة بوضوح في كتاب حديث، يعكس تأثير ماركس من جهة وتأثير موسكا وباريتو من جهة ثانية.

وهو كتاب C. Wright Mills واسمه « نخبة السلطة » « The Power Elite ». يشرح ملز تفضيله لاصطلاح « نخبة القوة » عوضاً عن « النخبة الحاكمة » بقوله: النخبة الحاكمة تعبير مشحون شحناً رديئاً، « فالطبقة » اصطلاح اقتصادي « والحكم » اصطلاح سياسي فالقول إذن « الطبقة الحاكمة » يحمل فكرة هي انّ طبقة اقتصادية تحكم سياسياً.

هذه النظرية ذات الطريق المختصر، قد تكون صحيحة أو قد لا تكون، ولكننا لا نبغي ان نحمل هذه النظرية البسيطة بين المصطلحات التي تستعمل لتحديد مسائلنا، بل نود أن نورد النظريات بوضوح مستعملين مصطلحات أكثر دقة وذات مدلول واحد. وبالتحديد، فالقول « بالطبقة الحاكمة » بمعانيها السياسية العادية لا يترك مجالاً كافياً لاستقلال النظام السياسي ووكلائه، ولا يذكر كذلك، شيئاً عن النظام العسكري ... وكما نرى فان رأيـاً بسيطاً في «الحتمية الاقتصادية» يجب أن يوضح «بالحتمية السياسية» والحتمية العسكرية» واغلب مراتب الوكلاء في كل من هذه القطاعات الثلاثة يحمل اليـوم، عادة، درجة ملحوظة من الاستقلال، وهي فقط، في حالات الائتلاف الدقيقـة، تقرر وتنفذ أكثر القرارات أهمية »[١٠].

يحدد « ملز » « نخبة السلطة » بطريقة تكاد تكون طريقة « باريتو » في تحديد « النخبة الحاكمة »، فهو يقول: « يمكننا أن نعرّف « بنخبة السلطة » استناداً الى وسائل القوة – كهؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة –[١١]، غير ان التحليل الذي ينطلق من هـــذا التحديد يحتوي على عدد من السمات غير المرضية.

يورد «ملز» ثلاث نخبات رئيسية في الولايات المتحدة الاميركية — رؤساء الشركات ، والقادة السياسيون والقادة العسكريون — ثم يضطر الى أن يكمل ، محاولاً البحث في ما إذا كانت هذه الفئات الثلاث مجتمعة تكوّن نخبة سلطة واحدة ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو الذي يجمع هذه الفئات الثلاث، بعضها الى البعض الآخر ؟

من الأجوبة المحتملة على اسئلة كهذه ان يقال ان الفئات الثلاث تشكل نخبة واحدة إذ انها تمثل طبقة عليا ، لكن « ملز » على الرغم من تشديده على أن معظم اعضاء هذه النخبات هم في الواقع من طبقة عليا معترف بها اجتماعياً ، يقول منذ البداية ، انه سيترك مسألة كون الطبقة الاجتماعية المذكورة تحكم اولا تحكم عبر النخبات ، مفتوحة ، وعندما يعود الى تلك المسألة ، فعودته ليست إلا لرفض الفكرة الماركسية في الطبقة الحاكمة ، وذلك في الفقرة المذكورة آنفاً . وايجازاً منا ، لا بد من القول ان المسألة تلك لم تبحث بحثاً جدياً ، وهذا اخفاق غريب في المسألة التي كان الكاتب بصدد بحثها في إطار الأفكار التي كان يعبر عنها .

كان « ملز » قد رفض في السابق القول بأن هناك سيطرة شعبية على « نخبة السلطة » عبر الانتخابات أو الوسائل الأخرى ، كما شدد على وحدة تلك النخبة وعلى انسجام أصولها الاجتماعية ، وكل ذلك يشير الى تماسك نخبة حاكمة .

الصورة التي جاء بها ملز فعلاً ، غامضة وغير مقنعة : انها اشارة الى تتابع الأحداث، غير السهل في الغالب، على السلطة الاقتصادية، والعسكرية والسياسية، هذا التتابع الذي يحاول تفسيره بشكل رئيسي ، بضغوط الصراع العالمي الذي انشغلت به اميركا .

وقد اثيرت هذه المسائل بتكرار في نقد موسكا وباريتو ، فاننا نرى مثلاً

ان كارل ج . فريدرتش يذكران من اكبر المسائل في نظريات النخبة كلهـــا ، الافتراض ان الذين يتمتعون بالسلطة يشكلون فئة متماسكة : « في ضوء التغيّر الدائم في تركيب الأكثرية ، لا يعود من الممكن ، في الظروف السائدة في ديمقراطية عاملة ، القول بأن هؤلاء الذين يقومون بدور ملموس في الحكم يشكلون فئـة متماسكة »[١٢].

وهذا الرأي في النخبة ، في الديمقراطيات الحديثة ، اصبح واسع الانتشار ، ولقد أعلن بجرأة في نتائج دراسة قريبة العهد ، عن الطبقات العليا في المجتمع الانكليزي : .....

« ليس الحكام اطلاقاً ، ملتحمين أو موحدين . وليسوا أقرب الى أن يكونوا في وسط نظام شمسي ، منهم الى مجموعة من الدوائر المترابطة الاطراف ، وكل واحدة من هذه مشغولة بالدرجة الأولى بأمورها المهنية وشؤون خبرتهـا ولا تتصل بالدوائر الأخرى إلا من طرف واحد ...

ليس الحكام مؤسسة واحدة بل حلقة من المؤسسات بينها علاقات واتصالات ضعيفة . الاحتكاكات والتوازنات التي تنشأ بـين الحلقات المختلفة هي « صمـام الأمــان » الأعلى للديمقراطية . مــا من انسان يستطيع الوقوف في الوسط ، إذ ليس هنالك وسط »[١٣].

يرفض « ملز » هذا المبدأ التحرري الشائع ، ويختصره بما يلي :

« النخبات بعيدة عن ان تكون كلية القوة ، وهي تعتبر موزعة لدرجـة تفقد فيها كل تماسك كقــوة تاريخية ... وهؤلاء الذين يمثلون مناصب السلطة الرسمية محصورون بالنخبات الأخرى الضاغطة أو بالجمهور كهيئة انتخابية أو بالمبادىء الدستورية — الى درجة لا تعود هناك طبقة حاكمة على الرغم من وجود

طبقات عليا، وعلى الرغم من وجود «رجال سلطة» فليس هنالك «نخبة سلطة»، وعلى الرغم من وجود نظام طبقات فليس له من قمة فاعلة»[١٤].

لقد رأينا انه يصر على ان النخبات الرئيسية الثلاث – الاقتصادية والسياسية والعسكرية – هي في الواقع فئة متماسكة، ويدعم رأيه باظهار التشابه في أصولها الاجتماعية: العلاقات الحميمة، الشخصية والعائلية بين افراد النخبات المختلفة، واستمرار تبادل الأعضاء بين هذه المجالات الثلاثة.

ولكن بما انه يرفض القول بأن الفئة هذه، طبقة حاكمة، لم يستطع أن يأتي بتفسير مقنع زيادة على وصف تماسك نخبة القوة.

يضاف الى ذلك، انه، بابعاد فكرة الطبقة الحاكمة قد ابعد كذلك، الطبقات المعارضة فجعله هذا يصل الى نظرة شديدة التشاؤم عن المجتمع الاميركي. المغازي الحقيقية لهذا الكتاب، هي اولاً: تحوّل مجتمع ذي فئات صغيرة عديدة مستقلة كان لها رأي فاعل في صنع القرارات السياسية، الى مجتمع «تجمّع» تقرر فيه «نخبة السلطة» كل الأمور الهامة بينما تبقي الجماهير ساكنة بالدغدغة والإطراء، وبالخداع وبتوفير العمل. ثانياً: فساد «نخبة السلطة» نفسها، ذلك الفساد الذي يرده الى كونها في وضع لا تؤدي فيه حساباً إلى جمهور منظم، والى القيمة المسيطرة، قيمة الحصول على الثروة. نظرة «ملز» الى التغييرات التاريخية، هذه النظرة التي تلقي بالفعل، ضوءاً على بعض الملامح الهامة للسياسة الحديثة – كالتأثير السياسي المتزايد للقادة العسكريين مثلاً – تشاؤمية بمعنى انها لا ترينا أي طريق للخلاص من هذا الوضع الذي تصف وتدين. وهو هنا، مثل باريتو وموسكا، يبدو كأنه يقول اننا إذا نظرنا الى المجتمعات الحديثة بعيداً عن الوهم والانخداع، فسنرى انه مهما كانت دساتيرها ديمقراطية، فالنخبات في الواقع هي التي تحكمها، وكأنه يتابع ايضاً قائلاً

بطريقة كاسحة انه حتى في مجتمع تمتع باوضاع كانت في مصلحته ، كما كانت الولايات المتحدة الاميركية عند نشوئها ـ دون نظام إقطاعي من حيث المنزلة والدرجه ، وعلى درجة هامة من المساواة في الحال الاقتصادي والاجتماعي بين مواطنيها ، وبعقيدة ديمقراطية قوية ـ فقد ابرزت قوة الاحداث نخبة حاكمة تتمتع بسلطة ، وبدرجة من عدم الخضوع لحساب ، مما لم يعرف له مثيل في السابق .

اما موضع اختلاف « ملز » عن غيره من « المكيافيليين » فهو في انه أدان وضعاً مدحه هؤلاء ، او تقبلوه ، في حال من احوال انكشاف الوهم لهم .

يستعمل مفهوما « الطبقة الحاكمة » و « والنخبة الحاكمة » في وصف وتفسير الاحداث السياسية ، ويجب الحكم على قيمتها بمدى امكانها الاجابة اجابات معقولة على اسئلة هامة عن الانظمة السياسية . هل يكوّن حكام المجتمع فئة اجتماعية ؟

هل هي فئه متماسكة ام منقسمة على نفسها ، وهل هي فئة منفتحة ام مقفلة ؟ كيف ينتقى افرادها ؟ ما هي اسس سلطتهم ؟ والقوة هذه ، اهي غير مقيدة ام انها محدودة بقوى فئات اخرى في المجتمع ؟

ايوجد هناك فروق عادية وبارزة بين المجتمعات من هذه النواحي ، وإذا كان الامر كذلك ، فكيف تفسر هذه الفروق ؟

والمفهومان متشابهان في تأكيد الانقسام الى حاكمين ومحكومين كحقيقة من اهم حقائق التركيب الاجتماعي (١٥) ، كلتيهما يوردان الانقسام بطريقتين مختلفتين فمفهوم « النخبة الحاكمة » يضع الاقلية الحاكمة المنظمة في مواجهة مناقضة للاكثرية غير المنظمة او الجماهير ، بينما يواجه مفهوم « الطبقة الحاكمة » بنقيضها ، وهو الطبقات الخاضعة ، التي قد تكون هي نفسها منظمة او تقوم بخلق التنظيمات . ومن هذين المفهومين المختلفين تبرز اختلافات في طريقة فهم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين .

في النظرية الماركسية ، التي تستخدم مفهوم طبقة حاكمة ، يصبح الصراع بين الطبقات القوة الرئيسية في احداث تغيير في البنية الاجتماعية ، اما في نظريات النخبة – على الرغم من ان باريتو اعلن عظيم تقديره لمفهوم ماركس للصراع – الطبقي واصفاً إياه بانه « صحيح بعمق » – ،فالعلاقات بين الاقلية المنظمة والأكثرية عبر المنظمة تبدو بالضرورة اكثر استسلاماً . والمسألة الناتجه عن ذلك هي مسألة كيفية تعليل صعود وهبوط نخبة حاكمة ، فإذا برزت هذه المسأله فهي تعالج بتصور حالة من الفساد في النخبة (باريتو) او بايراد نظرية ظهور « قوى اجتماعية » جديدة بين الجماهير (موسكا) مما يضع النظرية قريباً من الماركسية . وهناك اختلاف آخر بين المفهومين يكمن في المدى الذى يجعل في الامكان تفسير تماسك الاقلية الحاكمة ، « النخبة الحاكمة » ، وقد عرفت بانها هؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة في المجتمع ، افترض انها فئة متماسكة ، إلا اذا أدخلت اعتبارات اخرى في الموضوع كعضوية الطبقة الثرية فيها ، او اصولها العائلية الارستقراطية (كما يفعل موسكا دائماً وباريتو في بعض الاحيان) .

لكن « الطبقة الحاكمة » التي حددت بانها الطبقة التي تملك وسائل الانتاج الاقتصادي الرئيسية في مجتمع ما ، قد ظهرت فئة اجتماعية متماسكة ، اولاً ، لأن لأعضائها مصالح اقتصاديه معينة ، مشتركة في ما بينهم ، ثم ، وهذا اكثر اهمية ، لانها دائمة الانشغال في صراع مع سائر الطبقات في المجتمع وعبر هذا الصراع يشتد تنبهها الذاتي وتعاضدها ، بصورة مستمرة . وزيادة على ذلك فإن هذا المفهوم يعلن بشكل دقيق ما هو اساس حكم الاقلية ،انه سيطرتها الاقتصادية بينما لا يذكر مفهوم « النخبة الحاكمة » غير القليل عن اسس القوة التي تمتلكها النخبة إلا حيث يضم اليه بعض العناصر من نظرية الطبقات الماركسية .

هناك في دراسة ملز « نخبة السلطة » محاولة لشرح موضع القوة في النخبات الثلاث ،كل منها على حدة – في حالة اداريي الاعمال ، بنمو حجم ، وتعقيدات

شركات الاعمال ، وفي حالة القادة العسكريين ، بمدى نمو اسلحة الحرب ونفقاتها مما تقرره التكنولوجيا وحالة الصراع العالمي ، امابالنسبة الى القادة السياسيين الوطنيين فقد جاء الشرح اقل اقناعاً ، وذلــــك بالقول ان موضع القوة عندهم حاصل من الهبوط في السلطة التشريعية ، وفي السياسة المحلية والمؤسسات الطوعية اما وحدة « نخبة السلطة » كفئة مفردة ، واساس قوتها ، فذلك ما لم يفسر .

لم نجد هناك « نخبة سلطة واحدة لا ثلاثاً . يكمن تفوق مفهوم « الطبقـــة الحاكمه » في انها اعظم خصباً واكثر ايحاءً وفي اهميتها في بناء النظريات . ولكنني قد اشرت في ما سبق الى بعض نواقصها ، فبات من الضروري الآن أن نرى ما اذا كان من الممكن التغلب على تلك النواقص .

الخطوة الاكثر اهمية في هذا السبيل ان نتخلى عن وجهة النظر الماركسية للمفهوم كوصف لظاهرة حقيقية تلاحظ في كل المجتمعات بالشكل العام نفسه ، وان نعتبره عوضاً عن ذلك « انموذجاً مثالياً » بالمعنى الذي اعطاه ماركس فابر لهذا المصطلح [١٧] . اذا نظرنا الى المفهوم على هذا النحو يمكننا ان نسير قدماً كي نسأل الى أي مدى تقترب العلاقات في مجتمع معين من «الانموذج المثالي» للطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة ، فنستخدم المفهوم ، بذلك ، بالطريقة الصحيحة كأداة للتفكير والبحث .

وعندما يمكن ان نرى بسهولة ان فكرة « الطبقة الحاكمة » نشأت في الاصل بدرس حالة تاريخية معينة ـ نهاية الاقطاعية وبداية الرأسمالية الحديثـة [١٨] وان نأخذ بعين الاعتبار الى أي مدى وفي أي النواحي ، تفترق الحالات الأخرى عن هذا الانموذج المثالي نتيجة لغياب او ضعف التكوين الطبقي ، وتأثير عوامل اخرى ، غير عوامل حيازة الممتلكات ، في خلق الطبقات ، والصراع بين نماذج مختلفة من اشكال السلطة .

هنالك نوعان من الاحوال نستطيع ان نرى فيها بصورة غير عاديـــة من

الوضوح ، افتراقاً عن الانموذج المثالي للطبقة الحاكمة ، واحد ، على الرغم من ان فيه « طبقة عليا » ـ اي فئة اجتماعية ذات خطوط واضحة المعالم ، في حوزتها قسم كبير من ممتلكات المجتمع وتتلقى حصة كبيرة غير متناسقـــة من الدخل القومي ، فخلقت على هذا الاساس من الافضليات الاقتصادية ، ثقافة وطريقة حياة مميزتين ـ هذه الطبقة لا تتمتع بسلطة سياسية غير منازعة او غير محدودة بمعنى انها تستطيع ان تحتفظ بحقوق ملكيتها بسهولة اوان تحولها دون اي نقص في قيمتها ، من جيل الى جيل . استطاع كثير من المراقبين تمييز وضع من هـذا النوع وبشكل خاص في الديمقراطيات الحديثة ، حيث ، كما اشرت سابقـاً ، توجد طاقة او يوجد احتمال للتعارض بين امتلاك طبقة عليا قليلة العدد للثروة ومصادر الانتاج وبين تسلم جمهور الاهلين السلطة السياسية بواسطـة الاقتراع . وذلك كما كتب دو توكوفيل (De - Tocqueville) مرة :

« انه من المتناقض ان يكون الشعب في الوقت نفسه بائسـاً وسيداً » وكي نقرر ما اذا كان في وضع من هذا النوع « طبقة حاكمة » فإنه من الضروري اولاً ان نتناول بالدرس الى اية درجة نجحت الطبقة العليا في تثبيت ملكيتها وجعلها دائمة . علينا ان نلاحظ من جهة ، انه في بعض البلاد الديمقراطية في هذا القرن قد وضع عدد من القيود على استعمال الممتلكات الخاصة وانه من المحتمل ان يكون قد حدث انخفاض في عدم المساواة في الثروة وفي الدخل ، نتيجـة للضرائب التصاعدية ونمو الممتلكات العامة ، ونتيجة الخدمات الاجتماعيـــة التي صارت تدار عبر القطاع العام . ومن جهة اخرى علينا ان ننتبـــه الى ان الانخفاض في نسبة الثروة الخاصة التي تملكها الطبقة العليا كان معتدلا وبطيئاً جداً ، وان اعادة توزيع الدخل عبر الضرائب لم يذهب بعيداً جداً .

ولقد درس « جون ستراشي » [١٩] (John Strachey) ، الوضـــع في بريطانيا دراسة دقيقة فاستخلص انه « حتى سنة ١٩٣٩ لم تكن هنـــاك ـ او كانت بصورة ضئيلة ـ اعادة لتوزيع الدخل القومي لمصلحة جمهور الاهلين ، لا

عبر ضغط نقابات العمل ولا عبر التغييرات في الموازنة ... وقد ارتفع مستوى معيشة اصحاب الاجور بمستوى الارتفاع في مجموع الدخل القومي لكن حصتهم بقيت شبه ثابته .... النمط العريض للتوزيع الذي ينبثق .. هو انه في الفترة التي نحن بصدد دراستها (١٩٣٩) وكذلك في بدايتها كان هناك حوالي ١٠ بالمئة من الشعب قد نالوا حوالي نصف الدخل الوطني بينما نال التسعون بالمئة الباقون النصف الآخر من ذاك الدخل [٢٠] وفي المدة التي تبعت ، حتى سنة ١٩٥١ كان هناك شيء من اعادة توزيع الدخل حصل عنه تحويل نحو عشرة بالمئة من مجموع الدخل الوطني من اصحاب الممتلكات الى اصحاب الاجور ، لكن هذا التيار قد ردّ بطريقة عكسية — كما يبدو — بعد سنة ١٩٥١[٢١].

يستخلص ستراشي : كل ذلك دليل على أن في الرأسمالية نزعة داخلية نحو التطرّف والنمو الدائم في عدم المساواة ، إذ كيف يمكن لنا أن نفسر كون هذه المجموعة الكبيرة من القوانين التي كانت المساواة غايتها ، والتي نجحت القوى الشعبية في فرضها عبر المئة سنة الماضية ، لم تستطع أن تزيد على الوضع القائم إلا القليل القليل ؟

أليس واضحاً انه لو لم تعدّل أعمال النظام بصورة متتابعة لكانت أحدثت ذلك الاستقطاب الأشد حدّة والذي وصفه ماركس بأنه ميلها الأساسي[٢٢] . وانه لدليل أيضاً ، اذا شئنا أن نضع الأمر بصورة أخرى، على أن الطبقة العليا في بريطانيا استطاعت أن تقاوم بنجاح بارز ، الهجوم على مصالحها الاقتصادية، وانها من هذه الزاوية ، زاوية أمتلاكها القدرة على الدفاع عن مصالحها ، قد استطاعت أن تحافظ على نفسها كطبقة حاكمة أثناء القرن الحالي .

والوضع في البلدان الديمقراطية الأخرى ، باستثناء البلدان السكندينافية ، لا يختلف كثيراً عما هو عليه في بريطانيا ، ففي كل تلك البلدان ، حكومات

يمينية حكمت طيلة القسم الأكبر من هذا القرن ، أمـــا اعادة توزيع الثروة والدخل ، فاذا حصلت اطلاقاً ، جاءت بطيئة السير والحركة .

على الإنسان إذن أن يشك في الرأي القائل بأن توسيع حقوق الاقتراع على الجمهور يمكن أن يحدث رأساً – أو أنه قد أحدث فعلاً في تلك الفترة القصيرة من الزمن التي انقضت على نشوء الديمقراطيات – حكماً شعبياً ، وأن يزيل قوة الطبقة الحاكمة .

ويبدو أن الذي حدث في البلدان الديمقراطية حتى وقتنا الحاضر ، لم يكن إنخفاضاً في قوة الطبقة العليا أكثر منه هبوطاً في تطرف الطبقة العاملة .

النوع الثاني من الأوضاع التي يحدث فيها بعدٌ عن أنموذج «الطبقة الحاكمة – والطبقات المحكومة » هو ذاك الذي لا تكون فيه الفئــة الحاكمة طبقة بمفهوم ماركس للطبقة .

أمثلة على ذلك ، المجتمعات التي تمسك فيها بالسلطة العليا طبقة من المفكرين أو الموظفين (البيروقراطيين) – الصين مثلاً تحت حكم « رجال العلم » ، أو الهند تحت حكم البراهمة – ؛ وهناك مثل آخر نجده في البلدان الشيوعية الحاضرة ، حيث تتركز السلطة في قادة حزب سياسي .

في أوضاع كهذه ، نضطر الى درس دقيق لمدى تميّز الفئـــة الحاكمة عن «الطبقة الحاكمة» فالبراهمة في الهند ، كانوا ، أثناء العصور التي بلغوا فيها أقصى القوة ، ممن يملكون الأراضي الكثيرة ، كما كانوا حلفاء لطبقة المحاربين الملاكين الوراثية في العهود الأمبراطورية والاقطاعية من تاريخ الهند .

وفي مناسبات ، أوجد البراهمة أنفسهم بيوتاً حاكمة أو بيوت نبلاء ؛ كما يبدو انه في بعض الأحايين حدث شيء من تنقل الأفراد والعائلات بين البراهمة

و « الكشتريا » (الطبقات المحاربة الوراثية المغلقة) الأمر الذي لا توحي به مبادىء اقتصار الطبقة الوراثية على أفراد معينين كما هي مشروحة في النصوص التقليدية .

كذلك في الصين كان « رجال العلم » في الفترة الاقطاعية ، يؤخذون من عائلات الملاكين الكبرى ، وفي أحيان أخرى جاء أكثرهم من العائلات الثرية[٢٣]؛ فقد كانوا إذن متصلين ، دائماً ، اتصالاً وثيقاً بالطبقة العليا .

هنالك ، فضلاً عن ذلك ، زاوية اقتصادية هامة أخرى لحكم هذه الفئات من المفكرين والاداريين وقد لفت «كارل فيتفوغل Karl Wittfögel » الانتباه اليها[٢٤]. كان نظام الريّ من أهم وسائل الانتاج في الصين والهند (وفي عدد آخر من المجتمعات القديمة)[٢٥] ، فوجد « رجال العلم » و« البراهمة » انهم دون الحصول على هذا النوع من الممتلكات ، الذي يقوم عليه الانتاج الزراعي ، لا يسيطرون كما ينبغي على استعماله .

وبالنتيجة ، فقد امتلكوا ، الى جانب امتلاكهم للأراضي ، قوة اقتصادية حيوية ، يرى « فيتفوغل » أنها كانت الركيزة الرئيسية في سيطرتهم السياسية .

لكننا ، دون أن نرفض هذه الحالات الشاذة ، لا بد لنا من أن نعترف بأن الفرق يبقى قائماً بين فئات اجتماعية على هذه الشاكلة وبين الطبقات الحاكمة التي تركّز قوتها ، مباشرة ، على الحيازة القانونية للممتلكات ، قد يكون الحصول على مقاليد الادارة ، كما يرى « ماكس فابر » ، بديلاً عن امتلاك وسائل الانتاج الاقتصادي ، كأساس للسلطة السياسية[٢٦].

لربما كان هذا التمييز أكثر وضوحاً بالنسبة للبلدان الشيوعية الحاضرة حيث لا ملكية خاصة لوسائل الانتاج وحيث يسيطر على الاقتصاد مسؤولو الحزب

والدولة ، ولقد حاول «فيتفوغل» بطريقة فيها الكثير من المهارة أن يشبه هذا الشكل من السلطة السياسية «بالطغيان الشرقي»(٢٧) ، لكنني أعتقد ان الفروق كثيرة جداً — وجود ملكية خاصه للأرض وسائر الموارد ، والروابط الحميمة بين المسؤولين والطبقات المتملكة من جهة ، والخصائص المحددة لحكم يقوم به حزب سياسي من جهة أخرى(٢٨) ، مما لا يجعل هذه المحاولة ناجحة .

يبدو لي النظام السياسي للبلدان الشيوعية مقارباً للأنموذج الخالص « لنخبة السلطة » أي لفئة تسلمت السلطة بتأييد أو برضى طبقات معينة من الناس ، فاحتفظت بهذه السلطة بطرق أهمها كونها أقلية منظمة تواجه الأكثرية غير المنظمة ، بينما نجد في مثلي الصين القديمة أو الهند أن هناك نظاماً يجمع بين ملامح طبقة حاكمة ونخبة سلطة .

ويوجد عامل آخر في وضع الطبقة الحاكمة ، ذكرناه سابقاً ولكنه يحتاج الى مزيد من الدرس الدقيق بالنسبة لأثره في تلك الأحوال التي تجعل أمر وجود هذه الطبقة مدعاة للشك .

بما ان قوة طبقة حاكمة تصدر عن حصولها على المتلكات ، وبما ان هذه المتلكات يمكن أن تحوّل بسهولة من جيل الى جيل ، فللطبقة اذن شخصية مستمرة . انها تتألف من مجموعة من العائلات تبقى هي عناصرها التركيبية عبر حقبة طويلة من الزمن بواسطة انتقال ممتلكات العائلة .

أما تركيبها ، فليس غير قابل للتغيّر بصورة كلية إذ قد تدخلها عائلات جديدة كما قد تهبط منها عائلات قديمة ، إلا أن العدد الأكبر من أعضائها يستمرّ من جيل الى جيل .

ولا يتغيّر تركيب النخبة الحاكمة تغيراً هاماً إلا عند حدوث تبدلات سريعة في كامل نظام الانتاج وحيازة الممتلكات ، وفي هذه الحال يمكننا القول

ان طبقة حاكمة قد حلّت مكان أخرى .

وإذا صدف أن وجدنا في مجتمع معين أو شكل من أشكال المجتمع ان انتقال الأفراد والعائلات بين المستويات الاجتماعية المختلفة ، كان متتابعاً وكثيفاً الى درجة تعذر فيها على أية مجموعة من العائلات أن تبقي نفسها في حال من التفوّق الاقتصادي والسياسي لأية حقبة معقولة من الزمن ، فعلينا عندها أن نقول بأنه لم يكن هناك طبقة حاكمة في مجتمع كهذا .

إن « دورة النخبات » هذه (في مصطلح اصحاب نظريات النخبة) أو «التحرك الاجتماعي» (في لغة الدراسات الاجتماعية الأقرب زمنياً) هي ما ركّز عليها عدد من الكتاب على انها المزية الهامة الثانية للمجتمعات الصناعية الحديثة – كانت الأولى حق الاقتراع العام – التي يجب أن تخفف من حدة الزعم أن هناك طبقة حاكمة في هذه المجتمعات ، هذا اذا لم تبعده كلياً .

بهذه الوسيلة قد نصل الى الرأي الذي كوّنه كارل مانهايم وآخرون (٢٩) ، من ان نمو المجتمعات الصناعية يمكن أن يصوّر تصويراً مناسباً كانتقال من نظام طبقي الى نظام نخبات ، من هرمية اجتماعية تقوم على وراثة الممتلكات الى أخرى قائمة على الجدارة والإنجاز .

هذه المواجهة بين مفهومي «الطبقة الحاكمة» و «النخبة السياسية» تظهر ، كما أعتقد ، انهما قد تتعارضان كلياً ، في مجال من المجالات ، كعنصرين في نظريتين شاملتين تفسران الحياة السياسية ، وبشكل خاص الإمكانات المستقبلية للمنظمات السياسية ، بطريقتين مختلفتين جداً ، فقد ينظر اليهما في مجال آخر على انهما كمفهومين يكمل الواحد منهما الآخر ، يشيران الى أنواع مختلفة من الأنظمة السياسية أو الى نواح مختلفة من النظام السياسي نفسه .

وبمساعدتهما يمكن لنا أن نحاول التمييز بين المجتمعات التي فيها طبقة حاكمة

وفي الوقت نفسه نخبات تمثل مجالات معينة من مصالحها ، والمجتمعات التي ليس فيها طبقة حاكمة بل نخبة سياسية أوجدت سلطتها بالسيطرة على الإدارة ، أو على القوة العسكرية عوضاً عن حيازة الممتلكات والوراثة ، والمجتمعات التي يوجد فيها تعدد نخبات ليس بينها فئة متماسكة دائمة ، من الأفراد الأقوياء أو العائلات القوية .

وكي نقيم هذا التقسيم ، علينا أن ندرس بدقة أكثر – كما سأفعل في الفصول المقبلة – دورة النخبات ، والعلاقات بين النخبات والطبقات ، والطرق التي تتكون بها نخبات جديدة وطبقات جديدة .

الفصل الثالث

السياسة و « دورة النخبات »

« التاريخ مقبرة الارستقراطيات ». في هذا التعبير التصويري يضع «باريتو» فكرة رئيسية من نظريته السياسية : « دورة النخبـــات » ، لكننا نجد في أعماله ، أن تحليله للظـــاهرة تلك أقل تأثيراً من سحر أسلوبه ؛ إذ أن هناك صعوبتين رئيسيتين تجب مواجهتهما. المجال الأول هو : هل تعني «دورة النخبات» طريقة تتحرك بها الأفراد بين النخبة ، وما هو غير النخبة ، أم انهـا تشير الى طريقة تحل بها نخبة محل أخرى ؟

المفهومان موجودان في أعمال « باريتو » على الرغم من أن المفهوم الثاني هو الغالب .

إنه ، مثلاً ، عندما يتحدث عن انحلال وتجدد الارستقراطيات ، يلاحظ أن «الطبقة الحاكمة تبنى مرة ثانية وتتجدد لا من حيث العدد فقط — وهذا هو الأمر الأهم— بل من حيث النوع ، بعائلات تنهض من بين الطبقات الدنيا. . . »[1].

يعود باريتو الى الإشارة مرة بعد مرة الى هذه الظـــاهرة مستعملاً تعابير متشابهة — دورة الأفراد بين الطبقتين (النخبة وغير النخبة) ، (المصدر السابق ، الجزء ٣ صفحة ١٤٢٧) ؛

« في الطبقة العليا في المجتمع تضعف قوة بقايا الطبقة «رقم ٢» الى أن تتقوّى بمدّ يرتفع من الطبقة السفلى» (المصدر نفسه).

في الوقت نفسه يشير «باريتو» الى نوع آخر من التحرّك الاجتماعي ذي أهمية حيوية لتوازن المجتمع ، هو الذي ينشأ بظهور نخبـات جديدة وصعودهـا الى مراتب القوة .

ويبدو للوهلة الأولى انه يربط هذا التحرك بإخفاق تلك الدورة ، لكن من الواضح انه يعتبره كذلك ، وجهاً من وجوه دورة النخبات عامة .

وفي « النظـام الاشتراكي » يشير الى ان «البطء في هـذه الدورة (دورة الأفراد) قد ينتج عنـه ازدياد ملحوظ في العناصر الفاسدة التي مـا زالت تتسلم مقاليد الحكم، ومن جهة أخرى ، ازدياد في العناصر المتفوقة نوعاً ، في الطبقات الخاضعة ، وفي هذه الحال يصبح التوازن الاجتماعي بعيداً عن الاستقرار .... فتحطمه أقل هزة من الهزات .

الاحتلال ، أو الثورة ، يحدث أو تحدث اضطراباً يأتي بنخبة جديدة الى مراتب القوة وينشىء توازناً جديداً » (صفحة ٣٠) .

أما الأنواع المختلفة لدورات النخبات فقد أظهرت الفرق بينها بطريقة أكثر دقة ، تلميذة من تلامذة باريتو ، هي ماري كولا بنسكا ، في كتاب يحمل عنوان « دورة النخبات في فرنسا » ذكره المعلم نفسه بالتقدير .

تميّز «كولا بنسكا» بين ثلاثة أنواع من الدورات ، فهناك أولاً الدورة التي تجري بين مراتب مختلفة من النخبة الحاكمة نفسهـا . ثانياً ، هناك دورة بين النخبة وسائر النـاس والتي قد تأخذ صورة من اثنتين (١) أن يستطيع أفراد من الطبقات الدنيا النجاح في دخول النخبة القـائمة ، أو أن يشكل أفراد من

الطبقات الدنيــا فئات نخبة جديدة ، تنهمك في صراع على السلطة مع النخبة القائمة .

القسم الاكبر من كتاب « كولا بنسكا » مخصص لدرس هاتين الطريقتين في المجتمع الفرنسي في الحقبة الممتدة من القرن الحادي عشر الى القرن الثامن عشر ، وسننظر ، فيما بعد ، في نتائج هذه الدراسة .

الصعوبة الثانية في عرض باريتو تتعلق بتفسيره لدورة النخبات ،فهو في بعض المناسبات يبدو كأنه أعتبر النخبات تمثل مصالح اجتماعية معينــــة ، ودورة النخبات ، حاصلة عن هبوط مصالح قائمة ونهوض مصالح جديدة فهو يرى ان الارستقراطيات العسكرية والدينية والتجارية وارستقراطية الموظفين مع بعض الاستثناء الذي لا يستحق الذكر – يجب ان تكون قد شكلت ، في البداية ، اجزاء من النخبة الحاكمة ، او كلها في بعض الاحيان (الفكر والمجتمع – الجزء ٣ الصفحة ١٤٣٠) ، وفي مجال آخر عند بحث بروز نخبات جديدة ، يلاحظ ان العمال الصناعيين في انكلترة قد احدثوا نخبة نقابية (النظام الاشتراكي من الصفحة ٣ الى الصفحة ٣٢) .

هذا النوع من التفسير ظهر اكثر وضوحاً عند كولا بنسكا التي توردالطبقات التجارية ، والطبقات الصناعية ، والبورجوازية ، والمحامين والممولين كأمثلة على بروز فئات النخبة في فترات مختلفة من التاريخ الفرنسي .

ومع ذلك ، فمن الواضح ان باريتو ينوي ان يفسر دورة النخبة ، بشكل اساسي بالتغييرات في الخصائص النفسية لاعضاء النخبة من جهة ، وللطبقــات الدنيا من الجهة الثانية ، أو ، كما يقول ، بالتغييرات في « البقايا » الحــاصلة في الطبقتــــين .

الارستقراطيات ، لا تسقط عدداً فقط ، « انها تفسد نوعاً » كذلك ، بمعنى

انها تفقد نشاطها وحماستها ، فيحصل هبوط في نسبة « البقايا » التي امكنتهامن الحصول على السلطة والاحتفاظ بها .

تجدد الطبقة الحاكمة عائلات تنهض من الطبقات الدنيا (الفكر والمجتمع ـ الجزء ٣ صفحة ١٤٣٠) ثم عند الحديث عن دورة الفئة بكاملها ، يدفع باريتو برأي مؤداه ان الثورات تنتج عن تراكم العناصر الفاسدة في الطبقات العليا من المجتمع ، وتزايد العناصر ذات النوع المتفوق في الطبقات الدنيا (المصدر نفسه الصفحة ١٤٣١) .

من اجل تقييم هذا التفسير يصبح من الضروري ان نعالج باختصار مفهوم باريتو « للبقايا » .

يبدأ في « الفكر والمجتمع » بالتمييز بين « الافعال المنطقية » و « الافعال غير المنطقية » (قد يكون من الانسب استعمال اصطلاحي « العقلانية » وغير العقلانية) للافراد في الحياة الاجتماعية : « الافعال المنطقية هي تلك الموجهة الى اهداف يمكن الوصول اليها والمستعملة لوسائل صالحة للوصول الى تلك الاهداف . والافعال « غير المنطقية » هي تلك التي لا توجه الى اي هدف او أية غاية ، او توجه الى غايات لا يمكن الوصول اليها ، او المستعملة الوسائل لا يمكن ان تؤدي الى الغاية . يتبنى باريتو وجهة النظر القائلة بان معظم الافعال الانسانية غير منطقية ، [٢] ويمضي باحثاً عن ماهية القوى الكامنة وراء الفعل غير المنطقي ، وكيف يحدث ان يصور ، عادة ، بصورة الفعل المنطقي ، فيكشف ان هذه القوى تقع في ستة « رواسب » او ست « بقايا » يسميها على المنوال التالي :

(١) « بقايا » التوحيد (٢) « بقايا » استمرار المتجمعات
(٣) الروح الاجتماعية (٤) النشاط (٥) كرامة الفرد (٦) الجنس
اما الطرق التي تتخذ فيها الافعال التي تقررها هذه البقايا مظاهر الافعال

المنطقية ، فقد بحثها « باريتو » تحت عنوان « اشتقاقات » وهي تحمل شبهاً « للعقائد » في مفهوم ماركس .

لا يحدد « باريتو »البقايا تحديداً دقيقاً ،ويستعملها بطريقة « كيفية » في وصفه للاحداث الاجتماعيه . (٣)

وفي القسم الاخير من « الفكر والمجتمع » حيث يعالج مسألة دورة النخبات بطريقة اكثر شمولا ، يستعمل القسمين الاولين فقط ، من اقسام « البقايا » .

حكم النخبة الحاكمة ، يقول باريتو ، قد يكون على نوعين : ما يمكن الاحتفاظ به بالدهاء (سيطرة بقايا التوحيد) وما يحتفظ به بالقوة ، (سيطرة بقايا استمرار المتجمعات) . إذن « فالبقايا » رقم ١ ورقم ٢ قد اعتبرت مراتب يمكن تصنيف كل التصرفات السياسية من ضمنها ، وهنا يصبح القسم الاعظم من بحث باريتو في الحياة السياسية محاولة لادخال حقائق مختارة من تاريخ المجتمعات الغربية في هذا المخطط .

انها بالفعل عملية تصنيف بارزة البساطة خاصة اذا قورنت بذلك الصرح الضخم من المفاهيم الذي بناه باريتو في الاقسام الاولى من بحثه ، ولكنها كذلك لا تنبىء عن اصالة تلفت النظر .

اما انموذجا باريتو للنخبة ، المشخصان « بالبقايا » رقم ١ ورقم ٢ بالتتابع فهما انموذجان يشير اليهما كذلك بكلمتي « المتخيلين » و « المستثمرين » ـ وهما يحملان شبهاً قريباً من « ثعالب و « أسود » « ميكيا فيلي » ، لكنهما قد البسا حلة اكثر « علمية » .

اما اذا كانا بالفعل مصطلحين علميين اكثر من ذينك المذكورين فامر مفتوح للشك ، إذ بينما نجد عرضاً كبيراً للطريقة العلمية في بحث باريتو ، لم يكن هناك

اهتمام ، او قل كان هناك اهتمام قليل بالبرهان بطرق البحث الدقيقة على ان نوعي الشخصية اللذين زعم انهما يقرران خصائص هذه الانواع من النخبة ، موجودان بالفعل ، او بوصفهما بدقة باصطلاحات علم النفس ، او باظهار انه ليس هناك تنوعات أخرى للشخصية السياسية .

وحتى إذا افترضنا وجود هذه النماذج من الشخصيات ، وافترضنا ان لها اهمية في الحياة السياسية ، يبقى من الضروري ان نظهر ان التغييرات في الاحوال الذهنية والشعورية ، وفي الافكار والعواطف ، بين اعضاء النخبة ، تحصل منعزلة عن التغييرات الاجتماعية ثم تقوم بدورها بأحداث دورة النخبات .

هذا ما لم يحاول باريتو ان يفعله ، وعوضاً عنه ، تناول امثلة عن نخبات هابطة ثم اخذ ببساطة ، يؤكد انه كان هناك تغيّر في « بقاياها » .

ثم ان دراسة باريتو لصعود وهبوط النخبة تتساوى مع ما رأينا آنفاً ، في كونها غير كافية ، فهو يحاول ان يجمع الامثلة المتوفرة (حتى في الأطوار الزمنية المحدودة . وان يبرهن ان هناك منهجية في دورة النخبة ، يمكن ان تربط بالتحول بالعواطف ، على افتراض ان الاخيرة يمكن ان تبرهن على حدة . كل ما يقدمه ، هو امثلة مأخوذة اجمالاً من السياسة الايطالية المعاصرة ومن تاريخ روما القديم وذلك من اجل دعم وجهات نظره العامة .

واخيراً فان باريتو لم يقل كيف يرتبط ذالك النموذجان من دورة النخبة — صعود وهبوط الافراد ، وارتفاع وانخفاض الفئات الاجتماعية ـ الواحد منهما بالآخر ، بل يرتئي بايجاز ان النخبة الحاكمة اذا كانت منفتحة ، نسبياً ، على لافراد المتفوقين في الطبقات الدنيا يصبح لها حظ افضل من الديمومة والاستمرار [٤] اذا نظرنا من وجهة نظر عكسية نرى ان استبدال نخبة بأخرى قد ينتج عن خلل في دورة الافراد هذه .

وهكذا ، يزعم ان « الثورات تتولد عبر التراكمات في طبقات المجتمع العليا – اما بسبب البطء في الدورة الطبقية او لاسباب أخرى – من عناصر فاسدة لم تعد تحمل « البقايا » اللازمة لابقائها في مركز القوة ، او لنفورها من استعمال العنف ، بينما تكون العناصر المتفوقة نوعاً ، في الطبقات الدنيا من المجتمع ، قد بدأت تأخذ طريقها الى « الواجهة » حائزة على « بقايا » صالحة لممارسة وظائف الحكم ومستعدة إستعداداً كافياً لاستعمال العنف (الفكر والمجتمع الجزء ٣ الصفحة ١٤٣١) . ومع هذا ، فعبثاً يبحث القارىء عن ادلة مادية كافية تدعم هذه الافتراضات ، لا بالدرس المقارن للثورات ،ولا بمقارنة منهجية تجري بين المجتمعات التي تظهر اختلافات هامة في درجة دورة الافراد ما بين النخبة و « غير النخبة » .

لا شك في صحة القول بان المعلومات الاساسية الضرورية لهذه المقارنات صعبة التجميع ، غير ان هناك امثلة تاريخية تظهر فوراً لتجعيل تعميم باريتو غير سليم. واحد من تلك الامثلة هو الهند ، هذا المجتمع الذي كان له عبر ازمنة طويلة شكل طبقي شديد التحجر والصلابة ، ولم يحدث فيه ، الى حد علمنا ، تحرك قليل نسبي للافراد من طبقات المجتمع الدنيا الى النخبة ، والذي عرف مع ذلك حتى ازمتنا الحديثة ، عدداً من الحركات الثوروية التي لم يتح لواحدة منها استبدال نخبة باخرى .

وحتى في حال إقرارنا انه قد يكون من المفيد ، عند النظر في المجتمعات الغربية الحديثة ، ان نبحث عن صلة بين مبلغ التحرك الاجتماعي ، وانتشار المشاعر والنشاطات الثوروية ، يبقى من غير الممكن تفسير ظهور وسقوط النخبات سواء أكان هذا حاصلا عبر تحولات ثوروية او عبر تحولات اكثر تدرجاً وتطوراً ، بمجرد حصر الامر بإنتقال الافراد الى النخبة .

من الضروري الآن ان نقوم بدرس بعض تلك « الاسباب الأخرى » التي

يذكرها باريتو لكن لا يقوم ببحثها .

كان الغرض من دراسة ماري كولا بنسكا عن النخبات في فرنسا ، اظهار صحة نظرية باريتو عن طريق القيام بدرس ادق لطريقة « الدورة » في مجتمع واحد . لكن هذه الدراسة لم تأت بأدلة حسية اكثر اقناعاً مما جاءت به رحلات باريتو عبر التاريخ إذ انها تستعمل الطريقة نفسها في العرض التاريخي ، هذه الطريقة التي جاءت ناقصة غير كافية .

وقد اوردت كولا بنسكا ، عن كل فترة من فترات التاريخ الفرنسي التي قامت بعرضها ، امثلة عن ارتقاء وهبوط افراد معينين او عائلات معينة ، وعلى الرغم من ان هذا يكشف ان بعض الافراد استطاع ان يغيّر رتبته في المجتمع الفرنسي اثناء تلك الاوقات (ومن يشك في ذلك ؟) فإنه لا ينبىء عن مدى هذه الدورة ، ولا يمكنه اذن ان يخولنا ان نعزو حجم هذه الدورة او هذا التحرك الى تحولات هامة في النظام الاقتصادي او السياسي .

لم تقم المؤلفة بتقديم ادلة تتعلق بتمثيل الطبقات الاجتماعية المختلفة ، في النخبات إلا عند معالجة الحقبة النهائية (١٧١٥ — ١٧٨٩) ، وحتى في هذه الحال فقد جاءت المواد التي جمعتها ، ضحلة جداً ، ومفسرة بطريقة تثير الشكوك في اهميتها ، فهي مثلاً تورد من جهة (صفحة ٩٣) ملحوظة مؤادها ان خمس ضباط الفرسان الكبار ، سنه ١٧٨٧ ، لم يكونوا منتمين الى النبلاء اصحاب الالقاب وان قسماً منهم لم يكن حائزاً على اشارة (دو De) الدالة على الانتماء الى طبقة النبلاء ، في اسمه ، كدليل على ان العامة من الناس كانت تصل الى النخبة العسكرية ، ومع هذا فهي في الفصل اي الذي يلي الفصل الذي نحن الآن بصدده تشير الى ان النخبات الفرنسية ، بما فيها النخبة العسكرية اصبحت « خاصة » ومنغلقة اكثر فأكثر في السنوات السابقة ، مباشر ، للثورة وهي تستشهد بكتاب آخر للدلالة على أن غياب الاشارة (دو De) لا يعني

اطلاقاً ان الفرد لم يكن من نسب شريف (الصفحة ١٠٤) ٠ ويمكن ان يلاحظ ايضاً ان « كولا بنسكا » التي قامت بتحقيقها قبل نشر «الفكر والمجتمع» قد اعفيت ، لحسن الحظ ، من الالتزام بكشف العلاقة بين ثروات هؤلاء الافراد الذين قامت بدرس وظائفهم ، و « البقايا » الخاصه بكل منهم ،فجاءت تفسيراتها اجمالاً بمعنى ظهور مصالح اقتصادية جديدة .

درس عدد آخر من الكتاب ظاهرة دورة النخبة هذه ، ويمكننا الرجوع الى اعمالهم ابتغاء لتعليلات بديلة كيفية وسبب ظهورها . وصف موسكا هذه الدورة في كتابه الاول كايلي : عندما لاتبقى القدرة على القيادة وعلى ممارسة السيطرة وقفاً على الحكام الشرعيين بل تصبح عامه بين اناس آخرين ، وعندما تنشأ خارج الطبقة الحاكمة طبقة أخرى تجد نفسها محرومة من السلطة على الرغم من امتلاكها الطاقه للمشاركة في مسؤوليات الحكم ، فالقانون اذن قد اصبح عقبة في وجه قوة « عنصرية » (نسبة الى العناصر المكونة للمجتمع) . وعلى ذلك فهذا القانون يجب ان يزول.. بصورة او بأخرى (Teorica Dei governie governo ParLeMentäre) .

وتبرز الفكرة نفسها في ما بعد في كتابه التالي: (Elementi Di Seienza Politica) : تتكون بالضرورة ، ضمن الطبقات الدنيا ، طبقة حاكمة اخرى او اقلية موجهة ، وتكون هذه الطبقة عادة معادية للطبقة التي تتسلم مقاليد الحكم الشرعي .

ويعترف موسكا بالاضافة الى هذا الشكل من « الدورة » الذي يتكون من الصراع بين النخبات ، واستبدال نخبة قديمة بواحدة جديدة ، بالشكل الآخر الحاصل عن تجدد نخبة قائمة بارتقاء افراد من طبقات المجتمع الدنيا اليها ، ثم يقوم ، في عدد من الاقسام المختلفة بدراسة السهولة او الصعوبة النسبيتين في الوصول الى النخبة ، ويصبح من هذه الناحية مسوقاً الى التمييز بين المجتمعات المتحركة والمجتمعات الثابتة بالنسبة الى درجة الانفتاح في النخبة ، فيلاحظ ،

على عكس باريتو ، بل انه يبالغ في ذلك ، مزية هامة من مزايا المجتمعات الديمقراطية الحديثه هي الحجم البارز للتحرك بين المستويات الاجتماعية المختلفة.

في المجتمعات الاوروبية الحديثة . بقيت صفوف الطبقات الحاكمة مفتوحة . والموانع التي حالت دون افراد من الطبقات الدنيا والدخول في طبقات عليا ازيلت او خفضت وجعل انتقال الدولة القديمة المطلقة الى الدولة التمثيلية الحديثة اشتراك كل القوى السياسية تقريباً ، وكل القيم الاجتماعية على وجه التقريب ، في ادارة المجتمع ، امراً ممكناً (الطبقة الحاكمة ،صفحة ٤٧٤).

اكثر السمات بروزاً في معالجة موسكا لدورات النخبات هي تلك التي تمكن ملاحظتها في نوع التفسير الذي يبتغيه ، فتراه يشير مرة تلو مرة الى المزايا الفكرية والخلقية لأعضاء النخبه ، لكن على غير ما رأيناه عند باريتو ، لا يعلق اهمية كبرى على تلك الخصائص النفسية ، إذ انه في المجال الاول يرى ان تلك الخصائص الفردية هي عادة حصيلة الظروف الاجتماعية. فالشجاعة في المعركة ، والعنف في الهجوم والتحمل في المقاومة – هي انواع من الصفات التي كانت لمدى طويل وبتكرار مدعاة تبجح على انها حكر للطبقات العليا .

من الاكيد انه قد تكون هناك فروق طبيعية واسعة – واذا استطعنا أن نقول ذلك – فروق في التركيب الداخلي ، بين افراد وآخر من هذه النواحي ، لكن التقاليد وتأثيرات البيئة هي العوامل التي تبقي هذه الصفات عالية او منخفضة او معتدلة ، في اية فئة كبيرة من الناس ، اكثر من أي أمر آخر (المصدر نفسه صفحة ٦٤) .

ثانياً ، نجد انه يكاد لا يشير الى هذه الخصائص الفردية في تفسيره لصعود وهبوط النخبات ، بل يفسر هذه الظواهر بتختمر مصالح ومثل جديدة في مجتمع ما وبظهور مشكلات جديدة فيه : « الذي نراه هو انه عندما يحدث

خلل في توازن القوى السياسية – اي عندما تحدث حالة من الشعور بأنه من الضروري ان تفرض طاقات غير تلك الطاقات القديمة ، نفسها في ادارة شؤون الدوله او عندما تفقد الطاقات القديمة بعضاً من اهميتها او يحدث تغيير في توزيعها – فالشكل الذي تتركب عليه الطبقة الحاكمة يتغير ايضاً . فإذا برز مصدر جديد للثروة في مجتمع ما ، واذا نمت الاهمية العملية للمعرفة واذاانحطت اهمية دين من الاديان او ولد دين جديد واذا انتشر تيار من الافكار الجديدة فعندئذٍ تحدث اعادة ترتيب عميقة في الطبقاتالحاكمة (المصدرنفسه صفحة٦٥).

وكما لاحظ « ميزل »(٥) فان هذا الخط من التفكير يجعل موسكا قريباً من الافكار الماركسية ، وبما انه كان متنبهاً لهذا الخطر فقد حاول بجهد ان يميّز نظريته عن نظرية ماركس بالتشديد على محدودية التفسير الاقتصادي للتاريخ ، وبالتأكيد على تأثير الافكار الدينية والخلقية في التغيير الاجتماعي .

وموقف موسكا من هذه المسألة ليس في الواقع مختلفاً كثيراً من موقف « ماركس فابر » في رفض تفسير اقتصادي شامل وذي وجهة نظر واحدة ، للتاريخ ، لكنه اقل استعدادا من « فابر » للاعتراف بتأثير فكر ماركس بسبب عدائه المعلن للحركة العمالية وللاشتراكية .

هناك كاتبان آخران بحثا ، باستقلال مسألة دورة النخبات ، ويمكننا ان نمّر برأييهما في هذه المرحلة . جاء المؤرخ البلجيكي « هنري بيرين» (Henri Pirenne) في مقال عن « ادوار التاريخ الاجتماعي للرأسمالية » (٦) برأي هو ان كل دور مميّز من تطور الرأسمالية(٧) إتسم بسيطرة طبقة مختلفةمن الرأسماليين. « مع كل تغيّير في التطور الاقتصادي هناك انقطاع في التتابع والاتصال . والرأسماليون الذين كانوا ناشطين حتى ذلك الوقت ، يدركون ، كما يمكن ان يقال ، انهم عاجزون عن « التكيف » بظروف حاصلة عن حاجات مجهولة

حتى تلك الساعة ، تقتضي وسائل جديدة لإرضائها ، فينسحبون من الصراع ويتحولون الى ارستقراطية اذا اشترك افرادها في ادارة الشؤون فهم يشتركون بطريقة غير فعالة ، وذلك بتأمين رأس المال . في مكان هؤلاء ينهض رجال جدد ، افراد ذوو جرأةوحيوية ، يبحرون بشجاعة في رياح التغيير .

يعدد « بيرين » اربع مراحل رئيسية حدثت فيها تحولات من هذا النوع ـ ظهور تجار المدن في القرن الحادي عشر ، ظهور التجارة العالمية في القرن الثالث عشر ، بروز صناعات جديدة ومدن صناعية في القرن الثالث عشر ، واخيراً الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر .

ويحاول ان يظهرانه في كل حالة من نقاط التحول هذه نهض رجال جدد من طبقات المجتمع الدنيا ليصبحوا قواد النشاط الاقتصادي .

بعض الملاحظات المشابهة وردعند « شومبيتر » في مقال له حول «الطبقات» الاجتماعية في بيئة منسجمة عرقياً » . (٨)

يميز « شومبيتر » بوضوح شديد بين انواع مختلفة من الدورات في اقسام من مقاله الذي يعالج « نهوض وسقوط عائلات من ضمن طبقة واحدة » و «التحرك عبر خطوط حدود الطبقة» و « نهوض وسقوط طبقات كاملة » .

من اهم سمات دراسة « شومبيتر » انها تنظر بعين الاعتبار الى العوامل الفردية والاجتماعية في دورة النخبات . ففي تحرك العائلات بين الطبقات ، يرى ان الصعود الاجتماعي يتأثر (تاركاً عامل الحظ جانباً) بالملكات الفردية من حيث النشاط والذكاء ، وبالظروف الاجتماعية كأنفتاح الطبقةالعلياومحاولات الاقدام في حقول نشاطات جديدة ، وكذلك بارتفاع وانخفاض طبقات كاملة ، لا بد من ان نعزو بعض الاهمية الى صفات الافراد ومزاياهم ، إلا ان تأثيراً

اهم من ذلك تحدثه التغييرات الأساسية التي تؤثر في اعمال فئات النخبة .

يتوقف وضع كل طبقة في مجموع التركيب الوطني ، من جهة ، على الاهمية المعطاة لوظيفة تلك الطبقة ، ومن جهة ثانية على مدي نجاح الطبقة المذكورة في القيام بوظيفتها .

يوضح « شومبيتر » هذه الطريقة بان يتناول بالدرس ظهور « النبلاء المحاربين » في المانيا ثم سقوطهم في نهاية القرن الرابع عشر نتيجة لاكتمال نمو نظام اداري وطني ولاعتماد نظام الارث في ملكية الاراضي .

الاسباب الكامنة خلف هذا السقوط يمكن ان نجدها في تقلص الاهمية الاجتماعية لعملية العراك الفردي (المبارزة) — تجريد المجتمع من السلاح — وفي التحولات الاقتصادية التي مالت نحو الملكية الواسعة للاراضي .

كانت كل الدراسات السابقة ترمي الى الاسهام بطريقة ما في فهم التحول السياسي ، اما بتعليل التغيير في مسؤولي مؤسسات الحكم الرسمية ، او بمفهوم اكثر شمولا ، بتفسير التأرجح في قوة وتأثير فئات معينه في المجتمع .

الى أي حد كانت هذه الدراسات ناجحة في « تشخيص » المشكلات الرئيسية وفي الأتيان بأدلة تؤيد ما توصلت اليه من نتائج ؟ هناك اختلافات بعيدة المدى بين منهج باريتو وذاك الذي تبناه موسكا او بيرين او شومبيتر .

فباريتو يكرّس الاهتمام الاكبر لدورة الافراد بين « النخبة » « وغير وانشغاله هذا ينبع مباشرة من اختياره « للتوازن الاجتماعي » موضوعاً رئيسماً لبحثه . وعلى طريقة « الوظائفيين » المحدثين — وهو سلفهم الاكبر بمعنى عقائدي وعلمي .

فقد انبرى باريتو لدرس تلك العوامل التي تبقي مجتمعاً معيناً او شكلاً

معيناً من اشكال المجتمع ، موجوداً ، وهو مثلهم كذلك في انه - ضمناً - يستثني من مجال دراسته أي بحث في الفروق الكبرى بين اشكال المجتمعات ، او في اسباب التحول من شكل من اشكال المجتمع الى شكل آخر .

ليس هناك في الصورة التاريخية التي يرسمها باريتو تحوّل حقيقي للبنية الاجتماعية بل حركة دائرية لا متناهية تعود فيها نخبة هابطة الى حالة من الحيويه بدخول عناصر جديدة من طبقات الناس الدنيا فيها ، أو انها تخلع وتستبدل بنخبة جديدةتتشكل من العوامل نفسها في حال عدممنحها - كأفراد مجال الدخول فيالنخبة القائمة . وفي كل هذه التحركات يبقى شكل المجتمع ثابتاً لا يتغير إذ انه قد حدّد بطريقة تجريدية على انه حكم نخبة لا كثرية من الناس . ليس هناك من جدوى في ان نسأل ، بالنسبة لموقف باريتو ، ما إذا كانت هناك تغييرات تاريخية في تركيب النخبة ومظهرها الثقافي العام ، او في العلاقات بينها وبين الجماهير .

عندما يصل باريتو الى مسائل كهذه نراه يرتد بسرعة ويعود الى التشديد على ان الغاية الرئيسيه من دراسته هي القضية المجرّدة والتي لا علاقة لهابالتاريخ قضية احوال التوازن الاجتماعي .

وعلى نقيض ذلك ، نجد ان موسكا ، وبيرين وشومبيتر ، على الرغم من اختلافهم في اكثر من مجال ، يتفقون على الاعتراف بان فئات اجتماعية جديدة قد تنشأ في المجتمع نتيجة لتحولات اقتصادية او ثقافية ، وان فئات كهذه قد تزيد في تأثيرها الاجتماعي بمقدار ما تصبح النشاطات التي تقوم بها ذات اهمية حيوية للمجتمع عامة ، وان هذه النشاطات ، قد تنتج في الوقت المناسب ، تغييرات في النظام السياسي ، وفي البنية الاجتماعية ككل .

اهتمام هؤلاء بصعود وهبوط الفئات الاجتماعية ، وبشكل خاص تلك

الفئات التي تتميز بوظائفها الاقتصادية ، يظهر تأثير نظرية ماركس الطبقيـة ، والتأثير نفسه يبدو واضحاً في كونهم يستعملون اصطلاح « الطبقة » عوضاً عن « النخبة » في وصف هذه الفئات ، وهم بذلك يقدمون انموذجاً لمجتمع تـأخذ فيه التعقيدات والتمايزات التاريخية للتركيب الطبقي ادواراً اكثر بروزاً ممـا في التقسيم العام الثابت الى نخبة حاكمة وجماهير . نجد ان التمييز الأخير لا يجد له مكاناً إلا في نتاج موسكا ، كما قد اظهرت في ما سبق و لكنه في الغـالب يتخلى عنه عندما يصل الى بحث الانظمة السياسية في المجتمعات الحديثة .

لا يعني هذا ان أياً من هؤلاء الكتاب يتجاهل تجاهلاً كليـاً دورة الافراد بين فئات النخبة (او الطبقة العليا) والطبقات الدنيا للمجتمـع ، ففي اهتمام شومبيتر بتحرك الفئات الاجتماعية نراه ، كما قد مرّ معنا سابقاً ، يقوم باجراء تمييز دقيق جداً بين تلك الانواع المختلفة من الدورات ، وهكـذا يفعل موسكا وان يكن يفعل ذلك بطريقة اقل وضوحاً ، ويبقى بيرين وحده في بحثه الذي مر معنا ذكره ، حاصراً انتباهه في تكون طبقات جديدة .

وفي هذه النقطة ايضاً يختلفون اختلافاً بيناً عن باريتو إذ (كما يظهر نتـاج شومبيتر بوضوح) انهم يفسرون دورة الافراد والعائلات ضمن النظـام الطبقي بشكل رئيس ، بخصائص تركيب الطبقة نفسها عوضاً عن الاختلافـات الفردية في القدرة والطبع .

اهم صفة مميزة لمفهوم دورة النخبات ـ وهذا الامر يستخلص من النقاط التي ذكرت ـ انها تقيم اعتباراً لتطور تاريخي حقيقي ، على الاقل في منطقة الحضارة الغربية ، في طبيعة النخبات ، ولعلاقتها مع سائر المجتمع كما تقبل بالقول ان التغييرات في التكنولوجيا والثقافة العامة قد احدثت اشكالاً مختلفة من التركيب الاجتماعي والقوة السياسية .

ورغم اننا قد نجد في اعمال موسكا وبيرين وشومبيتر تحليلاً اكثر انسجاماً

وتفسيراً اقرب الى المعقول لدورة النخبات مما يمكن اكتشافه في كتابات باريتو فإن هذه الدراسات ما زالت ناقصة من نواح عديدة .

من اكثر نواقص هذه النظريات وضوحاً خلوّها من طريقة صالحة في البحث إذ ليس هناك واحدة من هذه الدراسات تجعل من الممكن القول ان هناك او انه ليس هناك علاقة دائمة بين مبلغ تحرّك الافراد والجماعات في المجتمع ومدى التحوّلات في النظام الاقتصادي والسياسي والثقافي : اولا—لأنها لا تقدم مقارنات منهجية بين المجتمعات. وثانياً—لأنها لا تقدم قياساً دقيقاً للتظاهرات التي تعالج ، فباريتو وموسكا وكولا بنسكا وبيرين وشومبيتر ، جميعهم ، نجحوا في اظهار ان بعض الافراد يغير وضعه الطبقي او ينتقل بين النخبة وغير النخبة . انهم يفعلون ذلك بإيراد امثلة في الغالب ، عن افراد ارتفعوا في الهرم الاجتماعي ، لكن هذا لا يقول لنا ما نحن في حاجة قصوى الى معرفته ، وهو ، اية نسبة من النخبة او الطبقة العليا تأتي من الطبقات الدنيا في المجتمع وما هي نسبة هؤلاء الذين في الطبقات الدنيا ممن يترك لهم مجال النهوض. نتيجة هذه الطريقة من الايضاح التاريخي تبدو في الغالب تضخيماً ، لمبلغ التحرك في مجتمع من المجتمعات ، وقد لاحظ « وليم ميلر »William Miller مثلاً ، ان المؤرخين الذين عالجوا وجهة من موضوع « تكريس » النخبة في حقبة زمنية قريبة من التاريخ الاميركي قد بالغوا كثيرا في نسبة القادة من رجال الاعمال الذين جاؤوا من طبقات المجتمع الدنيا .

« عملياً » ، كل التعميمات التي تدخل في تكوين هذا الانموذج (التكريس لعضوية نخبة الاعمال) ترتكز على بعض سير بارزة من عهد « البارون النهاب » (بارونات العهد الوسيط الذين يفرضون أنفسهم بالإرهاب) ... ومع هذا فقراءتنا سير حياة رجال الاعمال الكبار ... هي بحث دون جدوى تقريباً عن الطبقة العاملة ، او الاصول الاجنبية ، حتى غلمان المزارع الفقراء الإمّيون ليسوا بارزين بين قادة كهؤلاء .

يبدو واضحاً ان قياساً دقيقاً لدورة الافراد بين النخبه وغير النخبة (وهو ما يشكل قسماً من درس مايسميّه علماء الاجتماع المحدثون « التحرك الاجتماعي ») يطرح صعوبات جمّة حتى في حال القيام به في مجتمعاتنا الحاضرة . ظهرت بعض هذه الصعوبات في محاولة قريبة العهد لدراسة التحرك الاجتماعي على اساس مقارن [١٠] : واذا تركنا جانباً مجموعة من المشكلات العامة في القياس ، فهناك صعوبات معيّنة تنجم عن الاختلاف في حجم النخبات بين مجتمع وآخر ، وعن الفروق في التركيب الطبقي للمجتمعات ، التي هناك نسب متفاوتة من افرادها في الاعمال الزراعية والصناعية وفي المهن اليدوية او غير اليدوية .

نتيجة من النتائج التي تبرز عند معالجة هذه المشكلات ان تمييزاً بسيطاً بين النخبة وغير النخبة ، على طريقة باريتو ، او على درجة كبيرة من النقص ، إذ ما من معادلة عن درجة التحرك الى النخبة من سائر اقسام المجتمع ، ذات جدوى اكيدة ، إلا متى عرفنا شيئاً عن حجم وتركيب النخبة ، وعن التركيب الطبقي العام في مجتمع معيّن .

غير انه من الممكن على الاقل ، في دراسة دورة النخبات في مجتمعاتنا الحاضرة ، جمع المعلومات الضرورية عبر الاحصاءات الوطنية او بواسطة دراسات اكثر تركيزاً ، لفئات نخبوية معينة .

لكننا عندما نلجأ الى الدراسات التاريخية لدورة النخبات نجد ان الحصول على المعلومات الاساسية الضرورية ، هو بحد ذاته ، امر صعب لم يستطع الكتاب الأولون مواجهته بجدّية .

والواقع ان ندرة هذه المعلومات ، حاصلة ، دون ريب ، عن اسباب منها ان المؤرخين الذين يقومون بالدراسات التاريخية العامة لم يكونوا ، إجمالا يهتمون بهذا النوع من هذه الابحاث « المقدارية » بينما لم تكن الدراسات التاريخية الاجتماعية قد تطورت بعد .

وكما لاحظ وليم ميلر في مقاله الذي اشرت اليه سابقاً « كان يمكن الافتراض ان المؤرخين الذين كان شاغلهم الاكبر نشاطات الطبقات الحاكمة سيبادرون لدراسة عملية « تكريس » النخبات ومدة استمرارها ، دراسة منهجية .

وهذا الامر مثير للاهتمام بشكل خاص في بلاد كالولايات المتحدة الاميركية خالية من نظام رسمي « للطبقات المغلقة » ومن هرمية وراثية ذات صفة قانونية . ومع ذلك فقد ابتعد معظم المؤرخين الاميركيين عن الاهتمام بهذا الامر (١١) .

يظهر في دراسات نخبة العمل في الجزء الذي نشره ميلر ، وفي دراسة حديثة العهد عن رجال العلم الصينيين (١٢) وفي ابحاث مختلفة أخرى عن النخبة السياسية في بلدان مختلفة (١٣) ان المعلومات التاريخية اللازمة يمكن ان تكتشف في بعض الاحوال ، لكن الامر الغالب في بلدان عديدة وفي فترات زمنية عديدة ، ان يبقى من المستحيل التقرير بطريقة دقيقة مبلغ التحرك من النخبة واليها .

وحتى في حال توفّر معلومات اكيدة عن دورة النخبات في عد كبير من المجتمعات ، يبقى من الضروري ، كي نظهر العلاقة بين هذه الدورة والظاهرات الاجتماعية الاخرى ، ان نقوم بخطوة لم يقم بها أحد من كتاب النخبة السابقين ، وهي ان نقوم بمقارنات منهجية شاملة بين المجتمعات .

يرى باريتو ان تحرك الافراد بين « النخبة » و « غير النخبة » ظاهرة عادية ثابتة . ترى هل الأمر كذلك ؟

أليس هنالك من اختلافات جوهرية بين المجتمعات في نسبة التحرك هذا؟ وإذا كان الامر يشير الى وجود اختلافات كهذه ، فما هي اسباب هذه الاختلافات وما هو تأثيرها في النطاق السياسي ؟

يرى موسكا والآخرون ان نسبة التحرك مرتفعة في المجتمعات الحديثه ، وان « الدولة التمثيلية الحديثة – وهذه كلمات موسكا – جعلت من الممكن لكل القوى السياسية تقريباً ، ولكل القيم الاجتماعية بشكل اجمالي ، الاشتراك في ادارة شؤون المجتمع » .

لكن التحقيقات التي اشرت اليها الآن لا تؤكد وجهة النظر هذه ، مع أن المجتمعات الصناعيه الحديثة تبقى على درجة من التحرك اكثر منها في اشكال المجتمع الأخرى ، وهناك سؤال آخر يمكن لنا ان نطرحه يتعلق بالصلة بين التحرك الفردي وصعود وهبوط النخبات او الطبقات .

هل من الصحيح ، كما يرى باريتو ، ان الثورات تحدث عندما تصبح درجة تحرك الافراد شديدة الانخفاض ؟

هذه الاسئلة ، تظهر شتاتاً من المسائل التي لا يمكن ان تحل على اساس المعرفة الحاضرة . تلك الاسئلة التي اكتفى الكتّاب الأولون بطرحها معبرين عن انفسهم بما بدا انه ليس اكثر من اشارات توضيحيه .

ولقد ركز باريتو اهتمامه ، كما رأينا ، على تحرك الافراد فى دورة النخبات لكن الكتّاب الآخرين الذين عالجوا باطالة واسهاب اكثر مما ورد عند باريتو ، تحرك الفئات – ارتفاع وانخفاض النخبات – لا يبدو لي متجاوزين بمسافة بعيدة ما حققه ماركس في تعليله لأصول وتطور الطبقات الاجتماعية ، بل انهم جميعاً ، في الواقع ، يعلقون اهمية كبرى على ظهور مصالح جديدة في المجتمع ، فنظرية « القوى الاجتماعية » عند موسكا تشبه الى حد بعيد « المصالح الطبقية » عند ماركس كما يقتصر بيرين على معالجة ظهور طبقات جديدة من الرأسماليين ، وتفسر شومبيتر سقوط فئة النبلاء المسلحين على أساس اقتصادي اكثر من أي أساس آخر .

وهم «يبتعدون» في انهم يعالجون بعمق اكثر نشوء الفئات الفرعيه ضمن الطبقات الاجتماعية الكبرى الفئات ـ المهنية الجديدة مثلاً ـ وطبعاً في امتناعهم عن بحث أي أمر يتعلق بالمجتمع اللاطبقي الذى رأى ماركس انه موجود من حيث الطاقة ، في الرأسمالية الحديثة .

وعلى الرغم من ان موسكا يشدد على اثر العوامل الدينية والثقافية في تكوين قوى اجتماعية جديدة لا يقدّم ولا يقوم بدرس اية امثلة تاريخية دراسة دقيقة يمكن أن تؤكد زعمه ان قوى من هذا النوع تكون احياناً ذات اهمية حاسمة في احداث تغيير في التركيب الاجتماعي .

يبحث شومبيتر ، في نتاج متأخر – الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية – في التحوّلات الثقافية التي تساعد في سقوط الرأسمالية ، لكنه يعتبر هذه التحولات ثانوية كما انها تعتمد بشكل عام على التغيّر في النظام الاقتصادي .

يبقى هناك موضوع معيَّن ، اخفق هؤلاء الكتاب في أن يبحثوه بحثاً دقيقاً كما فعل ماركس نفسه ، وهو طبيعة وأسباب التحوّلات الثوروية في المجتمع . هذه المسألة ، تحتاج الى تفصيل بتعابير اوسع من تلك التي استعملها ماركس – لأنشغاله بثورات القرن التاسع عشر .

في ظهور وسقوط الفئات الاجتماعية ، يمكن لنا ان نلاحظ طريقتين : في الأولى ، هناك حصول تدريجي على مراكز القوة يقوم به افراد من طبقة اجتماعية جديدة ، عبر محالفات مع أعضاء النخبة السياسية احياناً ، وفي الثانية تنشأ مواجهة عنيفة بين الفئة الاجتماعية الصاعدة وحكام المجتمع . غرض من اغراض الدراسات السياسية هو اكتشاف أحوال وأسباب هذه الاشكال المختلفة من دورات الفئات الاجتماعية ، بقدر ما يكون ذلك ممكناً .

هنا نجد ان باريتو يكاد لا يمس هذا الموضوع ، وقد جاءت ملاحظاته حول الثورات قليلة ومتفرقة ، أما موسكا فقد خصص فصلاً من « الطبقة

الحاكمة » لموضوع الثورة لكن هذا الفصل جاء واحداً من اكثر اقسام الكتاب تخييباً للأمل ، إذ لم يأت بأكثر من تعليل وصفي لبعض الفترات الثوروية .

لا يمكن القول إذن ان نتاج سائر علماء الاجتماع ، بعد ماركس ، قد زاد الكثير على شرح التحولات الثوروية ، على الرغم من وفرة المواد في هذا القرن الثوروي الذي نحن فيه .

لا شك في ان اكثر الابحاث التي عالجت هذه المسائل ، شمولا ومنهجية هو ذاك الذي قام به برنتون (C · Brinton) في كتابه المسمى « تشريح الثورة » (The Anatomy Of Revolution) [١٤] يعين برنتون الحالات التي تساعد في التغيير الثوروي على انها : التقدم الاقتصادي في مجتمع ما ، والخصومات الطبقية الحادة ، وهجر المفكرين للطبقة الحاكمة ، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وغباوة وعدم صلاح الطبقة الحاكمة .

وهذه الاحوال او الشروط ، لا تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي جاء بها ماركس في اوقات مختلفة ، خاصة في كتاباته الاولى ، إلا في ان تكوّن الطبقة الثوروية نفسها قد لاقى اهتماماً أقل بكثير مما عند ماركس .

غير ان هذه الشروط قد وضعت كأطار لدرس مقارن اكثر صعوبة وتطلباً للجهد . فائدة هذا الاطار النظري يمكن ان تلاحظ إذا طبقناه على ثورات القرن العشرين ، ومعظمها حدث في بلدان متأخرة صناعياً تحتوي الى درجة كبيرة ، الخصائص التي عيّنها برنتون : عداوات طبقية متطرفة احدثتها فروقات هائلة بين الغني والفقير ، وابتعاد المفكرين ذوي العقلية الغربية ، المتأثرين ، عادة ، بالماركسية ، وعدم صلاح الفئات التقليدية الحاكمة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والتأثير في مجتمعات اكثر تقدماً .

يبرز أمر واحد توضوح من هذه الكتابات الأخيرة حول الموضوع ، وهو

يؤكد نظرية ماركس ، وهذا الأمر هو أن الثورات الحديثة لا يمكن أن تفسر بنشاطات فئات نخبة ، صغيرة – انها تأتي نتيجة لأفعال طبقات كاملة . وهذه الطبقات يجب ان تقاد ، غير ان فئة النخبة من القواد تنهض من ، وبدرجة كبيرة مع ، تكوّن وتطور الطبقة – فهي لا تخلق الطبقة ، ولا تستطيع وحدها ان تحدث حركة ثورويه . والأمر نفسه صحيح ، كما اعتقد ، في حال ازدياد التحول التدريجي في وضع فئات في هرم السلطة .

تغيّر وضع فئات من الناس ، كبيرة نسبياً ، يجعل تكوّن نخبات جديدة أمراً ممكناً ، ويجعل هذه النخبات قادرة ، بعد مدة من الزمن ، على انتزاع حصة من القوة السياسية من الحكام القائمين بالسلطة في المجتمع .

في دراسة دورة الجماعات ، كما في دراسة دورة الافراد ، علينا ان نواجه صعوبات شتى في جمع المعلومات الأساسية . الدراستان المذكورتان تحدفان بعض الامور وتقومان بعرض المسائل ذاتها ، إذ انه قد يكون ضرورياً أن نلاحق تحرك الأفراد لالقاء ضوء على تكوّن فئات اجتماعية جديدة او سقوط فئات قديمة ، ومع ذلك فإنه من الأسهل في معظم الحالات اكتشاف دليل لصعود وهبوط فئات اجتماعية لأن وجودها ونشاطاتها أقرب الى ان تدوّن في النصوص القانونية أو في سجلات الاحداث المعاصرة أو انها يمكن أن تستخلص من معرفة مؤسسات اجتماعية أخرى ، كنظام تملك الأراضي ، والمنظمات الدينية والعسكرية . غير انه في حال إثارة أية زاوية من دورة النخبات لإهتمامنا فإننا نستطيع ان نضيف الى المعرفة التاريخية للظاهرة (ومعرفة كهذه يمكن ان تكون قابلة للتمدد) ، دراسة الحركات الاجتماعية في القرن العشرين ، هذه الدراسات التي كانت أبعد من مدى قدرة كتاب النخبة الأوائل .

وفي العقدين الماضيين كانت دورة النخبات في المجتمعات الصناعية موضوع ابحاث عديدة ، والاهتمام نفسه يعطى لها الآن في البلدان غير النامية .

مراجعة الأدلة المتمعة من مجتجمعات عدة من كل نوع وهو ما سأفعله في الفصلين التاليين ، يمكن ان تجعلنا قادرين على تكوين بعض التعميمات المدعومة بطريقة اكثر كفاءة من تلك التي قمنا بنقدها في ما سلف .

الفصل الرابع

المفكرون والمديرون والبيروقراطيون

من بين الفئات الاجتماعية التي ارتفعت الى مراتب الأهمية في التغييرات الاجتماعية والسياسية الهائلة في القرن العشرين ثلاث نخبات – المفكرون ، ومديرو الصناعات ، وكبار الموظفين الحكوميين – يشار اليها عادة بأنها وارثة وظائف الطبقات الحاكمة السابقة وانها عوامل حيوية في خلق أشكال جديدة للمجتمع .

ما هي أهميتها الحقيقية في احداث التغيير ؟

والى أي حد كانت – هذه النخبات – نتائج لتحولات رئيسية أخرى في المجتمع ، أو ممثلة لمصالح أخرى أكثر قوة ؟

فلنكن واضحين من البداية . إن عزو تأثير اجتماعي عظيم إلى هذه النخبات متأت في الدرجة الأولى عن قبول النظرية العامة للنخبات ، ونابع مباشرة من نقد الماركسية الذي قدمته تلك النظرية . فبالنسبة لوجهة النظر الماركسية كانت أهم حقيقة في التاريخ الغربي القريب هي بروز الطبقة العاملة كقوة اجتماعية جديدة ، بينما كل التعليلات التي أعطيت لظهور المفكرين أو المديرين أو موظفي

الدولة الكبار (البيروقراطيين)، تتحدى وجهة النظر هذه وتحاول أن تبين أن التحول في الرأسمالية يؤدي الى «تكريس لاطبقي» للنخبات (أي الى شبه كال في دورة الأفراد بين مستويات مختلفة في الصيت والقوة) لكن في الوقت نفسه يبقى التمييز بين النخبة الحاكمة والجماهير قائماً (أي لا سير نحو مجتمع لاطبقي). في محاولتنا لدرس صعود هذه النخبات إذن، نحتاج أن نأخذ بعين الاعتبار أولاً كيفية علاقتها بالطبقات الاجتماعية الكبرى وما هي التعديلات التي استطاعت إحداثها في نظام البلدان الرأسمالية الطبقي، وثانياً، ما هي طبيعة تأثيرها في مجتمعات جماعية كالأنموذج السوفياتي.

فئة المفكرين، بين هذه الفئات الثلاث، هي أصعبها من حيث محاولة تحديدنا لها، وتأثيرها الاجتماعي أمر يصعب تقريره صعوبة قصوى. يمكن لنا أن نبدأ بالتمييز بين «المفكرين» و«الأنتلجنسيا». (المثقفين) المصطلح الأخير، استعمل للمرة الأولى، في روسيا في القرن التاسع عشر للدلالة على هؤلاء الذين تلقوا دراسة جامعية تخولهم تسلّم وظائف مهنية.

ثم استتبع ذلك ان كثيراً من الكتاب استعملوا مدلول هذا المصطلح ليشمل كل هؤلاء الذين يقومون بأعمال غير يدوية. وفي هذا المعنى تصبح مرادفة «للطبقات الجديدة» التي نستطيع أن نميّز طبقتين فيها، العليا والدنيا، فالعليا هي التي تشمل أصحاب الوظائف المهنية. أما الدنيا فينضوي ضمنها القائمون بأعمال مكتبية وإدارية أكثر «روتينية». «المفكرون» من الجهة الثانية يعتبرون بشكل إجمالي، من يؤلفون الفئة الصغرى التي تسهم اسهاماً مباشراً في خلق الأفكار وانتقالها ونقدها، وهذه الفئة تشمل الكتاب والفنانين والعلماء والفلاسفة، والمفكرين الدينيين، وأصحاب النظريات الاجتماعية والمعلقين السياسيين.

من الصعب تعيين حدود هذه الفئة بدقة، فمستوياتها الدنيا تختلط بين الطبقة

الوسطى كالتعليم والصحافة ، غير أن سمتها المميزة ، وهي الاهتمام المباشر بثقافة مجتمع ما ، تجعلها واضحة بما فيه الكفاية .

يمكن أن نجد المفكرين في كل المجتمعات تقريباً — في المجتمعات الأمية ، بشكل سحرة وكهنة ، ومغنين متجولين ، ورواة سيَر وأنساب وإلى آخر ذلك ؛ وفي المجتمعات المتعلمة كفلاسفة وشعراء وكتاب مسرحية ورسميين ومحامين ، لكنّ وظائفهم وأهمياتهم الاجتماعية تتفاوت بشكل واضح .

ولقد توصل المفكرون في بعض المجتمعات الى درجة تقارب النخبة الحاكمة ؛ ففي الصين ، شكل «رجال العلم» لفترات طويلة ، طبقة حاكمة من هذا النوع ، حصلت ، كما يقول «ماكس فابر» عن ثقافة «للرجل العادي المهذب» .

لم تكن هذه الفئة وراثية منغلقة ، اذ ان الدخول اليها كان يتم بواسطة امتحانات تنافسية عامة ، لكن على الصعيد العملي ، وفي العهد الاقطاعي ، كان أفراد هذه الفئة يأتون من العائلات الاقطاعية ذات الشأن ، وفي ما بعد ، من الطبقات الاجتماعية العليا (بما في ذلك نسبة مرتفعة من عائلات الرسميين) .

ومع ذلك فإن تحليلاً إحصائياً دقيقاً « لرجال العلم » في الحقبة الممتدة من ١٦٠٠ الى ١٩٠٠ يظهر ان حوالي ٣٠٪ من هؤلاء كانوا من العامة ؛ أي من مستوى اجتماعي دون مستوى النخبة ، رغم انه من الأكيد ان قسماً منهم جاء من العائلات الثرية[٢] .

وفي الهند ، نشأ وضع مشابه لما ذكرنا بمعنى ان البراهمة كانوا يشكلون طبقة حاكمة في المجتمع غير ان وضع هؤلاء يختلف اختلافاً بارزاً عن الوضع الذي عرف في الصين ، فالبراهمة كانوا طبقة وراثية مغلقة ، وقد كانت ثقافتهم دينية لا أدبية .

من جهة أخرى نرى أن الكهنة احتلوا منزلة أقل سيطرة في المجتمعـــات الاقطـاعية الأوروبية ، ولم يستطع المفكرون أن يبدأوا بلعب دور اجتماعي أكثر أهمية إلا عند تداعي النظام الاقطاعي .

أعتبر ، بشكل عام ، ان أصول المفكرين الحديثين ، هي جامعات أوروبا العصور الوسطى[٣] ، فنمو الجامعات ، ومـــا صحب ذلك من انتشار العلوم الانسانية جعل من الممكن أن تتكون طبقـــة فكرية ليست سلكاً كهنوتياً منغلقـاً ، يأتي اعضاؤهـــا من أوساط اجتماعية مختلفة ، وهي من جهة ، غير مرتبطة بالطبقات الحاكمة للمجتمع الاقطاعي .

أنتجت هذه الطبقة الفكرية ، مفكري عصر النهضة ، وقد جعل المفكرون من أنفسهم ، في فرنسا بشكل خاص ، نقاداً للمجتمع بمعارضتهم للطبقة الحاكمة ولكنيسة «النظام القديم» .

وإجمالاً ، ما زال المفكرون يعتبرون أصحـاب هذا الدور بالذات ، دور نقاد المجتمع .

وقد شدَّد على دورهم في الحركات الثوروية ، وفي الحركة العمالية ككل ، ومؤخراً في تحويل البلدان غير النـامية ، في كتابات عديدة ، وفي أكثر من مرة ، في أقسام نقد لنظرية ماركس في الثورة العمالية .

من أوائل الذين قاموا بابراز تأثير المفكرين ، ثوروي بولوني « Waclaw Machajski » جاء ، في عدد من الكتب ، وبشكل خاص في « المفكر العامل » (١٩٠٥) (« The intellectual Worker ») بنظرية هي أن الحركة الاشتراكية تعبّر في الواقع عن عقيدة المفكرين الناقمين ، وان نجاحها لن ينتج مجتمعاً « لاطبقياً » بل طبقة حاكمة جديدة ، من المفكرين ، تتحالف مع الطبقــة الوسطى الجديدة في شكل من أشكال المجتمع يسميه « رأسمالية الدولة » .

لم يكن Machajski نفسه متشائماً تشاؤماً كلياً بمستقبل الاشتراكية واعتبر انه ، عبر التطوير العام للتعليم فان سيطرة المفكرين يمكن تضعف ، فنصل بالنتيجة الى مجتمع « لاطبقي » . غير ان نتاجه ، بشكل عام ، لم يلاق اهتماماً كبيراً ، وانصرف اخصام الاشتراكية بشكل غالب ، الى معالجة موضوع المفكرين الثورويين ، وكان أولهم ماكس نوماد (Max Nomad) وبعده « لاسول » الذي جاء بالفكرة التي اصبحت اليوم ذات انتشار واسع ، وهي ان معظم ثورات القرن العشرين قادها «مفكرون» استطاعوا تثبيت أنفسهم في مراكز القوة تحت لواء الاشتراكية .

أما دور «المفكرين» فقد فهمه كتاب آخرون بطرق مختلفة جداً . رأينا سابقاً ان موسكا اعتبر المفكرين فئة شبه مستقلة تقف بين البورجوازية والبروليتاريا ، وانها قد يمكن أن تكون نواة نخبة جديدة أكثر قيمة .

وفي الصفحات الأخيرة من « Teorica dei governi e governo Parlamentare » يعبر عن آماله كما يلي : اذا كان هناك طبقة اجتماعية على استعداد لأن تترك المصلحة الخاصة جانباً ، ولو لفترة ، وتستطيع أن ترى الخير العام بما يقتضي ذلك من التجرّد ، فهي التي ، بفضل ثقافتها الفكرية المحصة ، يكون لديها ما يدفع الى نبل الأخلاق وسعة الأفق ونمو الطاقات .... تلك الطبقة ، وتلك الطبقة وحدها ، تضحي مختارة بالخير الحاضر لتجنّب شر مقبل » .

وبعد عدة عقود من الزمن عرض « كارل مانهايم » مفهوماً شبيهاً عظيم الشبه بالذي راينا الآن .

« فمانهايم » رأى في « المثقفين المتجردين اجتماعياً » فئة « لاطبقية » نسبياً ، تأتي بصورة متزايدة من منطقة شاملة من الحياة الاجتماعية ، تربطها التربية بعضها الى بعض وتشمل كل تلك المصالح التي تتخلل الحياة الاجتماعية(٥) .

وبسبب هذه الخصائص فالمفكرون قادرون – وفقاً لما يرى مانهايم – على الحصول على نظرة موضوعية وكاملة نسبياً عن مجتمعهم وبخاصة عن الفئات المختلفة المصالح فيه ، وعلى العمل باستقلال على ترقية عدد أكبر من المصالح الاجتماعية العامة .

هناك شيء من الصحة في كلا الاعتبارين اللذين عرضنا ، فالمفكرون قد لعبوا دوراً هاماً في الحركات الجذرية والثورويه ، وسيبقون يفعلون ذلك كما تشهد حوادث بولونيا ، وهنغاريا في سنة ١٩٥٦ ، والثورة في كوبا ، والحركات المناهضة للاستعمار في بلدان عديدة .

غير ان انجذاب المفكرين الى الحركة الاشتراكية يمكن أن يفسر بطرق أخرى غير الاتيان بنظرية تقول انهم يشكلون نخبة تصارع للوصول الى السلطة تحت شعارات خداعة عن الاشتراكية والمجتمع اللاطبقي . الحركة العمالية في المجتمعات الغربية لم تكن حركات احتجاج بسيط . وهي كذلك على غير ما كانت عليه ثورات العبيد او الفلاحين المتفرقة الذين كان بامكانهم التعبير عن آمالهم بصور دينية وجدوها جاهزة للاستعمال ، فقد انطوت ، منذ البداية تقريباً على نظرية في المجتمع كان للمفكرين ، بالضرورة ، دور كبير في توضيحها وتطويرها .

لقد انجذب هؤلاء المفكرون الى الحركة الاشتراكية لأنهم وجدوا هناك مكان شرف والى درجة ، مثالاً للتنظيم الاجتماعي فيه بعض الصفات – العقلانية ، والتجرد ، وحتى شيء من « عالم آخر » – التي هي حيوية بالنسبة للحياة الفكرية نفسها .

وهناك عامل آخر على المستوى نفسه من الأهمية ، وقد يمكن ان يكون أكثر أهمية ، وهو الأصول الاجتماعية للمفكرين . شكلت الجامعات ، « والمهن

الفكرية » في العديد من المجتمعات الحديثة ، وسيلة رئيسية يستطيع بها الافراد الموهوبون ، من الطبقات الدنيا في المجتمع ، الارتفاع الى مراكز اكثر أهمية ، وكنتيجة لذلك ، كان التركيب الاجتماعي للنخبة الفكرية ، بصورة اجمالية ، مختلفاً اختلافاً بيِّناً عن غيرها من النخبات ، وكان من المحتمل بصورة دائمة ان يتحالف كثير من المفكرين مع حركة الطبقة العاملة .

يوحي هذا الرأي ان النخبة الفكرية عوضاً عن ان يكون لها مصالحها المهنية الخاصة ، تشترك او تقسم ولاءها بين الطبقات الاجتماعية الكبرى .

أما الرأي الآخر الذي مؤداه ان المفكرين يشكلون فئة قادرة على النظر نظرة موضوعية الى المجتمع وعلى الدفاع بصورة قوية عن بعض المصالح العامة للمجتمع ككل ، فهو يضع النخبة الفكرية فوق الطبقات كلها بينما ينفي احتمال نشوء مصالح فئوية خاصة بالنخبة .

كل واحد من التحليلين لا ينصف وضع المفكرين المتغير وغير الثابت ، في المجتمعات الحديثة . فأولا هناك اختلافات وطنية هامة بين بلدان اوروباالصناعية وبلدان اميركا الشمالية .

ولقد لاحظ « ريمون آرون » في (The Opium of Intellectuals) « افيون المثقفين » ، ان مفكري فرنسا يتمتعون بصيت اجتماعي أعلى وهم اقل ارتباطاً بمظاهر الحياة السياسية الأدارية والعملية كما انهم اكثر تطرفاً في نقد مجتمعهم من مفكري بريطانيا والمانيا أو الولايات المتحدة الأميركية .

تظهر دراسة عن مجلس النواب الفرنسي من سنة ١٨٧١ حتى سنة ١٩٥٨ أن اكثر من نصف الستة آلاف عضو المنتخبين في تلك الحقبة كانوا « مفكرين » بالمعنى العريض للكلمة — كتاباً واساتذه جامعيين ومحامين وصحافيين وعلماء

ومهندسين واساتذة مدارس — ونستخلص من ذلك انه : « في فرنسا على الأقل كان المفكرون هم الذين يدفعون الحياة والحرارة في المناقشات السياسية في المجلس أيام الجمهورية الرابعة ، كذلك أيام الجمهورية الثالثة ، أكثر من أية فئة أخرى . كان هؤلاء المفكرون في أكثر الحالات أشد العقائديين تصلباً، وكانت عقولهم « مجهزة بطرق متشابهة » بمعنى انهم كانوا ميالين لطرح موضوعات بصورة تجريدية في كثير أو قليل من الجدية كما انهم كانوا عادة قادرين على التوسع في تلك الموضوعات باقتدار ، ذلك يعني انهم في الغالب كانوا يطرحون حلولا غير واقعية ، ويركزون على المهارة متجاهلين الأمور الأساسية معقّدين بذلك ، ومطيلين النقاش البرلماني بإختراع مشكلات زائفة وبإختلافات في ما بينهم » [٦] .

ومن المثير للاهتمام كذلك ، أن نلاحظ ، عبر دراسة عن عظماء فرنسا في (Petit larousse) كم كان شأن المفكرين بالمعنى الضيق — الكتاب والفنانين والباحثين — بارزاً في تلك اللائحه ومدى ما يعني ذلك من اهمية في صيتهم الاجتماعي وقد بقي هؤلاء قروناً عديدة ، الفئة الكبرى ، التي نالت حوالي نصف المجموع، وقد تزايد تفوقهم في هذا المجال بطريقة ثابته حتى نهاية القرن التاسع عشر (آخر حقبة تناولتها الدراسة) [٧] .

اما في بريطانيا فلم يمتلك المفكرون ذلك الصيت العظيم كما كانت الحال معهم في فرنسا ، ولم يكونوا بارزين في الحياة السياسية لا على صعيد عضوية البرلمان ولا في مجال أي نشاط اجتماعى نقدي جماعي .

ولم تستطع فئات من المفكرين جذب اهتمام الرأي العام بشكل قوي كما لم يبد انه كان لها تأثير سياسي مباشر . ومن الامثلة البارزة في القرن ونصف القرن الماضيين ، فلاسفة « النفعية » (Utilitarian) والاشتراكيون المسيحيون والفابيون الاول (Fabians) والمفكرون الذين اقترنت أسماؤهم «بنادي اليسار

للكتاب » (The left Booh Club) والمنظمات المعادية للفاشية التي عرفت في ١٩٣٠ .

عامل آخر هو ان النخبه الفكرية في معظم البلدان ومعظم الأوقات أقل النخبات انسجاماً وتماسكاً وهي تعكس اختلافاً كبيراً في الرأي حول المسائل الثقافية والسياسية . لايعني الأمر اطلاقاً ان يكون كل المفكرين يساريين سياسياً أو أنهم كانوا يساريين في وقت من الأوقات ، ففي أيامنا الحاضرة مثلاً قد يمكن القول ان معظم المفكرين في بلدان غربي اوروبا والولايات المتحدة ينتمون الى اليمين .

هناك كثير من الأدلة على أن تصرف المفكرين السياسي يتأثر بقوة بالأصول الطبقيه الاجتماعية التي ينتمون اليها فمثلاً كان هناك فرق صارخ في فرنسا بين تلامذة « المدرسة الحرة للعلوم السياسية » (Ecole libre des Sciences Politique) . الذين يأتي معظمهم إذا لم نقل كلهم من الطبقة العليا والذين يتميزون بمنحى يميني شديد ، وتلامذة « مدرسة تدريب المعلمين » (Ecole Normale) الذين يأتون بصورة اكثر مما في المدرسة الأولى ، من الطبقة الوسطى ، والطبقة العاملة ، وطبقة الفلاحين ، ويتميزون بأنهم في غالبيتهم ، يساريون في ميولهم .

أما الأمر الذي ليس واضحاً تمام الوضوح فهو ما إذا المفكرون أقل تأثراً من النخبات الأخرى بأصولهم الطبقية ، بسبب طبيعة نشاطاتهم وطريقة حياتهم .

هنا نجد أيضاً تأرجحات تاريخية بازرة في التصرفات الاجتماعية للمفكرين تحدثها تحولات عامة في المجتمع .

في الثلاثينيات ، كانت اكثرية المفكرين الأوروبيين ، وقسم كبير من

المفكرين في الولايات المتحدة الاميركية من مؤيدي اليسار السياسي ، لكن منذ بداية الخمسينات كانت هناك حركة ظاهرة نحو اليمين ، يمكن ان نفسرها بتحولات في الظروف الاجتماعية بتأثير تشريعات الانعاش ، أو بالتغيير في شخصية طبقة المفكرين نفسها .

علينا في هذا القسم ، أن نتناول صفتين من صفات تاريخ المفكرين القريب في المجتمعات الصناعية . الحجم والتمايز الداخلي لنخبة المفكرين قد ازداد خاصة في المستويات الدنيا ، بتوسع وامتداد العلوم الجامعية ، ونمو الأعمال العلمية والتكنية والمهنية . وفي الوقت نفسه حدثت تغييرات في الأهمية النسبية للفئات المختلفة النخبة الفكرية ، فأصبح للخبراء من نوع أو من آخر سيطرة على دعاة التفسير الأدبي والفلسفي للافكار الثقافية والاجتماعية . ويمكن أن نلاحظ الاهمية الاجتماعية المتزايدة للعلماء الطبيعيين ، في مبلغ الاهتمام الذي تثيره نشاطاتهم وحاجاتهم في الرأي العام ، وفي الضغط المتزايد من اجل اعطاء العلماء دوراً اكبر في تكوين السياسة العامة عبر عضوية المؤسسات الأستشارية وأزدياد نسبة الاتيان بهم كممثلين في الحكومة والادارة (بخلق وزارة للعلوم مثلا) وقد يمكن القول انه نتيجة لتلك التطورات مال المفكرون الى ان يصبحوا اقل تطرفاً لنقدهم للمجتمع ككل ، واكثر اهتماماً بحل المشكلات القصيرة المدى ، المعينة المحددة التي تنشأ عن النشاطات المعقدة للمجتمعات الصناعية التي يعيشون فيها . ومن هذه الناحية يمكن القول أن تأثير المفكرين قد ازداد في واحدة من الوجهات التي توقعها موسكا ؛ غير ان واقع انشغالهم المتزايد بمهمات محدودة النطاق ، مهمات الخبراء يجعلهم اقل أهلية لدور النخبة الحاكمة إذ انه ينقصهم التنظيم على أساس فئة مميزة كما تنقصهم العقيدة.

ولا يبدو ان المفكرين ، في وقتنا الحاضر يشكلون عادة نخبة متماسكة متطرفة تلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية إلا في البلدان غير النامية .

هناك فئة ثانيه اثارت الانتباه على انها طاقة لنخبة حاكمة ، وهي تلك المؤلفة من مديري الصناعة .

صار ظهور المديرين في المجتمع الحديث ، في وقت من الاوقات ، هدفاً لجدل اجتماعي ، كان « لجيمس برنهام » اليد الطولى في إثارته وذلك بنظرية « الثورة الادارية » [٨] وقد وردت الفكرة الاساسية لهذه النظرية في وقت سابق عند فابلن (Veblen) في « المهندسين ونظام الاسعار » (The Engineers And The Price System) . رأى فابلن أن الرأسمالية ، أي نظام الانتاج الذي يديره بشكل عام ، اصحاب وسائل الانتاج ، لا تمكن أن تدوم بسبب استعمالها للمواد الصناعية استعمالا بعيداً عن الكفاءة ، لكنه لم يقبل بوجهة النظر الماركسية القائلة بأن سقوط هذه الطبقة ، الرأسمالية ، سيتم على يد الطبقة العاملة ؛ وان ذلك سيعقبه مجتمع لا طبقي ، واعتبر أن المعارضة الرئيسية للصناعة الرأسمالية هي الاختصاصيون التكنيون — المهندسون — الذين يتوقف على عملهم تسيير الصناعة الحديثه ، والذين هم ، في وضع ، كما يزعم ، يجعلهم قادرين على القيام بالخطوة الثانية .

انهم ، بفعل الظروف ، حفظة الانعاش المادي للمجتمع ، وعلى الرغم من أنهم كانوا يتصرفون بهذه الصفة ، كحفظة ومهيئي الدخل الحر ، للطبقات التي تحت حفظهم ، فهم مدفوعون الى وضع المديرين المسؤولين للنظام الصناعي ، وبهذا يصبحون في وضع المحكمين في الانعاش المادي للمجتمع .

انهم يسيّرون الى حال من الوعي الطبقي لم يعودوا يسيرون بمصلحة تجارية بالدرجة التي تجعل منهم مصلحة محصورة بالمعنى التجاري الذي نفهمه بالمصلحة المحصورة في وضع تجمع اصحاب الاعمال أو اتحادات العمال ، فهم في الوقت نفسه ، من حيث العدد ومن حيث النظرة المألوفه ليسوا كتلك الهيئه المتنافرة التي لا قوة ادارية لها ، أي اتحادات

العمال ، والتي ترك عددها وتوزع مصلحتها كل محاولاتها دون نتيجة ذات شأن (المصدر السابق الصفحة ٧٤) .

اما نظرية برنهام فهي شبيهة بما عرضنا الآن من حيث الأساس لكنها موضحة باسهاب اكثر . يرى برنهام اننا نعيش في فترة انتقال من شكل من اشكال المجتمع الى آخر ، من المجتمع الرأسمالى (أي المجتمع المميَّز بطريقة انتاج معينة ، وبسيطرة الصناعيين والمصرفيين ، وبنظام معيَّن من الايمان أو العقائد) الى شكل آخر يقترح تسميته « بالمجتمع الاداري » . وقبل أن يوضح طريقة الانتقال الى هذا المجتمع – الثورة الادارية – يقوم بمناقشة النظرية الرئيسية البديلة لسقوط الرأسمالية ، النظرية الماركسية للثورة البروليتارية فيأتي نقده منسجماً مع الخطوط المألوفة في نقد هذه النظرية ، فهو يرى :

اولا ، ان الثورة الروسية لم تدشن مجتمعاً اشتراكياً ، وانه في اكثر البلدان الصناعية تقدماً ، لم يكن هناك ثورات بروليتارية (عمالية) وفي الحالات القليلة التي نشبت فيها هذه الثورات لم يقيض لها النجاح (مثل على ذلك المانيا سنة ١٩١٨) .

تشتمل نظرية برنهام اولاً على تحديد من هم « المديرون » ثم ينتقل الى عرض يراد به اثبات ان هذه الفئة التي حدد هي في الواقع في طريق صيرورتها نخبة حاكمة في المجتمع . ويميز الكاتب قسمين رئيسيين من بين المديرين : العلماء والتكنيين ، ومديري ومنسقي طريقة الانتاج . الأخيرون هم المديرون الأكثر بروزاً وأهمية ، أو الممتازون ، وهو هنا يميز بينهم وبين « المهندسين » في مفهوم فابلن ، على الرغم من ان الكثيرين منهم قد يكونون من اصحاب المؤهلات العلمية والتكنيكية . انهم بالفعل ذروة الاداريين ، أو مديرو شركات الاعمال .

تحليل برنهام لوضع هؤلاء في المجتمع يستند بدرجة كبيرة الى البرهان على

ان المجتمعات الصناعية الحديثة قد عرفت فصلاً جذرياً بين امتلاك الصناعة وادارة الصناعة . فكرة الفصل هذه كانت مألوفة لدى دارسي المجتمع في القرن التاسع عشر (وماركس من بينهم) ، الذين لاحظوا نتـائج نشوء الشركات المساهمة ، غير ان اهميتها قد ازدادت بظهور الشركات العملاقة الحديثة تلك التي كان أول من قام بدراستها دراسة منهجية بيرل وميينز في كتابها «الشركة الحديثة والملكيةالفردية» A.A' Berle anbG.C.Means: TheModern) (Corporation anp Prirate Property) '

كانت وجهة نظر برنهام هي أن المديرين يتسلمون السلطة الاقتصادية التي كانت سابقاً في أيدي اصحاب الصناعة الرأسماليين ، وهم بذلك يكتسبون القوة والقدرة على تغيير شكل النظام كله ، وهو يدعم رأيه هـذا — الذي لا يقتضي فقط ، ان يكون المديرون طبقة اجتماعية مميزة ، بل أن يكونوا فئة متماسكة متنبهة الى مصالحها الفئوية في صراع من اجل السلطة — بمحاولة اظهـار ان « العقيدة الادارية » بدأت تحل محل عقيدة الرأسمالية الفردية .

وكدليل على هذا يقدم تجارب الدولة الموحدة الفاشية في المانيا وإيطاليا ، (والتي لم يكتب لها النجاح) ، والاتحاد السوفياتي (التي لم تفسر تفسيرا كافياً كمجتمع اداري ، كما سأحاول ان أوضح في هذا الفصل) والمبلـغ المحدود من التخطيط الرسمي في الولايات المتحدة الاميركية والبلدان الغربية .

اظهر النقد الذي استتبع القول بهذا الشكل من المجتمع أن الفكرة الاساسية في الفصل بين الملكية والادارة في المجتمعات الصناعية الحديثة ، هي في احسن حالاتها ، نصف الحقيقة ، فهناك علاقة وثيقة بين مالكي الصناعة ومديريهـا من وجوه عديدة . فأولا ، قد يكون المديرون في الغالب ، مـالكين ، بمعنى أن لهم كمية وافرة من الأسهم في شركاتهم ، وعلى الرغم من ان ملكيـة الاسهم قد تكون موزعة توزيعاً واسعاً فإن ذلك يجعل من الاسهل لعدد قليل من مالكي

الاسهم السيطرة على سياسة الشركة [9] . ثانياً ، حتى عندما لا يكون المديرون اصحاب حصص هامة في شركاتهم فهم عادة رجـــال اثرياء ، كما يبين « رايت ملز » في « نخبة السلطة » : « الاداريون الكبار ، والأثرياء الكبـار ، ليسوا طبقتين مميزتين منفصلتين بشكل راضح ، بل انهم مختلفون بشكل شديد ، في عالم تضامن الملكية والامتياز .... » (الصفحة ١٩) .

ثالثاً ، يأتي المديرون ، بشكل غالب ، من الطبقات العليـا في المجتمع ففي الولايات المتحدة ، على ما يورد ملز « لم يكن الاداريون الكبار في الخمسينـات من القرويين الذين اصابوا النجاح في المدينة ، ولا من المهاجرين أو حتى من أولاد المهاجرين ، « فهؤلاء الامير كيون البروتستنت البيض من أهـــل المدن ، ولدوا لعائلات من الطبقات العليا والطبقات العليا من الطبقات المتوسطـة . كان آباؤهم بصورة غالبة من المقاولين ، كان ٥٧٪ منهم من ابناء رجال الاعمال و ١٤ ٪ من أبناء المهنيين و ١٥ ٪ من أبناء المزارعين » .

وتؤكد هذه النتيجة دراسات عديدة اخرى . فوليم ميلر قـــد اظهر في تحقيق دقيق عن الأصول الاجتماعية لمئة وتسعين شخصاً بارزاً من قادة الاعمال الامير كيين في العقد الاول من القرن الحالي انه حتى في ذلك الوقت كانت الفكرة الانموذجية لرجل الاعمال الناجح الصاعد من طبقات المجتمع الدنيا فكرة قديمة تجاوزها الزمن . [10]

أقل من ١٠ ٪ من هؤلاء الذين تناولهم بالدرس ولدوا في الخـــارج وواحد بالمئة فقط كان ممن يمكن اعتباره « مهاجراً فقيراً » أما أكثريتهم فقد جـاءت من عائلات امير كية قديمة عريقة ، ومن البلدات والمدن الكبرى ، وثمانون بالمئة منهم انحدروا من عائلات مهنية أو تتعاطى الاعمال .

وقد جاءت نتائج دراسة عميقة جداً للطبقة العليا ولنخبة العمل في فيلادلفياسنة

١٩٤٠ تظهر ان « الطبقة العليا قد اسهمت بطريقة بارزة بأكثر من حصتها من القادة ضمن مجتمع الاعمال ، إذ أن ٧٥ ٪ من المصرفيين ، و ٥١ ٪ من المحامين ، و ٤٥ ٪ من المهندسين و ٤٢ ٪ من رجال الاعمال الذين ادرجت اسماؤهم في « دليل الشخصيات » « Who's Who» (أي العائلات المدرجة في السجل الاجتماعي « The Socid Register » .

وبالاضافة الى ذلك فإن ستين بالمئة من ٥٣٢ وظيفة ادارية في الحقلين الصناعي والمالي ، مما ورد في التقرير كان يعود الى اعضاء الطبقة العليا .

وختاماً فإن البارزين من المصرفيين والمحامين في المدينة كانوا اعضاء في الطبقة العليا المذكورة ، كما كان اكثر من ٨٠ ٪ من المديرين في ستة من اكبر البنوك ، ورؤساء تلك البنوك ، فيلادلفيين اقحاحاً ، وهذا ينطبق على الشركاء الرئيسيين في اكبر شركات المحاماة .[١١]

وفي بريطانيا اشارة احصاء للمديرين في الشركات العامة الكبرى ان ما بين خمسين وستين بالمئه ابتدأوا اعمالهم ولهم امتياز هو انهم لهم علاقات عمل في العائلة بينما جاء الاربعون بالمئة الباقون من عائلات الملاكين ورجال المهن وغير ذلك من المستويات الاجتماعية المشابهة .[١٢]

من الواضح إذن أن المديرين الكبار والمالكين مترابطين ترابطاً حميماً بما يجعلهم يشكلون ، بشكل عام ، فئة اجتماعية واحدة . أما في حال الادارة المتوسطة والدنيا فالأمر قليلاً ما يختلف إذ أن المساحة الاجتماعية « للتكريس» ليست اوسع بكثير ، وبما أن معظم المديرين في هذين المستويين يطمحون الى الوصول الى مراكز ادارية عليا ، فلهم في معظم الاحيان التصرف الاجتماعي نفسه ، كما انهم يحاولون انشاء العلاقات نفسها التي ينشئها من هم في الذروة . وبينما يرتقون سلم الادارة يكتسبون ملكيات اكثر اهمية .

وليس في كل ذلك ما يوحي «بثورة ادارية» قريبة او ما يجعل مخطط برنهام للعقيدة الادارية قريباً من الواقع . فالمديرون ، وبشكل خاص الفئة العليـــا منهم يشكلون فئة رسمية هامة في المجتمعات الصناعية ، وهم نخبة بمعنى انهـم يتمتعون بصيت عال ويتخذون قرارات اقتصادية هامة كما انهم في تنبية متزايد لوضعهم كفئة رسمية (يقـوّي هذا الوعي نشوء دراسات منهجية وتدريب على الادارة) ، لكنهم ليسوا مستقلين عن طبقة اصحـاب الممتلكات ، العليـا ، وليسوا في سبيل صيرورتهم « طبقة جديدة حاكمة »

علينا الآن أن ننظر في أمر فئة اجتماعية ثالثة – فئة كبـــار الموظفين الحكوميين – تبدو لعدد كبير من المراقبين نخبة متزايدة القوة في المجتمعات الحديثـــة .

ابتدأ اهتمام علماء الاجتماع بنخبة البيروقراطيين (الموظفـين الحكوميـين الكبار) فى نتاج ماكس فابر ، اثناء منازعته الكتابيـــة الطويلة مع « شبح كارل ماركس » ومع اتباع ماركس . كان مبعث معارضة فابر للاشتراكيـــة خوفه من ان تنتج عنها خسارة للحرية الفردية وتحويل شبه كلي للحيـــاة الاجتماعية الى فئات ومجموعات . وحيث رأى ماركس في تاريخ المجتمعات الحديثة تركيزا لوسائل الانتاج في أيدي طبقة رأسماليـــة قليلة يكون في تجريدها منها بواسطة الطبقة العاملة ، خطوة تكوّن دافعاً للبدء بحقبـــة من الحرية الانسانية المتزايدة ،رأى فابر طريقة لتركيز وسائل الادارة تصل الى ذروتها في المجتمع الاشتراكي وتحمل للفرد اكثر النتائج سوءاً وأشدها رهبة . « .... كان نشوء الدولة الحديثة مبادرة الامير فهو يمهّد الطريق لمصادرة حملة القوة التنفيذية المستقلين الذين يقفون بجانبه .

وهؤلاء الذين يتسلمون عن جدارة ، وســـائل الادارة والحرب والتنظيم المالي ... والطريقة كلها مثل موازٍ لتطور الملكية الرأسمالية عبر المصـــادرة

التدريجية للمنتجين المستقلين . وفي النهاية ، تسيطر الدوله الحديثـــة على كل وسائل التنظيم السياسي ...» (١٣)

لم يعتقد فابر ان قوة البيروقراطية يمكن أن تحصرها وتحدها السلطـــات السياسية حتى في النظام الديمقراطي : « مركز بيروقراطية تامـــه النمو ، من القوة ، في الاحوال العادية هو دائماً أمر ساحق لا يقاوم . « فالسيد السياسي » يجد نفسه في موقف « الهاوي » المواجه « للخبير » ، في مواجهتـــه للموظف المدرَّب الذي يقف داخل الادارة . وهذا يصح في حال كون « السيد » الذي تخدمه البيروقراطية « شعباً » مسلحاً باسلحة « المبادرة التشريعيـــة » ، « والاستفتاء » وحق اقالة الموظفين ، أو مجلس نواب منتخب على اســـاس ارستقراطي أو ديموقراطي له حق التصويت بحجب الثقة ... » (١٤)

ما من شك في أن تحليل فابر قد تأثر ، دون مبرر ، بمثل البيروقراطـــية البروسية ، وبعدم تأثير الساسة التحرريين في المانيا . ومع هذا فقد بدا للعديد من المراقبين ان نظريته في قوة البيروقراطية المتزايدة قد لاقت تـــأييداً من احداث التاريخ الاوروبي القريب ،وبشكل خاص من تجارب الثورة الاشتراكية في روسيا ومن جراء سيطرة الدولة سيطرة شديدة على النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الديمقراطية . اما تطبيق نظريات فابر على النظام الاجتماعي السوفياتي فقد قام به تماماً وبوضوح ، ناقد يوغسلافي للشيوعية الكليّة ، وهو ميلوفـــان ديبلاس في كتابه « الطبقة الجديدة » .«Milovan Djilas: The New Class» يشير ديبلاس الى « هذه الطبقة الجديدة ، البيروقراطية ، أو بدقة أكـــثر ، البيروقراطية السياسية » ، التي تتميز بكل خصائص وصفات الطبقات الحاكمة السابقة بالاضافة الى بعض الصفات الجديدة الخاصة بها . « تتـــألف الطبقة من الذين يتمتعون بإمتيازات خاصة وافضليات اقتصـــادية بسبب الاحتكار الاداري الذي يقومون به » .

إلا أن ديلاس يضطر الى الاعتراف بأن أعضاءها ليسوا موظفين حكوميين أو إداريين بالمفهوم العادي: « بتحليل أكثر تفصيلاً يظهر لنا ان طبقة واحدة من البيروقراطيين، هؤلاء الذين ليسوا موظفين اداريين يكونون صلب البيروقراطية الحاكمة (الطبقة الجديدة) . هذا بالفعل ما يسمى بالبيروقراطية الحزبية أو السياسية. الموظفون الآخرون ليسوا إلا أدوات تحت سيطرة الطبقة الجديدة» وبالنتيجة يضطر الى الاعتراف بأن « الحزب يشكل هذه الطبقة » ولكنه يحاول أن يتجنب مغبّات هذا التصريح بقوله ان الطبقة بعد ذلك « تنمو كنتيجة وتستخدم الحزب كقاعدة . الطبقة تزداد قوة بينما يزداد الحزب ضعفاً» في النهاية يحاول ان يبقي الظاهرة ضمن نطاق النظرية الماركسية بالتشديد على أن الطبقة الجديدة تحدد بملكيتها لوسائل الانتاج : « .. البرهان على انها طبقة خاصة يكمن في ملكيتها ، وفي علاقاتها الخاصة بالطبقات الاخرى . البيروقراطية السياسية الشيوعية تستعمل ، وتتمتع ، وتتصرف بالملكية المؤممة . »

في اعتقادي ان هذا الرأي تحليل ، مضلل جداً ، للنخبات في المجتمع السوفياتي . فكما يعترف ديلاس نفسه ، الطبقة الجديدة ليست بيروقراطية بالمعنى الدقيق ، لأنها لا تتألف من موظفين حكوميين وإداريين ، وفي الحقيقة انها ليست بيروقراطية اطلاقاً إذ أن الذين تتألف منهم — اعضاء الحزب البارزين — ، ليسوا بيروقراطيين اكثر مما يمكن لنا ان نزعم ان مديري الصناعة بيروقراطيون [١٥] . انهم قواد سياسيون يرتفعون الى مراكز السلطة في الحزب بممارسة القدرات السياسية — المهارة التكتيكية (التخطيط) والدهاء والاقناع ، والثبات ، والى ما هنالك — لا باجتياز امتحانات في الماركسية اللينينية . [١٦]

وعلى الأساس نفسه ، فالسيطرة التي يمارسها الحزب نفسه هي سياسية وليست بيروقراطية . وديلاس ، في الحقيقة يعترف بذلك حيث يقول ان

« الحزب يكون الطبقة (الجديدة) » لكنه يحاول ان يخفف من قوة هـــذا القول بأن يزيد ، انه نتيجة لذلك « تزداد الطبقة قوة بينما يزداد الحزب ضعفاً» ليس هنالك من دليل اطلاقاً ، ان الحزب الشيوعي في أية بلاد شيوعيـــة قد ضعف بهذه الطريقة ، اما الذي نجح ديبلاس في التعبير عنه فهو تقييم خلقي ، وتوكيدعلى هبوط في الحزب المثالي ، الحزب الثوروي للبروليتاري .

وأخيراً فإنه من الخطأ أن نفترض ان الحزب يحكم لأنه يسيطر على وسائل الانتاج بل أن الأمر على نقيض ذلك فهو يسيطر على وسائل الانتاج لأن له سلطة سياسية ، وكما رأى عالم اجتماعي بولوني : « مفهوم القرن التاسع عشر للطبقة الاجتماعية ، في كلا التفسيرين ، الحر والماركسي ، قد فقد الكثير من امكان تطبيقه في العالم الحديث . في حالات اصبحت فيها التغيُّرات في التركيب الاجتماعي محكومة ، الى درجة ، بقرار السلطة السياسية صرنا بعيدين من ... مفهوم الطبقات كمجموعات تتأثر بعلاقاتها بوسائل الانتاج أو كما يقول الآخرون بعلاقاتها بالسوق ... في حالات تستطيع فيهـا السلطات السياسية بوضوح وبفعالية تغيير التركيب الطبقي ، وحيث الامتيازات الأكثر ضرورة للوضع الاجتماعي ، بما في ذلك حصة أعلى من الدخل الوطني ، يسبقها قرار من السلطات السياسية ، وحيث قسم كبير ، أو اكثرية النـــاس تنضوي في تصنيف أو تقسيم من أمثال ما نجده في هرمية بيروقراطيـة — فمفهوم القرن التاسع عشر للطبقة يصبح أمراً قد تجـــاوزه العصر ، وتفسح الصراعات الطبقية في المجال لأشكال جديدة من الخصومات الاجتماعية » . (١٧)

يظهر هذا بوضوح ، انه بينما تكون المستويات الدنيا من الهرم الاجتماعي منظمة تنظيماً بيروقراطياً ، فالطبقة الحاكمة نفسها هي سلطة سياسية .

لا أريد أن أدخل في الأذهان ان الموظفين الرسميين الكبار ليس لهم تأثير ،

في الاتحاد السوفياتي والبلدان الشيوعية الأخرى ، كل مـا أعنيه هو أنهم ليسوا طبقة حاكمة . وحتى في الحقبة الستالينية اضطر الحزب الحـاكم الى النظر بعين الاعتبار إلى تصرفات وآمال فئـات النخبة المختلفة ، يدخل في ذلك الموظفون الرسميون ؛ وفي عهد خروتشيف الأكثر تحرراً يبدو من الواضـح أن الموظفين الكبار ، ومديري الصناعات ، والمفكرين يتمتعون ببعض التأثير المستقل ، في السياسات الاجتماعية ، على الرغم من أن ذلك مـــا زال محدوداً بشكل قوي بمراقبة الحزب .

هل يختلف وضع الرسميين في الديمقراطيات الغربية اطلاقاً عما مرّ معنا ؟

أشار كثير من الكتاب إلى مـــا يعتبرونه ازدياداً في قوة البيروقراطية ، مفسرين ذلك بازدياد مجالات النشاطات الـتي تتعاطاها الدولة وبنمو تعقيدات الادارة العامة .

وقد عبَّر ناقد من نقاد النخبة الادارية الفرنسية عن ذلك بما يلي :

« إنهم (كبار الموظفين الرسميين) يؤلفون جسماً مستقلاً يكرّس نفسه بنفسه ، في منعـة من التدخل السياسي ، صخرة ترتطم بهـــا كل العواصف السياسية دون جدوى. . . . »[١٨] .

بينما لاحظ كاتب آخر ، آخذاً بعين الاعتبار تقدّم « الثورة الادارية » في فرنسا أن هناك « نوعين من الخبراء يسيران نحو تسلـّم مركز رئيسي في الدولة وفي الاقتصاد . فنخبة الادارة تأتي بصورة أساسية من « مفتشي المالية » ومن أعضاء «مجلس الدولة» . انها هيئة اركان عامة ترسل أشعتها الى كل مكان .

وبما ان هؤلاء الاداريين ينتقلون عادة الى القطـاع الخاص فهم موجودون في المصارف وفي المؤسسات الصناعية والتجـارية الواسعة المدى . المصدر الآخر هو متخرجو مدرســـة « البوليتكنيـك » (الفنـون والآداب)

« École Polytechnique » الذين يشكلون نخبة الدوائرالفنية (التكنيكية) في الدولة ، لكنهم يصبحون ، بشكل متزايد مديري الصنـــاعة ذات المدى الواسع »[١٩] .

مناقشات من هذا النوع شاعت شيوعاً بالغـــاً في فرنسا ، إذ أن قوة البيروقر طية تبدو أوضح مــا هي عليه عندما تكون السلطة السياسية نفسها ضعيفة او غير مستقرة ، لكننا نستطيع أن نعثر على مثلهـــا في كل البلدان الغربية ، في شكل أو آخر. في بعض الأحيان، كما في نتاج «أندره سيغفريد» (André Siegfrid) الذي استشهدنا به أعلاه ، يتعلق النقـاش بالموضوع العـــام ، موضوع « الثورة الإدارية » ، ويرد فيه أن مديري الصناعة الخاصة والمشروعات المؤممة ، والموظفين الحكوميين الكبار ، جميعــاً يتحولون الى نخبة حاكمة . يدعم هذه الفكرة مــــا نلاحظه من ازدياد تبادل الموظفين بين هــذه القطاعات المختلفة من ادارة الأعمال وإدارة الدولة . ولقد أوضحت سابقــاً أن المديرين لا يكوّنون نخبة سلطة مستقلة ؛ ويمكن القيــام بايضاح مشابه بالنسبة لموظفي الحكومة ، فسلطاتهم في التقرير السياسي ، مهما تكن قـــد زادت ، خاضعة بصورة نهـــائية لسيطرة السلطــة السياسية ، والصراع بين الأحزاب السياسية في البلدان الديمقراطية هو إحدى الوسائل التي توضع فيهـــا هذه السلطة موضع الفعل. هناك وسيلة أخرى هي ما يمكن أن نطلق عليه «الميثاق الخلقي» للبيروقراطية نفسها ، وبشكل خاص مبدأ الحيـــاد السياسي ، ففي كثير من البلدان الغربية ، خاصة في بريطانيا يقوم هذا المبدأ بضغط ذي تأثير رادع على أية مطامح للموظفين الحكوميين الكبار للاعتداء على سلطـــات التقرير السياسي العائدة للقادة السياسيين . بالاضافة الى ذلك في حال الموظفين الحكوميين ، كما في حال مديري الصناعات ، فمن الواضح من دراسات قريبة العهد أنهم مرتبطون

ارتباطاً وثيقاً بالطبقات العليا في المجتمع ، ومن الأقرب أن يكون مدى تأثيرهم في السياسة العامة ، من ضمن خطوط مصالح الطبقة ، لا وفقاً لخطوط أغراضهم الخاصة كنخبة قوة صاعدة .

ولقد أظهرت دراسة في بريطانيا قام بها ر. ك. كلسال (R. K. Kelsall) إنه بينما اتسعت منطقة التكريس الاجتماعية الى الطبقة الإدارية من الخدمة المدنية ، بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٥٠ فقد بقي هناك عدد قليل من «المكرّسين» من الطبقات الدنيا للطبقة العاملة (نصف المهرة من العمال ، والعمال دون مهارة) التي تشكل حوالي ٣٠٪ من مجموع السكان ، ومن الجهة الأخرى جاء ٣٠٪ من كبار الخدام المدنيين من عائلات أصحاب الممتلكات ورجال المهن التي تشكل ٣٪ فقط من مجموع السكان [٢٠]. وتدل دراستي الخاصة عن الخدمة المدنية الفرنسية العليا على تحيز أشد في « التكريس » :

فعلى المستوى الأعلى في Grands Corps de l'État (أجسام الدولة الكبرى) ، جاء ٨٤٪ من الموظفين من عائلات الطبقة العليا ، والطبقة العليا للطبقة المتوسطة ، وأقل من ١٪ من عائلات العمال الصناعيين أو الزراعيين [٢١]، وزيادة على ذلك ففي بريطانيا وفرنسا ، نجد أن كبار الخدام المدنيين ، في أكثر الحالات قد درسوا في مدارس مستقلة للطبقة العليا ، وفي مؤسسات للتعليم العالي ذات صفة اجتماعية خاصة ، وبذلك فان أفكار الطبقة العليا الاجتماعية قد أعطيت الديمومة والقوة .

أما في فرنسا فقد كان « للمدرسة الحرة للعلوم السياسية » دور هام خاص حتى سنة ١٩٤٥ في تكوين نخبة ادارية ضمن الطبقة العليا . ولقد عبّر مؤسسها اميل بوتمي (Emile Boutmy) عن نفسه بصراحة في هذا الصدد قائلاً : « لقد انتهى الامتياز . ولا يمكن ايقاف الديمقراطية . والطبقات العليا ، كما

تسمي نفسها ، مضطرة الى الاعتراف بحق الأكثرية ، وهي لا تستطيع إبقـــاء سيطرتها السياسية إلا بالدعوة الى حق من هو أكثر قدرة .

وراء حصون الامتيازات المتداعية والتقاليد، على مدّ الديمقراطية أن يواجه خط دفاع ثان مبني بالقدرات المفيدة الظاهرة ومن الصفات «المتفوقة التي لا يمكن أن ينكر تأثيرهـا . . »[٢٢] ، وقد غيرت إصلاحات مـا بعد الحرب في ما يتعلق بالانضمام الى الخدمة المدنية الفرنسية العليـا ، بما في ذلك مؤسسة «المدرسة الوطنية للادارة» . (École Nationale d'Adminstation)، نظام الدراسة للنخبة الادارية – جعلتها «ادارية» أكثر ، وأقل «طبقة عليا» – ولكنها لم تغير بصورة هامة منطقة «التكريس» الاجتماعية .

في أميركا من جهة أخرى كان لعدم وجود خدمة مدنية شاملة ، خاصة في الدرجات العليـا ، نتيجة هي منع تكوّن نخبة ادارية ، كما جعل اهتمام عائلات الطبقة العليا بوضع أعضاء منها في الادارة ، أقل وأخف[٢٣] .

ولقد رأى «رايت ملز» ان عدم وجود بيروقراطية حقيقية كان عاملاً هاماً في إنشاء نخبـة سلطة غير مسؤولة في المجتمع الأميركي : « لم يكن للولايات المتحدة ، وليس لها الآن ، خدمة مدنية أصيلة ، بالمعنى الأساسي العميق لوظيفة «خدمة مدنية» ، يتكل عليها ، أو بيروقراطية مستقلة بعيدة بطريقة مجدية، عن ضغط الحزب السياسي ... فلا الشعب ولا السياسيون يريدون فعلاً فئة من الإداريين الخبراء الذين هم حقيقة مستقلون عن الاعتبـارات الحزبية ، والذين هم بالتدريب والخبرة أساس لنوع المهـارات الضرورية للحكم بدقة على نتائج السياسات البديلة »[٢٤].

ولكن البحث على هذا الشكل هو تجاهل لكل تجربة المجتمعات الأوروبية

التي نشأت فيها أوثق الروابط بين كبار البيروقراطية الأصيلة والطبقة العليا في المجتمع .

يوحي هذا العرض للنخبات الثلاث التي نالت بروزاً في المجتمعات الحديثة ، بنتائج مثيرة للاهتمام عن العلاقات بين النخبات والطبقات ، وعن دورة النخبات. فلا المفكرون ، ولا مديرو الصناعات ولا البيروقراطيون يمكن أن يعتبروا ، جدياً ، مزاحمين على مركز النخبة الحاكمة . ما من واحدة من هذه الفئات متماسكة بشكل كافٍ أو مستقلة بشكل كافٍ كي تؤخذ بعين الاعتبار على ضوء أمر كذلك .

فالمفكرون ، كما هو واضح ، أكثر الفئات انقساماً على نفسها ، في الظروف العادية ، لكن كل هذه الفئات الثلاث تعكس انعداماً في التماسك لواقع كونها لم تقدم أي مبدأ يعبّر عن أهميتها الخاصة وأهدافها ، في المجتمع . درس خصائص هذه الفئات يضع أمامنا مشكلة طرحها فريدرتش بشكل مقنع ، في مجال نقد نظريات النخبة : « ليست هناك محاولة من باريتو لإظهار أن «النخبة» كما حددها تملك شخصية فئوية مميزة ... » ومما قاله كذلك : « كلاهما – موسكا وباريتو – « يهرّب » كافتراض لم يبرهن ، أو كمقدمة رئيسية ، ما هو أهم مسألة في كل نظريات النخبة .... وهو أنّ هؤلاء الذين يلعبون دوراً في الحكم يشكلون فئة متجانسة ... »[٢٥] .

وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي يثيرها مفهوم الطبقة فأنا أعتقد أنه أسهل بكثير أن نبرهن على وجود مصالح طبقية واسعة في المجتمعات الديمقراطية (بالأدلة المقدمة الينا بتشكيل منظمات معينة ، وبالعقائد السياسية ، وبطريقة التصرف الانتخابية) من أن نظهر أن فئات نخبة كتلك التي عرضنا تملك أية مصالح جماعية متشابهة أو حتى « وعياً نخبوياً » جماعياً .

استقلال هذه النخبات محدود ، كما رأينا ، بطرق عديدة ، ولها روابط

وميول طبقيـة ، قد تكون متعددة ، كما في حال المفكرين أو مفردة ، كما هي اجمالاً ، في حالي المديرين والبيروقراطيين ، ولذا فيجب أن نعتبرها الى درجة ، ممثلة للطبقات الاجتماعية . فالبيروقراطيون ، تحت السيطرة المباشرة للسلطات السياسية ، أمـــا بواسطة حزب واحد كما هي الحال في البلدان الشيوعية ، أو بواسطة أحزاب عديدة كما في البلدان الديمقراطية .

أهمية تزايد تأثير هذه النخبات ، تبدو ، لا في أن كلاً منهـا طاقة لنخبة حاكمة منشغلة في صراع من أجل السلطة العليـا ، بل في أن التزاحم والصراع بينها قد يحدّ من سلطة حكام المجتمع في وقت من الأوقات .

الفصل الخامس

التقليد والتجديد : النخبات في البلدان التي هي في طور النمو

ليس هناك من مجال يستشهد فيه بفكرة النخبـات في عصرنا الحاضر أكثر من مجال الحديث عن مشكلات وامكانات « البلدان التي هي في طور النمو » . وليس هذا ما يثير العجب فقد رأينا ان هناك ارتباطاً عميقاً بين التحولات في التركيب الاجتماعي وصعود وهبوط النخبات . فالتغيرات الاقتصادية والسياسية وغيرها ، تحدث أول ما تحدث ، تعديلات في صيت وأهمية وقوة فئات اجتماعية مختلفة ، ثم تحاول تلك الفئات التي تسعى إلى زيادة قوتها ، أن تسيطر على هذه التغيرات وأن تسيّرها . وفي الوقت نفسه تبدو أهمية الحـاجة إلى قادة بارزين وإلى نخبات ، بشكل ملحّ ، في المجتمعات التي تجري فيها تحولات معقدة وصعبة وتبدأ طرق الحياة التي كانت مألوفة فيها ، بالاختفاء .

لنا إذن ، في البلدان التي هي في مرحلة النمو في وقتنا الحاضر مجـال ممتاز لدرس القوى الاجتماعية التي تقوم بخلق نخبـات جديدة ، وكذلك ، لدرس نشاطات النخبات نفسها ، في محاولتها تحويل مجتمعاتهـا إلى مجتمعات حديثة ، متقدمة اقتصادياً .

من الأكيد أن لكل من هذه البلدان بعض الملامح الخاصة والمشكلات الناجمة عن تاريخها ، وموقعها الجغرافي وعلاقاتها مع سائر الأمم ، مما يكون له تأثير كثير أو قليل في تطورها ؛ لكن هنالك أيضاً كثيراً من الخصائص الهامة التي هي اما عامة مشتركة بين كل البلدان التي في طور النمو ، أو انها مما يمكن العثور عليه في نوع معيّن من المجتمعات .

إذا تركنا الآن جانباً ، من أجل البحث الحاضر ، عوامل الحجم والموارد الطبيعية ، فإننا نستطيع تعيين أربعة أنواع رئيسية من البلدان غير النامية ، بينها جمعاء وجوه شبه هامة من حيث التركيب الاجتماعي والثقافة : (١) الدول الافريقية . (٢) الدول العربية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا . (٣) الدول الاسيوية . (٤) دول أميركا اللاتينية .

البلدان العائدة إلى الفئة الأولى أوجدت نفسها عن طريق صراع ضد الاستعمار أثر بشكل عميق في أنظمتها السياسية . كان عليها أن تواجه ، بالاضافة إلى مشكلات التطوير الاقتصادي مشكلة احلال تماسك وتلاحم في مجتمع وطني تكوّن من فئات قبلية ، كان وجودها في الحدود الخاصة بها ، إلى درجة ما ، نتيجة للتقسيم « الاعتباطي الكيفي » في ما بين القوى الاستعمارية .

ومن بين الفئة الثانية نشأ عدد من البلدان نتيجة لصراع استقلالي مع حكم استعماري مباشر ، لكن عدداً كبيراً آخر تمتع بالاستقلال السياسي لمدة من الزمن وكان عليه بصورة رئيسية أن يقاوم سيطرة القوى الأجنبية ، غير المباشرة ، على موارده الاقتصادية .

أما مشاكل هذه البلدان السياسية فهي ، بشكل رئيسي ، تفكيك أنظمة الحكم الاقطاعية والمطلقة المرتبطة بانظمة طبقية جامدة بعيدة عن المساواة .

أما الفئة الثالثة ، فئة البلدان الآسيوية فتتميز بانها ، في معظمها ، بلدان

مدنيات قديمة وما زالت المؤسسات الاجتماعية التقليدية فيهـــا راسخة القوة . وهي كذلك بلدان قد حررت نفسها حديثاً من الحكم الاستعماري . وعلى الرغم من أنها لا تواجه مشكلات كبرى في دمج الفئات القبلية في مجتمع وطني كما هي الحال في البلدان الافريقية ، فإنها تعاني من مشكلات مشابهة من حيث التلاحم الوطني إذ أن البعض منها ينقسم إلى طبقات مغلقة ، أو إلى « مناطق لغوية » (كما هي الحال في الهند) ، أو إلى فئات منفصلة لغوياً وعرقياً (أمثلة على ذلك، « التاميل » و « السينهاليون » في « سيلون » ، و « الملايوويون والصينيون في الملايو) .

تختلف الفئة الرابعة ، فئة بلدان أميركا اللاتينية من نواح هامة عن كل الفئات الأخرى ، فهذه البلدان ، اجمـــالاً ، أكثر تقدماً من حيث الاقتصاد من تلك المذكورة ، وهي مجتمعات مدنية لا زراعية [1] على الرغم من انها قـد ابتدأت حديثاً بالتصنيع، على مدى واسع ؛ كما انهـــا كانت مستقلة سياسياً لمدة طويلة نسبياً . وهكذا نرى ان مشكلاتها السياسية ليست أساساً ، مشكلات التلاحم الوطني على الرغم من أن بعضها ، كالبيرو مثلا مـــا زال يعاني من ذلك ، حيث مجموعة كبيرة من السكان الهنود لم تكتسب حقوق مواطنة كاملة بعد ؛ كما ان النشاط السياسي الحديث في هذه البلدان لم يكن دافعه المباشر ، الشعور الوطني على الرغم من انه يوجّه بصورة متزايدة ضد التأثير الاقتصادي الأميركي الشمالي في تلك المنطقة .

المشكلات الرئيسية هي تلك التي خلقها التصنيـع ، والنمو السريع لعـدد السكان ، وظهور حركة عمالية ضمن نظام سياسي كان أصحاب الأراضي الواسعة مسيطرين فيه لمـــدة طويلة ، كما كانوا يحكمون ، في أحيان كثيرة بواسطة الديكتاتورية العسكرية .

تنشأ مشكلات البـــلدان غير النامية (التي هي في طور النمو) العامة في

الغالب عن سرعة عملية التصنيع التي تطمح اليها هذه البلدان ، وتحققها بدرجات متفاوتة ، يحدوها إلى ذلك ، ما تراه من أمثلة تمت فيها هـذه العملية ؛ وعن النمو السريع لعدد السكان ، الحاصل عن تحسن العناية الطبيّة وخدمات الانعاش الأخرى ؛ وعن الأحوال الاجتماعية والسياسية التي على التطوّر الاقتصادي أن ينشأ فيها .

لقد ابتدأت عملية تصنيع البلدان الغربية في ظروف من التنظيم الاقتصادي، والتماسك والاستقرار السياسيين أفضل بكثير مما تهيأ للبلدان التي نحن بصددها؛ وبالاضافة إلى تلك الظروف كان هنـــاك استعداد نفسي عند الناس عبر هبوط المؤسسات التقليدية كما أن الطريقة نفسها – في البلدان الغربية – كانت متدرجة متمهلة .

وفضلاً عن المصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلدان غير النامية اليوم ، من واقع وجود بلدان صناعية متقدمة في العـــالم تنافسها في التجارة والاستثمار ، فعليها أيضاً أن تواجه عدم الاستقرار السياسي ، والمطلوبات الشعبية لمستويات استهلاكية وانعاشية أعلى من السابق والقوى الشديدة لطرق الحياة التقليدية .

في حالات كهذه تشتد أهمية النخبات والقادة القادرين على بعث أعمـــال فعّالة ، وعلى السيطرة على الأحداث وتسييرها . كما تشتد تلك الأهمية بسبب عدم الخبرة في التنظيم السياسي والاجتماعي لجمهور المواطنين الذين ابقاهم الحكام المطلقون ، الأهليون والأجانب ، في خضوع واستسلام .

ما هي إذن النخبات الجديدة التي تنهض لتبادر في مهمّة التطوير الاقتصادي أو لتتسلم تلك المهمّة ، وما هو مدى فعالية قياداتها ؟

في دراسة حديثة العهد ، عن التصنيع ، ورد أن هناك خمسة نماذج مثـالية للنخبات ، تقوم تقليدياً ، وبصور مختلفة بقيادة عملية التصنيـع ... (١) نخبة

العائلة الحاكمة (المالكة) . (٢) الطبقة الوسطى . (٣) المفكرون الثوريون . (٤) الإداريون الاستعماريون . (٥) القـــادة الوطنيون [٢] . اثنتان من هذه النخبات كانتا غير هامتين نسبياً في الحقبة الزمنية الأخيرة ، ولنا أن نعالج تأثيرهما باختصار شديد . خلق الاداريون الاستعماريون في كثير من بلدان آسيا وأفريقيـا ، بعض الشروط الضرورية للتطور الصناعي ، بواسطة انشاء سلطة ادارية وأخرى قضائية على جانب من الفعالية ، وبادخال النظام التربوي الحديث وتشجيع الأعمـــال المصرفية والتجارية الحديثة ، وبعض الصناعات الحديثة كذلك [٣] .

ومع هذا فتلك الانجـــازات لا يمكن أن تقود مباشرة إلى تصنيع سريع لعدد من الأسباب: فالمصالح الاقتصادية للسلطة المستعمرة ، وأثر الحكم الأجنبي المائل بصورة عامة الى التضييق والمنع ، كانا عقبتين بارزتين ، كما كان الواقـع المعروف انه حيث نشأت تجارة وصناعة على مدى واسع فقد كانت عـادة في أيدي مواطني السلطة المستعمرة .

من المعترف به في البلدان التي مـــا زالت تحت حكم أجنبي ، ان الاداريين الأجانب لا يمكنهم القيـــام بأكثر من تهيئة الظروف للنمو الاقتصادي ، الذي يمكن أن تلاحقه وتنفذه بحيوية نخبات جديدة بعد الحصول على الاستقلال .

أما دور نخبة العائلة الحـــاكمة – سواء أجاءت من ارستقراطية مالكة للأرض أو ارستقراطية تجارية – فهو كذلك ، محدود. فقد قامت في عدد قليل من بلدان الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية ،نخبات من هذا النوع ، بمحاولات ، كانت في بعض الأحيـــان نتيجة للضغط الأجنبي ، لاحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية من فوق ، لكن فعلها بقي محدوداً جداً بالمصلحة التي لها ، كطبقة ، في الابقاء على الأوضاع القائمة في المجتمع . فلكي تقوم بتنفيذ سياستها الاصلاحية بنجاح كان عليها أن تسمح ، بل أن تشجع تحركاً اجتماعياً أشدّ ، وأن تنشر

التعليم بسرعة وأن تجعل مراكزها النخبوية نفسها قابلة لأن يصل اليها أفراد وفئات من طبقات المجتمع الدنيا ، بطريقة أكثر سهولة .

وانه لمن المشكوك فيه أن تستطيع القيام بذلك بالمدى والسرعة الضروريين لمواجهة المطالب الملحّة في مجالات النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة؛ أو الوقوف في وجه تأثير النخبات الجديدة التي تنافسها على التأييد الجماهيري .

النخبات الثلاث الأخرى التي ذكرت تلعب دوراً أكثر أهمية في معظم البلدان غير النامية . تؤثر الطبقات الوسطى ، ككل ، في التطور الاقتصادي لا بالاسهام بمهاراتها الخاصة فقط ، بل في التزامها العام بطرق الحياة الحديثة . في الأشكال المختلفة غير النامية ، قد يكون لفئات مختلفة ضمن الطبقات الوسطى تأثير شبه مسيطر . تكوّنت الطبقات الوسطى في معظم البلاد التي كانت سابقاً مستعمرة ، في آسيا وأفريقيا، الى درجة كبيرة ، بفضل النظامين التربوي والاداري اللذين جاءت بهما القوى المستعمرة ، كما يمكن أن يلاحظ بوضوح في مثل الهند .

ذكر المؤرخ الهندي ب. ب. مسرا (B. B. Misra) في مؤلفه الوثائقي الجيد عن نمو الطبقات الوسطى في الهند أن « معظم الطبقات الوسطى الهندية تتألف من الانتلجنتسيا (المثقفين) الخدام العامين ، وسائر الموظفين ذوي المرتّبات ، وأصحاب المهن المثقفين » (٤) .

أما السبب الرئيسي لسيطرة الانتلجنتسيا هذه في أوساط الطبقات الوسطى فهو انعدام الفرص أما تشكيل طبقة عمل من السكان المحليين وهذا بدوره عائد إلى انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وإلى المراكز الممتازة لمواطني السلطة المستعمرة في القطاع الصغير للصناعة والتجارة الحديثتين . ولم تتأثر سيطرة أصحاب « الياقة البيضاء » من الطبقات الوسطى بشكل ملحوظ باس... ل هذه البلدان

السياسي لأن تخطيط النمو الاقتصادي وتركيز الجهود على المبادرة العامة عوضاً عن الفردية لم يترك إلا مجالاً ضيقاً لنشوء طبقة من رجال الأعمال . ومن جهة أخرى ، فقد نشأت طبقة عمل قبل ذلك بكثير ، في بلدان أميركا اللاتينية والشرق الأوسط ، وقد شكلت هذه الطبقة قسماً هاماً من الطبقات الوسطى ، ومع كل ذلك فهي ليست نخبة شديدة الفعالية في الوقت الحاضر .

أخذ الوضع الاقتصادي لمعظم بلدان أميركا اللاتينية يسوء بشكل ثابت مستمر منذ سنة ١٩٥٨ ، بينما بقي عدد السكان في تزايده ، وهذا ، بالاضافة إلى الشراكة بين « العمل » الأميركي اللاتيني والشركات الأميركية الشمالية التي تملك حصة كبيرة في صناعات المواد الخام ، والتي استثمرت في الماضي ، بدون شفقة ، الموارد الطبيعية وصدّرت الأرباح ، مما أدى إلى وصم نخبة العمل بالصيت السيء .

وقد أعطيت المعارضة لنخبة العمل وللمصالح الأميركية الشمالية دفعة من القوة عند حدوث الثورة الكوبيّة ، ومن الواضح أن نخبات جديدة ملتزمة بالتخطيط الاشتراكي آخذة بالنمو بسرعة في أميركا اللاتينية ، دون أن يعني ذلك أننا نحاول أن ننفي الشكوك التي أثارتها التطورات الأخيرة لمبادىء فيدل كاسترو السياسية وأعماله .

وبين أصحاب الياقة البيضاء (الموظفين) من الطبقة الوسطى في معظم البلدان غير النامية نجد أن الفئة ذات الأهمية الكبرى هي فئة الموظفين الحكوميين الكبار الذين يتسلمون مسؤوليات غير عادية ويكتسبون قوة غير عادية في ظروف يجري فيها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع . ومن زوايا عديدة نجد أن الموظفين الحكوميين بالنسبة للتطور الاقتصادي للأمم الجديدة في القرن العشرين أشبه بما كان المقاولون الرأسماليون بالنسبة للتطور الاقتصادي في المجتمعات الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . لكن

على الرغم من كل أهميتهم فإن قوتهم محدودة بصورة أكثر شدة .

أما المقاولون الرأسماليون فقد كانوا طبقة مستقلة يمتد تأثيرها عبر الحكومة والإدارة ، بينما الموظفون خاضعون للقـــادة السياسيين ، وليس هناك من ثورة إدارية أو بيروقراطية في الدول غير النـامية أكثر مما يمكن أن تكون هاتان الثورتان موجودتين في المجتمعات الصناعية المتقدمة .

النخبة السياسية في البلدان غير النامية هي صاحبة اليد الطولى في تقرير خط تطور هذه البلدان ويمكن أن نجد جذور هذه الطبقة ، في أكثر الحالات ، في واحدة أو أخرى من الفئتين المذكورتين سابقاً — القـادة السياسيين والمفكرين الثورويين — اللتين تتشاركان وتندمج الواحدة منهما بالثانية في بعض الأحيان.

لعب المفكرون دوراً بارزاً في الصراع ضد الحكم الاستعماري في كل البلدان الآسيوية والافريقية تقريباً ، فكان طلاب الجامعات ، عادة ، « جنود المهمات الصعبة » للحركات الاستقلالية ، أما الذين كانوا يدرسون في الخارج فقد أنشأوا أو اسهموا في انشاء الأحزاب الوطنية الجديدة .

في دراسة عن النجبات الاندونيسية الجديـدة ، تعنى بالمراحل الأولى لحركة إستقلالية ، يظهر انتشار الآراء الراديكالية بين تلامـــذة الجامعات ، والتأثير الشديد للمفكرين ذوي الأفـــكار السياسية كما يظهر ان المثقفين الاندونيسيين شكلوا أكثرية المشتركين في الحركات المناهضة للاستعمار (٥) .

وفي نيجيريا أخذت نخبة جديدة من «المثقفين ثقافة غربية ، ومن العصاميين ، بشكل عام » محل النخبة القديمة من العائلات التقليدية الحاكمة بينما كانت الحركة الوطنية قد نشأت (على الرغم من انه ، كما في كل الحالات ، قـد نشأ شيء من التساند بين النخبات القديمة والجديدة إذ ان عائلات النخبة القديمة كانت مؤهلة أكثر من غيرها لتأمين ثقافة غربية لأولادها)(٦) . ويذكر هودكن (T. Hodgkin)

أيضاً في « الأحزاب السياسية الأفريقية (African Political Parties)
ان النخبات السياسية الوطنية تأتي في الغالب من (الطبقات الوسطى الجديدة)
وبشكل خاص من الطبقة الوسطى المثقفة وفي مجلس غانا النيابي بعد انتخابات
سنة ١٩٥٤ كان هناك ٢٩٪ من الأعضاء من معلمي المدارس و ١٧٪ من الكتبة
والمحاسبين وغير ذلك و ١٧ ٪ من ذوي المهن الحرّة . ومن بين أعضاء المجلس
التشريعي للمقاطعات الثماني مما كان سابقاً « أفريقيا الغربية الفرنسية » كان هناك
٢٢ ٪ من المعلمين و ٢٧ ٪ من موظفي الحكومة و ٢٠ ٪ من ذوي المهن الحرة
(المصدر السابق الصفحة ٢٩) .

غير ان القادة الوطنيين لم يكونوا دائماً من المفكرين أو من الثورويين ، ففي
الهند لم يكونوا من هذه الفئة أو تلك .

صحيح انه كان للمفكرين شأن كبير في نشوء حزب الكونغرس الوطني ،
وانهم أثروا فيه تأثيراً قوياً في أطوار نشأته الأولى . هؤلاء المفكرون الذين
نهلوا الأفكار الغربية ، كانوا تحرريين ولم يكونوا ثورويين ، كما كان تأثيرهم قصير
الأجل إذ سرعان ما انتصرت عليه ردة فعل القادة السياسيين الذين جاؤوا من
مجتمعات الأعمال أو المهن ، كما اسهمت في انهائه ، بقوة ، مبادىء غاندي
المستمدة من الفكر الديني التقليدي .

أما حيث استطاع المفكرون الثورويون الوصول إلى السلطة ، فقد كان ذلك
عبر تبنّي الماركسية كعقيدة سياسية وبتشكيل الاحزاب الشيوعية أو المنظمات
المشابهة ، التي جعلتهم على علاقة وثيقة بالعمال الصناعيين وبشكل خاص
بالفلاحين الأكثر فقراً .

ولقد عبر « ريموند آرون » عن جاذبية الشيوعية في البلدان غير النامية
بطريقة جيدة إذ قال : « قد تكون الشيوعية قوة تقدمية حيث لا تكون

النخبات قادرة على القيام بدورها أما لاحتفاظها بطريقة تنظيم أشبه بالاقطاعية، أو لأنها تسير سيراً بطيئاً في التهيئة الرأسمالية للبلاد... وفي أيامنا الحاضرة كل نخبة تخفق في استعمال الموارد التكنيكية لرفع مستوى الحياة وزيادة ثروة المجتمع هي بالفعل نخبة مفلسة. ومن الطبيعي عند ذلك لحزب ممثل للفلاحين والعمال الذين هم في فقر لأن نتاج عملهم ضئيل، أن يتقدم لتسلم السلطة من العسكريين، أو المصرفيين أو مالكي الأراضي الكبار الذين يفضلون انفاق ارباحهم على السيارات الأميركية الفخمة بدلاً من «التراكتورات والأدوات الميكانيكية» [٧].

يقوّي جاذبية الشيوعية كون الاحزاب الشيوعية تمتلك، في الماركسية، «وصفة سياسية» فعالة (الكلمات لموسكا [٨]) — أي عقيدة تذكر بوضوح الغايات التي يجب أن تطلب، كما تقدم تبريراً خلقياً للنخبة الحاكمة وأعمالها. فالماركسية تبدو فكرة تقدمية ونظرة حديثة إلى العالم تتعارض بطريقة لا تقبل المهادنة، مع الخرافات القديمة، وعقيدة مساواة تمت لها القوة كي تبعث الحماسة في الناس في كل مكان وبشكل خاص في تلك البلدان التي يتعايش فيها الغنى الفاحش وأشد درجات الفقر اذلالاً، وهي في الوقت ذاته نظرية في التصنيع السريع تحرّض الناس على النشاط والعمل، وتستطيع الاستشهاد بالاتحاد السوفياتي كتأكيد عملي على صحتها.

الماركسية من هذه الناحية هي «كالفينية» (Calvinism) ثورات القرن العشرين الصناعية.

ومع هذا، وكما قد رأينا، فالمفكرون لا تحركهم الأفكار الثورية في كل مكان، وبشكل خاص، لا تحركهم الافكار الماركسية، فالتطوير الاقتصادي لا يتم في معظم الاحوال بقيادة الاحزاب الشيوعية.

المقاومات للماركسية عديدة ، وهي تنبع من داخل الفكر الماركسي نفسه ومن الانظمة الفكرية الاخرى .

تثير الماركسية الارثوذكسية اليوم ، كمخطط فكري شكوكاً عديدة وانتقادات ، تناولنا بعضها في فصل سابق ، غير ان اهمها في المجال الحالي هو أن أخطارها كعقيدة عملية أصبحت ظاهرة بوضوح . فتجربة الاتحاد السوفياتي التي تظهر من جهة امكانات نمو اقتصادي سريع بقيادة الحزب الشيوعي ، تظهر كذلك ، كأمر مصاحب ، من حيث الممكن أو المحتمل ، لهذا النوع من حكم الحزب الواحد ، ديكتاتورية وخسارة في الحرية الفردية ، واضطهاداً وآلاماً واسعة الانتشار . ولهذه الاسباب صار العديد من المفكرين في البلدان التي في طور النمو يبحث عن عقيدة تقدمية جديدة تمنى أن يجدها في أوقات مختلفة ، في الاشتراكية الافريقية أو الآسيوية أو في مبادىء الثوريين الكوبيين ، ولكنها ما زالت أبعد من أن تحصر في شكل دقيق قوي .

إذا نظرنا الآن إلى المؤثرات الخارجية نرى ان الماركسية في كثير من البلدان غير النامية تواجه معارضة من المفكرين الدينيين التقليديين ومن هؤلاء الذين تبنوا الافكار الغربية الحرّة . والهند ، من هذه الناحية ، تقدم لنا مثلاً على حالة متطرفة من هذا النوع . فعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي هناك يشكل في الوقت الحاضر المعارضة الرئيسية لحزب الكونغرس الحاكم ، فالتأثير الفكري للماركسية أو لأية فكرة ثورية أخرى قليل ضئيل . قليل من الذين يمكن وصفهم بالمفكرين في الهند ، بمعنى كلمة المفكرين الزمني (اللاديني) الحديث ، يمكن اعتبارهم بأية طريقة معقولة وجذرية وفعالة ، نقاداً لمجتمعهم أو خالقين لمبادىء اجتماعية جديدة يمكن أن تسبّب فعلاً شعبياً . واجمالاً فإن تأثير المفكرين منسجم مع تأثير الطبقات الوسطى الجديدة ككل ، وأسلوب حياة هذه الطبقات يحدث تغييرات صغيرة وتدريجية في الاذواق

والعادات . وجود النخبة الفكرية الوراثية – البراهمة – التي يصدر عنها كثير من المفكرين الحدثين ، يضمن بقاءهم مربوطين بطرق متشعبة إلى المثل الدينية والاجتماعية للمجتمع التقليدي ، وحتى عملية « التكريس » لوظائف فكرية ، من مناطق اجتماعية اوسع ، التي يفترض فيها ان تخفف من هذا التملق والترابط ، قد اخفقت حتى الآن في انشاء طبقةأفكرية حديثة واثقة بنفسها ، تستطيع تسلم مركز قيادي ، وذلك بسبب قوى الطبقة المغلقة المفرّقة وبسبب الولاءات الاقليمية .

قد تكون الافكار التقليدية في معظم البلدان غير النامية أقل قوة وأكثر قابلية للتعايش مع الماركسية ، لكنها في الهند ليست كذلك . ومع كل هذا فإن تأثير المفكرين الثورويين يبقى ضعيفاً اما لأنّ هناك نخبات حاكمة فعالة تبني سياساتها على مبادىء وطنية أو تحررية ، أو لأن المفكرين قد انعزلوا عن جمهور الناس بعامل ثقافتهم الغربية . وفي بعض الاحوال قد لا يكون المفكرون فئة ناشطة سياسياً ، اطلاقاً ، لأن قلة عددهم تجعلهم يذوبون ، وفي هذه الحال يصبحون على ما هم عليه زملاؤهم في المجتمعات الغربية .

ومهما يكن الاختلاف في وضع المفكرين سواء اذا كانوا قواداً ثورويين ، أو نقادا للنخبة الحاكمة أو رجالاً منهمكين في النشاطات الاختصاصية من تربية وادارة وصحافة وما أشبه ذلك – فإنهم يؤلفون في كل مكان احدى أهم فئات المجتمعات غير النامية ، لأن هذه المجتمعات تعيش في وقتنا الحاضر على الافكار والعقائد التي تشمل الوطنية والاشتراكية والماركسية والصناعية ، ولا تستطيع إلا أن تعيش وتتطور بهذا الشكل الآن إذ أن مؤسساتها التقليدية قد تهدمت جزئياً ولم يعد من الممكن بعثها من جديد .

من الواضح أن قادة الحركات الوطنية يشكلون واحدة من أهم فئات النخبة في البلدان الآسيوية والافريقية ، حيث صدرت القوة الدافعة للتطوير الاقتصادي

عن الصراع في سبيل الاستقلال السياسي . وقد يكون هؤلاء القادة نتـــائج للمجتمعات الغربية وللحركات الطلابيّة المتطرفة أو « للأعمال » المحلية وللمراكز المهنية أو لفئات النخبة التقليدية ، لكنهم يتشـابهون في أن سلطتهم ناجمة عن قيادة حزب سياسي يرتكز على عواطف وطنية ويعبّر عنها .

وطنية البلدان التي هي في طور النمو نتيجة للصراع في سبيل الاستقلال عن الحكام الاجانب ، وهي كذلك من طبيعة المشكلات التي تواجه هذه البلدان بعد الحصول على الاستقلال ، وبشكل خاص ضرورة خلق أمة متلاحمة من فئات ذات صلات ، الواحدة منها بالأخرى لكنها متفرقة قلبياً ولغوياً ، والضرورة الاقتصادية لتخطيط انماء البلاد صناعياً ، على صعيد وطني . فليس من المستغرب إذن في البلاد التي في طور النمو أن نجد ان حزباً واحداً قاد الحركة الاستقلالية بنجاح ، يركّز نفسه كنخبة حاكمة ويبرر سلطته بأعماله الماضية وبوعده بـأن ينشىء أمة حديثة في المستقبل .

ليس المقصود بما ذكرناه ، ان « الوطنية » هي « الوصفة السياسية »الوحيدة التي تحفظ هذه الطبقات الحاكمة ، فهنـــاك افكار أخرى ، من ديمقراطية واشتراكية وانعاش ، قد تدخل في العقيدة الحاكمة ، كما نجد في حالات أخرى — الصين مثلاً — أن الافكار الوطنية قد تجد لها مكاناً في عقيدة ثورية .

في افريقيا لقحت الوطنية بالمبادىء الاشتراكية من جهـة وبأفكار الوحدة الافريقية الشاملة التي تتجسد في مشروعـــات عملية للوحدة من جهة أخرى . نجد ما يشبه ذلك في معظم البلدان الآسيوية حيث للوطنية قالب اشتراكي قوي ، وفي بعض بلدان الشرق الأوسط واميركا اللاتينية صـــاحبت الاشتراكيه نمو الوطنية بسبب معارضة الاولى لمصالح الاعمال الاجنبية .

هناك عامل يجعل الوطنية ، بحد ذاتها ، مبدءاً غامضـــاً لحكام البلدان غير النامية ، السياسيين ، هو انها قد تكون ذات نظرة خلقية وتحاول احيـــاء

المؤسسات التقليدية والنخبات التقليدية خاصة في تلك المجتمعات التي حافظت على مدنياتها القديمة . وفي اثناء الحركات الاستقلالية قد ينشأ جنباً الى جنب مع الصراع السياسي صراع ثقافي ترفض فيه لغة وقيم مؤسسات الحكام الاجانب بينما تعظم امجاد البلاد السابقة وانجازاتها وتجعل هدفاً يحتذى ويقلد . ومن الامثلة التقليدتة لهذا النوع من الاحداث احياء الهندوسية في الهند، وقد استعمل غاندي ذلك ونماه في مجال خلق حركة جماهيرية معارضة للحكم البريطاني .

ويمكن ان نجد أمثلة أخرى في بعض البلدان العربية ، وفي باكستان ، وحتى في بعض مناطق افريقيا حيث شكل الاسلام نقطة تجمع لمناهضي الحكم الاستعماري . (٩) حيث يصاحب الوطنية ، على الشكل الذى رأيناه ، احياء تقليدي لقيم وطرق الحياة القديمة ، قد تصبح عقبة في وجه التطوير الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بمعارضتها لاحلال العقلانية العميقة في الحياة الاجتماعية .

وهكذا ، على الرغم من أن للقادة السياسيين الوطنيين قوى ذات شأن تقف ، إلى جانبهم - ذكريات وطقوس الصراع من أجل الاستقلال ، وارادة خلق أمة حية ، والحاجة الملحّة لتنظيم وطني للاقتصاد - فهم يواجهون صعوبات جديّة تنشأ عن الصراع بين التقليديين والتجديديين ، ضمن صفوفهم وفي المجتمع بشكل عام ، وعن انعدام الدقة والتماسك في المبادىء التي هي جزء مما يقيمون عليه سلطتهم ، وعن الانحلال الخلقي المرتقب حدوثه في الكوادر (الاطارات) الرئيسية ، وفي المسؤولين في الحزب الحاكم ، في نظام حكم الحزب الواحد ، وعن أن أعمال الأفراد لا يمكن أن تضبط بصرامة بنظام تصرف (خلقي) تقليدي أو بمبدأ اجتماعي نشيط واضح .

هناك فئة اجتماعية أخرى لم نذكرها بعد ، كانت في بعض البلدان التي في طور النمو أشد تأثيراً من المفكرين والقادة السياسيين ، وهي فئة الضباط العسكريين . من الواضح في البلدان المستقلة حديثاً ، حيث المؤسسات السياسية

ما زالت في طور التكوين ، وحيث السلطة السياسية مـا زالت ، إلى درجات متفاوتة ، غير مستقرة وغير آمنة ، ان هؤلاء الذين يسيطرون على القوة العليا للضغط المادي المباشر، يصبح لديهم المجال للعب دور هام في تقرير مستقبل الامة.

أما إذا كانوا سيتدخلون فعلاً في الشؤون السياسية فأمر يتوقف على عوامل عديدة : التقاليد التي نشأ عليها الضبـاط العسكريون ، وأصولهم الاجتماعية ، ومدى تأثيرهم على القوات التي يأمرون ، ومن جهه أخرى قوة القادة السياسيين وطبيعة علاقاتهم بالقادة العسكريين [١٠] .

الامثلة الهامة للتدخل العسكري في السياسة ، حدثت في الماضي ، في بلدان أميركا اللاتينية ، غير ان ذلك ممـا لا علاقة له بالوضع الحالي ؛ إذ أن التدخل المذكور قد حدث بصورة اجمالية ، في الفترة التي سبقت بدء النمو الاقتصادي السريـع ، وكان القادة (Caudillos) ، بعصاباتهم المسلحة ، يشبهون السادة الاقطاعيين في تصرفاتهم عند تفكك سلطة قائمة سياسية ، لا ذلك النوع من النخبة المنكبّ على التصنيع والانماء الاقتصادي والذي نحن بصدده الآن [١١] .

وهذه الطريقه ، بالطبـع ، واحدة من الطرق التي سيبقى القادة العسكريون يصلون بها إلى السلطة ، إلا أن هناك أيضاً ، في الايام الحاضرة ، عوامـــل أخرى قد تجعلهم أكثر أهمية .

يورد كاتب من كتاب الحقبـــة الاخيرة « ان العسكريين قد أصبحوا الفئة المسيطرة في لا أقـــل من ثماني بلدان أفريقية وآسيوية ، ويرى أن يدرس دور الجيش في البلدان غير النامية بالنسبة للمغازي السياسية للجيش كمؤسسة حديثة ، ادخلت بطريقة اصطناعية نوعاً ما ، في مجتمعات غــير منظمة تمرّ في مرحلة انتقالية ، وثانياً ، بالنسبة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه جيش من هذا النوع في تطوير وجهات النظر إلى التحديث في المجـالات الاخرى للمجتمع » [١٢] . فالجيوش ، كما يبيّن الكاتب ، هي من أكثر العناصر جدّة في البلدان غير النامية

وهي مشبعة « بروح التغيّر التكنولوجي السريع » كما أنها في الوقت نفسه أداة تأثير تجديدي هامة ، في المجتمع بصورة عامة فهي تدرب أفرادها على الوسائل الفنية الحديثة وتدخل فيهم مفاهيم ونظرات جديدة للعمل .

وثمّة خاصية أخرى لهـذه الجيوش الجديدة أشار اليها عدد من الكتّاب وهي أنها تكوّن ، أو انها قد كوّنت حتى الآن واحدة من أهمّ أقنية التحرك الاجتماعي الفوقي .

ففي المجتمعات التي كان الوصول فيها إلى الدراسة العليا وقفاً على الطبقة العليا ، والتي يصدر القادة السياسيون فيها عن هذه الطبقة نفسها – كما هي الحال في عدد من دول الشرق الاوسط – فسح الجيش في المجال لتكوّن نخبة جديدة، تأتي من طبقات المجتمع الوسطى ، وتتحالف في الغالب مع الفلاحين والطبقة العاملة ، وتنهمك في صراع من أجل البروز السياسي . ففي مصر ، وسوريا والعراق قاد الثورات ضباط شبّان من الجيش، ينتسبون في غالبيتهم إلى الطبقة الوسطى ، وإلى الطبقة الوسطى الدنيا .

وفي أميركا اللاتينية كذلك . أخذ التدخل العسكري في السياسة شكلاً جديداً في القرن الحالي : لم يعد « الزي » بالبساطة التي كان عليها سابقاً وهي أن يقوم قائد ينتمي أو يطمح إلى الانتماء إلى الطبقة العليا مالكة الاراضي ، ويتسلم السلطة في صراع فئوي ، فقد حدثت ثورات شعبية كان يقودها ضباط شبّان . وكما يقول « ليوان » : (Lieuwen) تغيرت انماط الثورة في عدد من بلدان أميركا اللاتينية تغيّراً جذرياً في الربع الاخير من القرن العشرين . . . فقد أصبحت الصورة السائدة أن يوجد الضباط الشبان الذين هم أيضاً مصدومون في آمالهم ومطامحهم ، قضية مشتركة مع الفئات الشعبية الناهضة ، فيتكاتفوا معاً في اسقاط « النظام القديم » بالقوة » [١٣] .

نرى من هذا العرض القصير للموضع في البلدان غير المتطورة أن هناك فئات

نخبة متعددة قد تنهمك في صراع على القيادة : المفكرين الثورويين ، والقادة السياسيين الوطنيين ، والضباط العسكريين . وقد تكتسب الفئات الأخرى كموظفي الدولة ورجال الاعمال ، تأثيراً هاماً في توجيه خط النمو الاقتصادي .

ما هي العوامل التي تقرر تسلّم فئة من هذه الفئات للدور القيادي ؟

في بعض الحالات ، في أميركا اللاتينية والشرق الادنى ، تكون نخبات وراثيه حاكمة من الملاكين أو رجال الاعمال ، قد ركزت نفسها في الحكم في فترات سابقة ، فيصبح من الصعب فك قبضتها عنه ، على الرغم من أن حكمها غير ذي نتيجة ، ويعرقل النمو الاقتصادي . وقد يفضّل التدخل العسكري في بعض البلدان بسبب تقليد من الحكم العسكري كما في أميركا اللاتينية ، أو بسبب تقليد ثقافي لا يشدد على الفصل بين الوظائف العسكرية والسياسية ، كما يمكن أن تكون الحال في البلدان الإسلامية ، أو ان يقف في وجه هذا التدخل مبدأ راسخ من الإيمان بالحياد العسكري كما بدا ممكناً في البلدان التي كانت سابقاً تحت الحكم الانكليزي .

يبدو أن خلق رابط وثيق بين النخبة وسائر الناس ، عبر وسائط كنقابات العمال ، ومنظمات الفلاحين ، والاحزاب السياسية الجماهيرية ، كي تبدو النخبة معبِّرة عن آمال الشعب متبنية لمصالحه ، عامل حيوي في تطوير تلك البلدان بنجاح . يشكل هذا الشرط علامة فارقة بين طريقة التطوير الاقتصادي والاجتماعي في ايامنا الحاضرة وتلك التي جرت سابقاً في العالم الغربي . ففي معظم البلدان الغربية ، على الاقل حتى منتصف القرن التاسع عشر ، كان بوسع النخبات الجديدة أن تكوّن نفسها وتنافس على السلطة دون الاعتماد على تأييد شعبي واسع ، أو كان بإمكانها ان تكتسب هذا التأييد عند الحاجة دون ان تكون مسؤولة أمام جماهير الشعب عن اهدافها وانجازاتها . أما في البلدان غير المتطورة ، الحالية فإن الحاجة الى التأييد الشعبي تنجم الى حد بعيد عن

المثال الكائن في تلك البلدان المصنّعة ذات المستوى العالي من الحيـــاة وتدابير واسعة من الانعاش الاجتماعي .

اصبحت عملية التطوير الاقتصادي اكثر تعمداً ووعياً ذاتياً مما كانت عليه في بدء الثورة الصناعية . يمكننا ان نشير الى ذلك التنـــاقض بطريقة هي ان الماركسية « كالفينية » الثورات الصناعية في القرن العشرين ، فالكالفينية كانت عقيدة لاهوتية ، وهي وفقاً لما رأى ماكس فابر قد احدثت نتائج غير مقصودة في الحياة الاقتصاديه والاجتماعية بادخال قيم العمل الدائم المتتابع وقيم الامساك والامتنـــاع .

والماركسية علم اجتماعي وفي الوقت ذاته عقيدة اجتماعية وسيـــاسية تطرح مباشرة رؤية مستقبلية لحال المجتمع الانســـاني وبرنامج عمل لتحقيق تلك الرؤية .

والماركسية تظهر هذه الملامح بطريقة تلفت النظر ، فبصورة عـــامة ، كل المبادىء التي تكيّف خطط وسياسات البلدان غير المتطورة ، تستشهد بمفهوم مثالي للمجتمع — مجتمع لا طبقي أو دولة انفاشية ، أو دولة تعـــاونية حرة — يشمل اكثر من اقتصاد صناعي ، على الرغم من ان تطوير الصناعة يصوّر على انه الشرط الاساسي لبلوغ ذلك . ونجاح النخبات المختلفة في اجراء نمو اقتصادي سريع يتوقف إذن ، والى درجة واسعة ، على نجاحها في إثارة الحماسة العـــامة وعلى مدى التأييد الذي نستطيع الحصول عليه من الطبقات الاجتماعية الرئيسية كالعمال الصناعيين وفقراء الفلاحين .

ومحاولات كسب هذا التأييد ، وجرّ عدد كبير من الناس الى النشـــاط السياسي والاجتماعي ، من اجل التطوير ، يمكن ان تلاحظ في عدد كبير من الاشكال المختلفة ، فمن انشاء احزاب جماهيرية ، الى تنظيم تعاونيات زراعية ، ووضع برامج جماعية للتطوير ، تبقى هناك صعوبة هي أن النخبات في كثير من

البلدان غير المتطورة ، منفصلة انفصالاً واسعاً عن سائر الناس لأسباب منها ثقافتها الغربية ، ومنها نشوءها في طبقات عليا منغلقة ، أو في عائلات صاحبة ممتلكات أو أعمال أو عائلات زعامة قبلية ، ومنها كذلك انماط حياة هذه النخبات بشكل عام .

هذا الوضع يحمل خطر نشوء حكم نخبة مطلق ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تعوّد شعوب هذه البلدان ، لمدة طويلة على هذا النوع من الحكم . وفي الوقت نفسه فإن الاهمية المنسوبة الى فئات النخبة الصغيرة ، أو التي اكتسبتها تلك الفئات ، تقضي بشكل جزئي على الغايات المبتغاة من التخطيط للانماء الاقتصادي باستثناء أو عدم تشجيع الافراد ذوي الاقدام في الطبقات الدنيا من المجتمع التي تتميز تقليدياً بالاستسلام . نستطيع أن نجد مثلاً على ذلك في برامج التطوير الجماعية في بلدان عديدة ، وخاصة في الهند ، تلك البرامج التي نجحت في شكل متوسط في استدراج اسهام شعبي في النشاطات الانمائية ،(١٤) وانضوت تحت سيطرة الطبقات الوراثية العليا لمالكي الارض .

ومع هذا فالتطوير الجماعي يهيء بعض المجالات لفئات في قعر الهرم الاجتماعي لتأكيد مصالحها ، كما توفّر مناصب إدارية في المستويات الدنيا ، يمكن لافراد من هذه الفئات أن يطمحوا إلى احتلالها ، وفيها يستطيعون اكتساب خبرة في أعمال الحكومة .

وكذلك يخلق توسيع مدى الثقافة فرصاً ومجالات مشابهة لكنها أوسع مدى ، وقد يمكن أن يكون هذا التوسيع في مجالات التعليم ، مع الامثلة التي تقدّمها البلدان المتقدمة ، أكثر العوامل فعلاً في تحريك وتكوين أشكال مطامح وآمال جمهور الناس .

على الرغم من الاهمية البارزة التي تنالها النخبات ، وحتى الافراد من القادة ،

في البلدان غير النامية – ربمـــا لانهم يقدمون النقيض لتأخر مجموع الشعب – فليست نشاطات هذه النخبات وهؤلاء القواد، هي التي تقرر في المجال الاخير، نجاح ، أو شكل عملية التطوير التي باشروا بها . وبالطبـع ، فإن على النخبـات والافراد أن يكونوا اكفياء ومقتدرين ، لكن ذلك لا يكفي ، فعليهم أن يعبروا بما فيه الكفاية ، وأن يلاحقوا بحزم مثل تلك الطبقات الاجتماعية التي تشكل المجموعة العظمى من السكان، والتي تصارع حالياً للتخلص من انغلاقها المزمن في حياة الفقر والعبودية .

الفصل السادس

الديمقراطية وتعدد النخبات

ابتدأ نقد النظريات الديمقراطية في السياسة ، الذي قام به موسكا وباريتو في نظرية النخباب ، بملاحظة أن كل مجتمع يحتوي أقلية تحكم حكماً فعلياً .

ويمكن مواجهة هذا النقد ، – كما رأى موسكا نفسه – ، مع الاعتراف بأن النخبة الحاكمة ضرورية في كل مجتمع ، بالقول أن السمة المميزة للديمقراطية كشكل من أشكال الحكم ، هي أنها تسمح للنخبات بأن تتكون بحرية ، وتنشىء مزاحمة منظمة بين النخبات على مراكز السلطة .

وهذا المفهوم للديمقراطية على أنها نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب السياسية على أصوات جمهور المنتخبين ، يحمل ضمناً ، أمراً آخر هو أن النخبات «مفتوحة» نسبياً وأن الانضمام إليها يتم على أساس الجدارة (يعني ذلك أن هناك افتراضاً لوجود دورة نخبات مستمرة وواسعة) وأن جمهور الناس قادر على الإسهام في حكم المجتمع ، وعلى الأقل ، بمعنى أنه يستطيع الاختيار بين النخبات المتخاصمة .

رأينا في ما مرّ معنا أن كارل مانهايم ، قد ربط أصلاً ما بين نظريات النخبة « والفاشية » وبينها وبين مبادىء « الفعل المباشر » « اللافكرية »،

ولكنه في ما بعد توصل الى أن يقول بآراء من هذا النوع : « .... ان التطوير الفعلي للسياسة هو في إيدي النخبات ؛ ولكن هـــذا لا يعني أن المجتمع ليس ديمقراطياً ، إذ انه يكفي للديمقراطية أن يكون للأفراد المواطنين ، على الرغم من أنه قد حيل بينهم وبين لعب دور مباشر دائم في الحكومة ، حد أدنى ، هو إمكان جعل آمالهم محسوساً بها في فترات معينة ..

... فباريتو على حق في تشديده على أن الأقليات (النخبات) هي الـــتي تمارس السلطة السياسية دائماً ، ويمكننا كذلك أن نقبل قانون «روبرت ميشلز» في أنّ هناك منحى نحو حــكم مجموعــة من الأفراد (الاوليغاركية) في المنظمات الحزبية . ومع ذلك فمن الخطأ أن نزيد من قيمة ثبات نخبات كهذه في المجتمعات الديمقراطية ، أو من قدرتها على استعمال القوة بطرق كيفية . في الديمقراطية ، يستطيع المحكومون دائماً أن يعملوا كي يزيحوا قادتهم أو كي يجبروهم على اتخاذ قرارات تكون في صالــح الكثيرين [1] .

شدد مانهايم كذلك على اهمية الاختيار على أساس الجدارة ، وعلى المسافة التي قصرت ما بين النخبات والجماهير بنشوء قابليـــة للتعايش بين حكم النخبة والحكومة الديمقراطية : « اننـــا نفترض كأمر بدهي ، أن الديمقراطية تتميز لا بانعدام كل طبقات النخبة بل بنمط جديد من الاختيار النخبوي ، وبتفسير ذاتي جديد للنخبة ... والذي يتغير أكثر من أي أمر آخر أثنـــاء السير الى الديمقراطية هو المسافة بين النخبة وبــين صفوف الأفراد . النخبة الديمقراطية ذات أساس جماهيري ؛ ولذلك فهي تعني للجمهور ، شيئاً ما [2] » .

ولقد تقدمت التسوية بين فكرة النخبات وفكرة الحكومة الديمقراطية ، خطوات ، أثناء القرن العشرين كما يشهد نتـــاج مانهايم نفسه ، وأسهم في ذلك عدد من الظروف المناسبة ، أحدها ازدياد اهمية القيـــادة ، الذي كان نتيجة للحروب الواسعة المدى ، ومنها الخصومات العالمية في النمو الاقتصادي ، وبروز

وتطور امم جديدة ، وكل ذلك أبعد أذهان الناس عن أخطار حكم النخبة وركزها على الحاجة الى نخبات ذات كفاءة واقدام . ومن الظروف الاخرى التي أسهمت في دعم الانموذج التنافسي ، الفرق بين نتائج حكم النخبة في دول الحزب الواحد ، واختبارات تلك المجتمعات الديمقراطية التي فيها تنافس على السلطة بين أحزاب سياسية متعددة ، ما من واحد منها يهدف الى أحداث تغيير جذري في التركيب الاجتماعي. وفضلاً عن ذلك فإن لهذا الانموذج جاذباً علمياً بسبب الشبه الذي يحمله لا نموذج التصرف الاقتصادي في نظام المبادرة الحرة ، وبسبب ما يحمله من وعد بتحليل التصرف السياسي بطريقة توازي شدة ودقة ، وكذلك ، محدودية ، التحليل الاقتصادي .

هذا الشبه ، أورده شومبيتر بوضوح[٣] ثم أكمل مناقشاً بشكل عام أكثر ، ان الديمقراطية الحديثة ظهرت مع النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وهي مرتبطة به بطريقة الصدفة[٤] .

وقد جاء هذا الرأي بإيجاز في ملاحظة أطلقها سياسي ناجح استشهد به شومبيتر : « الذي لا يفهمه رجال الأعمال هو انني أتعامل بالأصوات بالطريقة نفسها التي يتعاملون بها بالزيت »[٥] .

وفي الفترة المتأخرة ، عرض ، هذا المفهوم ، مفهوم الديمقراطية كتنافس على الأصوات بين الأحزاب السياسية ، في أشكال أكثر تفصيلاً كما جاء مثلاً في « النظرية الاقتصادية للديمقراطية » لداونز (« Economic, theory of Democracy » : A. Downs) . الذي يلخص هذه النظرية بالكلمات التالية : « ... فكرتنا الرئيسية هي أن الأحزاب في السياسة الديمقراطية تشبه المقاولين في اقتصاد غايته الربح . فلكي تصل هذه الأحزاب الى غاياتها الخاصة فإنها تقوم برسم أية سياسة تظنها قادرة على اكسابها عدداً أكبر من الأصوات ،

والمقاولون كذلك ، وللأسباب عينها يقومون بانتاج أية سلعة يخيل إليهم أنها ستأتيهم بأكثر ما يمكن من الربح [٦] ».

هناك مثل آخر عن هذا الانموذج يتضح لنا في المحاولات التجريبية لتطبيق نظرية « الألعاب » على التصرف السياسي ، وذلك يعني تطبيق مخطط رياضي يستعمل عادة في تحليل سير مشروعات الأعمـــال ، على نشاطات الأحزاب السياسية [٧] . غير أن التنافس بين الأحزاب السياسية ليس العـــامل الوحيد الذي يؤثر في احلال تسوية بين وجود النخبات ووجود الديمقراطية؛ ولقد أبرز « ريموند آرون » القضية بطريقة قوية كاشفة . « .... على الرغم من أن هناك، في كل مكان ؛ مديري أعمال ، وموظفي حكومة وأمناء سرللنقابات، ووزراء، فهم « لا يكرسون » بالطريقة نفسها ؛ وقد يشكلون كلاً متماسكاً أو يبقون مميزين نسبياً ، الواحد منهم على الآخر . الفرق الأساسي بين مجتمع على النمط السوفياتي وآخر على النمط الغربي هو أن الأول ذو نخبة موحدة ، والأخير ذو نخبة متفرقة ؛ ففي الاتحاد السوفياتي ، ينتمي أمناء سر النقـــابات ، ومديرو الأعمال ، والموظفون الرسميون الكبار ، الى الحزب الشيوعي. بصورة عامة... ومن جهة اخرى ، فالمجتمعات الديمقراطية ، الـتي أفضّل أن أسميها مجتمعات التعدد ، مليئة بضجيج الصراع العام بين مالكي وسائل الانتاج وقادة النقابات والسياسيين .

وبما أن الجميع لهم حق تشكيل التجمعات ، والمنظمات المهنيـة والسياسية بغزارة ، وكل واحدة تدافع عن مصالح أفرادها بحماسة ، فالحكم يصبح عملاً من أعمال ايجاد التسويات .

أولئك الذين في مراكز السلطة ، يعون تمامـــاً مدى عدم استقرارهم في مراكزهم ولذا فـــإنهم يقيمون اعتباراً للفئات المعارضة إذ انهم أنفسهم كانوا في صفوف المعارضة وسيعودون في يوم من الأيام الى تلك الصفوف » [٨] .

يمكن نقد التعريف بالديمقراطية بأنهــا تنافس بين النخبات ، على أسس عديدة ، منها أن هذا التعريف « كيفي » بشكل يزيد عن المعقول ، وانــه يهمل صفات وخصائص للظاهرة التي يقوم بتحديدها ، أو أن النظرية التي ورد فيها ناقصة أو غير صحيحة أو انه ينطلق من « قــيم حكمية » (مقدّمات) يمكن أن نجد قيماً حكمية تناقضها .

جاء تحديد الديمقراطية في معظم الحالات ، وعند معظم المفكرين السياسيين بأنها اشتراك جمهور الشعب في الحكم ؛ ومن الصور الكلاسيكية للتعبير عن هذا المفهوم ما أطلقه لنكولن في خطاب غيتسبورغ من أن الديمقراطية هي « حكم الشعب للشعب من أجل الشعب » . إلا أن كل نظريات النخبة تنفي أن يكون هناك حكم بواسطة الشعب ، بالمعنى الحقيقي لهذا التعبير [٩] . وقد يكون هذا الرفض مبدئياً ، كما هو الحال عند باريتو وموسكا على الملاحظة القليلة الاهمية نوعاً ما من أن أكثر المجتمعات المعروفة في الماضي عرفت تمييزاً واضحاً بين الحاكمين والمحكومين ، أو انه قد يستند الى تحليل أكثر نظرية ، كما هو واضح في كتابات ميشيل ، ومانهايم ، وآرون ، التي تحاول أن تبيّن أن الديمقراطية في أي مجتمع كبير ومعقد (وفي أي منظمة كبيرة ومعقدة ضمن المجتمع) ، لا يمكن أن تكون مباشرة بل تمثيلية ، وان الممثلين هم أقليــة ، تتمتع بوضوح ، بقوة سياسية أعظم من قوة من تمثل ، اذ أن تأثير الأخيرين يقتصر على اطلاق أحكام ، في مواعيد بينها فقرات زمنية طويلة نوعاً ما ، على نشاطات الأقلية . إلا أن اعتراضات عديدة يمكن أن توجه الى هذا التحليل . ففي المجال الأول ، ووفقاً لهذا الرأي في الديمقراطية الذي نبحثه الآن ، يعتبر نظام الحكم التمثيلي تحقيقاً ناقصاً للديمقراطية ، بما انه يستثني الكثيرين بصورة دائمة من أية ممارسة للحكم . وتصبح الصفة « اللاديمقراطية » للحــكم التمثيلي على أتمّ صورة من الوضوح

عندما يطبق المبدأ التمثيلي في نظام انتخابي غير مباشر ، حيث تنتخب نخبة هي نفسها منتخبة ، نخبة ثانية تمتلك سلطات سياسية مساوية لسلطات النخبة الاولى أو متفوقة عليها . وهذه الطريقة كانت في أحيان كثيرة ، ملجأ اخصام الحكم الشعبي - مثل حديث على ذلك هو الجمهورية الخامسة في فرنسا تحت قيادة ديغول - ، وقد رأى « دو توكوفيل » بين من رأى غيره ، في الطريقة المذكورة ، وسيلة فعالة لحصر الديمقراطية وحتى حيث لا يعتبر المدافعون عن فكرة الديمقراطية كمنافسة بين النخبات ، هذا المفهوم ، بشكل مقصود، دفاعاً عن الديمقراطية في معناها الآخر - ضد هجوم الجماهير على السياسة ، الأمر الذي أجمع « دو توكوفيل » وباريتو ، وموسكا و «اورتيغا اي غاست » (Ortega y Gasset) على استنكاره - فهم ما يزالون يميلون الى اعتبار الحكم التمثيلي مثالاً ، عوضاً عن قياسه بالمثال الآخر ، مثال الإشتراك المباشر للشعب في التشريع والإدارة ، والبحث عن وسائل يمكن أن تجعل هذه الغاية أكثر قرباً .

يوحي هذا النقاش باعتراض ثان على تحليل الديمقراطية الذي جاء به شومبيتر وآرون وغيرهم . فالديمقراطية بالنسبة لهذه الجماعة ، يمكن أن تفهم كأمر محقق تام يمكن أن نمايز بينه وبين أشكال النظام الاخرى بوضوح . ومن جهة اخرى ، في مفهوم الديمقراطية على انها الحكم بواسطة الشعب ، هذا المفهوم الذي انتشر معظم القرن التاسع عشر ، اعتبرت الديمقراطية طريقة مستمرّة تمنح فيها ، بطريقة تصاعدية ، الحقوق السياسية ، وسلطة التأثير في قرارات السياسة الاجتماعية ، لفئات من الناس كانت قبلاً محرومة منها .

يتضمن هذا أمرين : أولاً ، ان الديمقراطية بدت بشكل أولي كمبدأ ، وكحركة سياسية للطبقات الدنيا في المجتمع ضد سيطرة الطبقات الارستقراطية والثرية (وهذا طبعاً سبب من الأسباب الهامة التي استثارت رد نظريات النخبة) ؛

وثانياً ؛ انها اعتبرت حركة نحو حالة مثالية للمجتمع، يكون فيها الناس متمتعين بالحـكم الذاتي تمتعا كلياً ، وقد لا يمكن أن تحقق بصورة كاملة ، لكن على الديمقراطيين أن يصبون اليها .

لعله لم يخطر لمعظم المفكرين السياسيين الديمقراطيين في القرن التاسع عشر أن يعتبروا حق الانتخاب المطلق ، والتنافس بين الأحزاب السياسية المتعددة، والحـكم التمثيلي ، مهما كانت ذات قيمة بالنسبة لمؤسسات الأنظمة السياسية الاخرى ، النهاية القصوى للتقدم الديمقراطي ، التي لا يمكن المغـامرة الى ما يتعداها .

الأسباب التي أدت في القرن العشرين الى ظهور مفهوم سكوني للديمقراطية ، حيث تتحكم النخبة مؤيدة بانتخابات دورية يمكن أن يبحث عنهـا في ظروف هذا القرن السياسية .

نشوء دول الحزب الواحد بشكل فاشي في المانيا وايطاليا وبشكل شيوعي في الاتحاد السوفياتي أعطى شيئاً من التفوق لربط فكـرة الديمقراطية بتعدد الأحزاب وبالنظام التمثيلي وجعلها أكثر قدرة على الاقناع .

والمقطع الذي استشهدت به سابقاً من « ريموند آرون» حيث يمايز بين النخبة الموحدة في انموذج المجتمع السوفياتي وبـين تعدد النخبات في انموذج المجتمعات الغربية ، يوضح الأمر تمام الوضوح . ومع ذلك يمكن لنا أن نتساءل ما إذا كانت الأحزاب السياسية المنظمة – وبشكل أشمل ، فئات النخبة المنظمة – ضرورية أو كافية لوجود نظام حكم ديمقراطي . كثيراً ما اعتبر انهـا ليست ضرورية ، وانه مثلاً ، في شكل من النظام السياسي أكثر « لا مركزية » مما هو موجود اليوم في معظم الامم ، قد يجري اختيار القادة السياسيين ، عـبر نشاطات تجمعات قد تكون أقـل تنظيماً ، وأقل بيروقراطية ودواماً من

الأحزاب السياسية الحالية . يجب أن يضاف الى هذا ، أن المجتمع الذي زالت منه الطبقات الاجتماعية (الامر الذي واجهــه كثير من المفكرين نتيجة لنمو الديمقراطية) قد زال منه كذلك الأساس الأهم لتكوين الأحزاب .

وعلى الرغم من انــه ليس من المستحيل التفكير في أنواع أخرى من التمييز الاجتماعي التي قد تسبب في نشوء الأحزاب السياسية ، فمن الصعب التصوُّر أن هذه الأحزاب قد يكون لها المدى نفسه من التأثير في الحياة السياسية ، كتلك المألوفة لدينا الآن .

وهذا الرأي يشير ، كما هو واضح الى نظام سياسي دون أحزاب سياسية ، لا الى نظام من أنظمة الحزب الواحد ، فالأخير ليس ديمقراطياً اطلاقاً ، إذ انه يحرم الفرد ، في مواجهة الحزب الحاكم من أية امكانية جدّية للتعبير عن عـدم رضاه أو للقيام بما يجسد عدم رضاه بالقرارات الاجتماعية الهــامة ، إذ ينقصه منبر يستطيع شرح رأيه بواسطته أو أو اكتشاف آراء زملائه ، في إطار تجمع قوي مستقل .

وقد يمكن أن يعبر حزب واحد عن غاية الأكثرية العظمى من الناس، وذلك في فترات الحماسة الشعبية ، وقد ينجح كذلك في جرّ أعداد كبيرة من الناس ، دون ارغام، الى النشاطات التشريعية والإدارية ، لكنه في هذه الحالة لا حاجة به الى كبت سائر الأحزاب السياسية التي ما زالت في الوجود . وقد يعلل حكم

الحزب الواحد بضرورات الحرب ، أو ضرورات التصنيع السريع ، أو خلق أمة جديدة من مستعمرة-سابقة ، غير أن ذلك لا يجعـل من النظام الذي يعمل ضمنه هذا الحزب نظاماً ديمقراطياً . وإذا كانت الضرورة الــتي اقتضت الأمر واضحة بيّنة فالحزب الحاكم يعتبر حاكماً لأجل الشعب لكن لا يمكن أن يقال في هذا الوضع أن الشعب يحكم نفسه .

نبحث ما إذا كانت الأحزاب السياسية ضرورية لنظام الحكم الديمقراطي لا يمكن إلا أن يبقى أمراً تصورّياً ، وإنه ثمن الأسهل والأقرب الى الروح العملية البحث في ما إذا كان التنافس بين النخبات كافيـاً لتأمين الديمقراطية . هناك العديد من المفكرين الأحرار اليوم ممن يؤكدون انه كافٍ ، أو ممن يعتبرون أن التنافس بين النخبات هام الى درجة تعفيهم من أي التزام بالنظر في أحوال الديمقراطية ، ولهم في هذا المجـال ، تأييد كارل مانهـايم ، الذي رأى ، كما مرَّ معنا أن ما يجعل مجتمعاً ما ديمقراطيـاً هو بكل بساطة « أن يكون بإمكان المواطنين كحد أدنى ، أن يجعلوا آماهم محسوساً بها في فترات معينة [١٠] » . ومن جهة ثانية فشومبيتر وآرون يهتمان اهتماماً أكبر بمؤثرات في النظام السياسي غير ما مر معنا . فيورد شومبيتر بوضوح ما يسميه « شروطاً لنجاح الطريقة الديمقراطية » وهي :

١ -- أن تكون المادة الانسانية للسياسة (أي النخبات) من نوع رفيع بما فيه الكفاية .

٢ - ألا يوسع المدى الفعال للتقرير السياسي أكثر مما ينبغي .

٣ - أن تكون الحكومة قادرة على استعمال خدمـات بيروقراطية ذات منزلة وتقاليد جيدة .

٤ - أن تكون هناك سيطرة ديمقراطية ، عـلى النفس ، أي أن تتحمل النخبات المتنافسة حكم الواحدة منها للاخرى ،وعليها أن تقاوم دعوات الاحتيال. وعندما يقوم المنتخبون باختيارهم ، عليهم الامتناع عن التدخل الملح في أعمال ممثليهم السياسية .

وقد أورد « آرون » بصورة مشابهة في مقالة ذكرت سابقاً ، ثلاثة شروط لنجاح الديمقراطيات المعاصرة ذات التعدد :

١ – فرض سلطة حكومية قادرة على إنهاء الخصومات بين الفئات وفرض القرارات الضرورية في مصالح المجتمع المشتركة .

٢ – ادارة إقتصادية ذات كفاءة تحافظ على التحرك وتحيي الدوافع المحركة .

٣ – تحديد وحصر تأثير الافراد والفئات الذين يريدون تغيير إطار المجتمع كله .

من الواضح أن هذه التحليلات تبقى ضمن مخطط الافكار التي ترى الديمقراطية كتنافس بين النخبات ، وتكتشف معانيه البعيدة ، بينما تتجاهل عوامل عديدة اخرى تؤثر في نجاح أو اخفاق ومدى الديمقراطية ، بمعنى أوسع .
سأقوم أولاً بعرض بعض التأثيرات السياسية الأخرى .

كان من المفترض بشكل عام جداً – افترض مانهايم ذلك ، مثلاً ، على الرغم من أنه لا ينسجم مع تصريحاته الاخرى عن شروط الديمقراطية – أن تطوير السياسة الديمقراطية يقتضي بالإضافة الى التنافس بين النخبات ، تغييرات في بناء وتركيب النخبات ، وفي فهمها لأنفسها ، وفي علاقاتها مع سائر الناس . وباختصار ، يبدو أنه قد افترض أن سيكون هناك في الديمقراطية تحرك أكثر كثافة وسرعة الى النخبات ومنها ، وان سيكون هناك عدد متزايد من مراكز النخبة بالنسبة الى مجموع السكان ، وإن النخبات ستكون نظرة أقل ارستقراطية وستعتبر نفسها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجماهير ، وانها نتيجة لعدة مؤثرات ستصبح أقرب الى الجماهير في انماط حياتها .

الشرطان الأولان يخلقان وضعاً فيه عدد أكبر من الناس قد تم له اختبار الحكم ، كما تم له اختبار كونه محكوماً ، بينما تغيّر الشروط الأخرى طبيعة الحكم السياسي الى درجة ، وتجعله أقل بعداً ، ومطلقاً ومهيباً لا يقاوم .

إذا نظرنا الآن الى الديمقراطيات الغربية الحاضرة نرى أنها بينما تنسجم مع انموذج التنافس الديمقراطي ، فهي ناقصة بالنسبة لتلك الشروط الأخرى: فليس هناك دورة سريعة لأعضاء النخبة الذين ما زالوا يتحدرون من الطبقة العليا بشكل رئيسي .(١١)

ولقد تغيرت نظرة النخبات ببطء بينما بقي المفهوم الأرستقراطي القديم لوظائف تلك النخبات حياً بسبب مجيء أفرادها من الطبقة العليا ، بالنسبة لنظريات النخبات نفسها ، وبسبب المبادىء الاجتماعية السائدة «كالوصول الى القمة ، والنجاح » ؛ وختاماً فإن « تساوي الأحوال » في المجتمعات الغربية قد سار ببطء ولذا فإن الحكام ما زالوا مميزين تمييزاً واضحاً ، اقتصادياً واجتماعياً، عن المحكومين . ويجب أن يلاحظ كذلك أن الأحزاب السياسية التي هي في وسط التنافس بين النخباب، قد خسرت هي نفسها شيئاً من طبيعتها الديمقراطية بتحولها الى أحزاب جماهيرية . وقد لا يعني ذلك أنها تحولت في أكثر الحالات الى المنظمات الأوليغاركية التي تنبأ بها ميشيلز(١٢) لكن المسؤولين فيها يسيطرون عليها بسهولة ، ويوازي تلك السيطرة ، الصعوبة التي يواجهها أفراد الصفوف الحزبية في أن يكون لهم تأثير فعال في تكوين سياسة تلك الأحزاب .

والى جانب هذه العوامل السياسية ، يجدر بنا كذلك أن نبحث في ما إذا لم يكن هناك شروط اجتماعية عامة ضرورية لحياة ونمو نظام الحكم الديمقراطي.

إنها لصفة مرموقة من صفات نظريات النخبة الأخيرة كونها قد حددت الديمقراطية بكل بساطة بأنها شكل من الحكم لمجتمع بأكمله ، وبذلك تكون قد استثنت من التحديد أياً من العوامل غير السياسية التي تظهر مثلاً في نظريات مثل « الديمقراطية الاجتماعية » أو « الديمقراطية الصناعية » ، وتستمر قدر الامكان في استبعاد حتى محاولة الأخذ بعين الاعتبار ، التأثير الذي يمكن لعوامل من هذا النوع أن تحدثه في شكل الحكم . غير أن هذا يعني إهمال أو

رفض فكرة أساسية في علم الاجتماع ، هي أن المؤسسات الموجودة في مجالات مختلفة من المجتمع ليست متعايشة فقط ، بل إنهـا مترابطة ، الواحدة منهـا بالأخرى بعلاقات من الاتفـاق والاختلاف ، وتؤثر الواحدة منهـا في الاخرى تأثيراً متبادلاً . صور ماركس ذلك بطريقة مثيرة للاعجاب ، في نقده لفلاسفة السياسة في عصره؛ وكانت وجهة نظره أنه من الخطأ أن نفصل الانسان كمواطن (أي كفرد ذي حقوق سياسية) ، فصلاً تاماً عن الإنسان (كعضو في مجتمع مدني (أي كفرد منهمك في الحياة العائلية والانتاج الاقتصادي [١٣] . هل علينا أن نفترض مثلاً ، أن العائلة الديمقراطية الحديثة في المجتمعات الغربية ، الـتي أرهقهـا كثير من علماء الاجتماع بحثاً ، حيث العلاقات بين الأفراد ، بشكل عـام ، تقوم على اسس أكثر تعاوناً وأقل « سلطوية » مما كانت عليه الحال في القرن التاسع عشر ، قد نشأت دون أن تتأثر بأفكار الحـكم الديمقراطي ، أو انها بعد أن وجدت لم تعد لها اهمية في ديمومة وانتشار التصرفات ووجهات النظر في النطاق الحكومي ؟ هل يمكن لنا القبول بأن الحكم الديمقراطي الذي يتطلب من الفرد ، مقدرة على الأحكام المستقلة واسهاماً فعالاً في تقرير المسائل الاجتماعية الهامة ، سينتشر ويزدهر عندما تكون الأكثرية العظمى من الأفراد في مجال من أهم مجالات الحياة – العمل والانتـاج الاقتصادي – محرومة من أن تلعب دوراً فعالاً في تقرير الأمور التي تؤثر في حياتها تأثيراً فعالاً ؟ لا يبدو لي أن انساناً يستطيـع أن يحيا معظم حياته في حالة من الخضوع التام غير القابـل للتغيّر ، وأن يكتسب في الوقت ذاته عادتي الاختيار المسؤول والحكم الذاتي اللتين تدعو اليهما الديمقراطية السياسية .

صحيح أن خضوع الفرد العامل ، في المجتمعات الغربية قد أصبح أقل ثقلاً مما كان عليه من بعض النواحي ، فللفرد العامل بعض التأثير في أحوال معيشته عبر نقابته وعبر مؤسسات النصح المتبادل التي نشأت بطريقة بدائية ، بينما كان للزيادة الكبيرة في أوقات فراغه فضل توسيع نطاق قدرتـه على تقرير الامور بنفسه . ومن جهة أخرى ، فإن كثيراً من العمل الصناعي صار أكثر تفرعـاً

وتشعباً ، كما صار تكرارياً ، في الأوقات الحديثة ، فكانت نتيجة ذلك أن العامل ، حتى ولو لم يكن عرضة ، لذلك النوع القديم المطلق من السيطرة ، ما زال يجد القليل القليل من المجالات لممارسة القدرة على الحكم العقلي أو التصوّر أو المهارة في القيام بمهماته . (١٤)

هناك ظروف أخرى ، غالباً ما كانت مدار مناقشات وأبحاث ، تؤثر في ممارسة الحكم الديمقراطي .

فذاك الفرق الكبير في توزيع الثروة والدخل ، يؤثر بوضوح في المدى الذي يستطيع فيه الأفراد الاسهام في نشاطات حكم المجتمع . قد يجد الغني صعوبات في الدخول الى ملكوت السماوات ، لكنه سيجد الأمر سهلاً نسبياً في الدخول الى المجالس العليا لحزب سياسي، أوالى فرع من فروع الحكومة. وهو يستطيع كذلك أن يؤثر في الحياة السياسية بطرق اخرى: بالسيطرة على وسائل الاعلام، أو بخلق معارف في دوائر السياسة العليا، أو بتسلم دور بارز في نشاطات «فئات الضغط » أو الهيئات الاستشارية من نوع أوآخر ، بينما ليس للفقير أي من هذه الامتيازات : فليس له علاقات بذوي النفوذ ، وليس عنده وقت كاف للاهتمام بالنشاط السياسي، وما من مجال له ، إلا القليل ، لاكتساب معرفة عميقة بالأفكار والحقائق السياسية . وتلك الفروق التي تنجم في الأساس عن عدم المساواة الاقتصادية ، تزيدها الاختلافات التربوية الثقافية قوة وحدّة ، ففي معظم الديمقراطيات الغربية تختلف الثقافة المتوفرة لتلك الطبقات التي يصدر عنها حكام المجتمع في الغالب ، اختلافاً شديداً من تلك المهيأة للطبقة المحكومة الاكثر عددا . (١٥) فالنظام التربوي في معظم المجتمعات الغربية لا يكتفي بتشديد الفوارق بين الحاكمين والمحكومين ؛ بل يبقى عقيدة حكم النخبة كلها ، حيّة ومنتشرة إذ أنه يشدد على اختيار أفراد ممتازين لمراكز نخبوية ، كما يشدد على المكافأة في الدخل أو المركز ، للانجازات العلمية عوضاً عن رفع مستوى الثقافة

العام في المجتمع ، وما قد يجر ذلك من ازدياد اسهام جمهور المواطنين في الحكم. وهذان الاختلافان في الثروة وفي الثقافة ، اللذان ذكرتهما ، هما مظهران من مظاهر انقسام المجتمع الى طبقات ؛ وهذا الانقسام هو نفسه الذي اعتبرته، نظريات « الديمقراطية الاجتماعية » مثلاً، أمراً لا يتعايش مع الحكم الديمقراطي. وسأقوم ببحث ذلك بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل المقبل .

الاعتراضات التي سقتها حتى الآن على نظريات النخبة الديمقراطية تتركز على مفهوم بديل للديمقراطية « كحكم بواسطة الشعب » ؛ غير أن هناك اعتراضات تنشأ عن التناقض في نظريات النخبة نفسها .

هناك أولاً مسألة ما إذا كان أي شكل من أشكال الحكم قادرا على الاستمرار طويلا إذا كان هنالك معارضة وصراع دائمين بين النخبات ، وتحرك دائم لأفرادها .

لاحظ مانهايم أثناء كتابته عن مشكلات الديمقراطية السياسية ، بالنسبة للوضع الالماني في بداية الثلاثينيات ، ان نمو الديمقراطية يعني نقصان الانسجام في النخبة الحاكمة ، ثم أردف الى القول : « تنهار الديمقراطية الحديثة عادة ، لأنها ترهق بمسائل تحتاج الى إقرار من النوع الأكثر تعقيداً بمراحل، من تلك المسائل التي كانت تواجه المجتمعات الديمقراطية الاولى (أو مجتمعات ما قبل الديمقراطيات) التي كان لها فئات حاكمة أكثر تجانساً وانسجاماً » .[١٦]

ولقد ناقش ت. س. اليوت في « ملاحظات في سبيل تعريف الثقافة »
(T. S. Eliot - Notes Towards the definition of culture)
بطريقة مشابهة ، إن النخبات ، التي تبتغي تحركاً عادياً لأعضائها ، لا تستطيع أن تؤمّن استمراراً اجتماعياً كما كانت الطبقات الحاكمة في الأزمنة القديمة [illegible][١٧] ومهما يكن فالكاتبان يبالغان في الاخطار الناجمة عن

المصادر ، إذ ليس هناك في الوقت الحاضر أي تحرك هام في الأفراد بين النخبات وسائر الناس ،وليست النخبات مبدئياً ، منهمكة في صراع الواحدة منها مع الاخرى .

وكما يقول « آرون » في بحث الحالة الحاضرة في المجتمعات الغربية : « قد يمكن أن يتغير تركيب النخبة الحاكمة تغيراً تصاعدياً ، فالاهمية النسبية للفئات المتعددة في النخبة قد تتغير ، إلا أن المجتمع لا يمكن أن يستمر ويزدهر إلا إذا كان هناك تعاضد حقيقي بين تلك الفئات .. يجب أن تكون هناك في النخبة بطريقة أو بأخرى ، وحدة في الرأي ووحدة في العمل في النقاط الجوهرية ».(١٨) وفي الواقع فان وحدة الرأي والعمل هذه – والاستمرار الاجتماعي الذي يرجوه إليوت – تتأمل بشكل عام في المجتمعات الغربية بتكريس نخبات من الطبقة العليا في المجتمع ، وبالتأييد العقائدي لنظرية النخبات نفسها .

ومع ذلك يبقى القول أنه « منذ الولادة اختير البعض للخضوع واختير البعض للقيادة » (١٩) صحيحاً .

تقف النخبة في المجتمعات الغربية في أكثر الأحيان في جهة من الحاجز الكبير الناتج عن الانقسام الطبقي ، ولذا فإن نظرة مضللة عن الحياة السياسية تنشأ لدينا إذا ركزنا اهتمامنا على التنافس بين النخبات ، ولم ندرس الصراع بين الطبقات ، والطرق التي ترتبط بها النخبة مع الطبقات الاجتماعية المتعددة .

إنها لواحدة من خرافات عصرنا السياسية ، تلك الفكرة التي تقول أن الذي يحمي الديمقراطية ويديمها ، بصورة رئيسية أو بالصورة الوحيدة هو التنافس بين النخبات ،هذا التنافس الذي يجعلها تقيم توازناً بين الواحدة منها تحدد وتحصر قوة الاخرى .

عندما ننظر في دفاع أصحاب نظريات النخبة عن هذه النظريات نكتشف

تناقضاً آخر ، هو ذاك الذي ينشأ عن الانتقال ، في مراحل مختلفة من النقاش ، من مفهوم تعدد النخبات الى المفهوم الآخر المختلف عنه تماماً ، مفهوم تكاثر التجمعات الطوعية .

فقد أشار موسكا ، مثلا ، الى أنه يمكن ، في النظام الديمقراطي ، «لقوى إجتماعية » عديدة (وهي غير النخبات) أن تشترك في الحياة السياسية وتحدّ من سلطة قوى اجتماعية اخرى ، ومن سلطة البيروقراطية بصورة خاصة . وكذلك « فآرون » عندما يلحّ على اهمية توزّع القوة في الديمقراطيات ذات التعدد ، لا يستشهد فقط بالنخبات الرئيسية التي قام بتمييزها ، بل يتكلم عن المجموعة الكبيرة المختلفة من المنظمات المهنية والسياسية التي توجد في مجتمعات كهذه ، والتي تضع حداً لسلطات الحكام . غير أن قوله بانتشار التجمعات الطوعية كشرط حيوي للديمقراطية الفعالة لا يقدّم دعماً لنظريات النخبة .

وموضوع التشديد هنا ، عندما تعطى اهمية الحكومة المحلية النشيطة ، والتجتمعات المهنية وسائر الهيئات الطوعية والمستقلة ،هذا البروز، ليس كون هذه المنظمات نخبات منهمكة في صراع كبير من أجل السلطة السياسية ، بل انها توفّر مجالات وفرصاً عديدة للرجال العاديين وللنساء العاديات لتعلم وممارسة عملية الحكم الذاتي. إنها وسائل ، يصبح الحكم بواسطة الشعب، عبرها، أكثر واقعية وعملية في مجتمع كبير معقد .

وهكذا فنحن مقودون في هذه الطريق أيضاً الى الرأي المعلن سابقاً في أن أن المحافظة على – وبالأخص تطوير وتحسين – نظام حكم ديمقراطي ، أولي ، على تغذية وتشجيع التنافس بين فئات نخبة صغيرة يجري نشاطها في مجال بعيد جداً عن سيطرة المواطن العادي ومراقبته ، بل على خلق وإنشاء ظروف تستطيع فيها أكثرية كبيرة من المواطنين إذا لم يكن كل المواطنين الإسهام في إقرار تلك المسائل الإجتماعية التي تؤثر تأثيراً حيوياً فعالاً في حياة كل فرد فيها

— في العمل ، وفي المجتمع الإقليمي ، وفي الأمة — والتي يتدنى فيها التمييز بين النخبات والجماهير الى آخر درجة ممكنة .

ورأي كهذا يتضمن أولاً ، طلب توسيع نطاق الحكم الذاتي بأكثر ما يمكن من الإلحاح ، خاصة في مجال الإنتاج الاقتصادي ، حيث يجدر الإهتمام بجدية ببعض التجارب الحديثة ، كمجالس العمال في يوغوسلافيا ، ومشاريع التطوير الجماعية في الهند ، على الرغم من كل الصعوبات التي تجابهها هذه التجارب . وثانياً ، يجب التغلب بطريقة ما على كل العقبات الحاضرة القائمة في وجه الاشتراك الكامل في الحكم للتجمعات الطوعية ، تلك العقبات التي تنشأ غالباً عن اختلاف في الطبقة الاجتماعية ، والتي تبدو واضحة في سيطرة أفراد الطبقة العليا والطبقة الوسطى كمسؤولين في تلك المنظمات .



الفصل السابع

مساواة او نخبات ؟

تعني الديموقراطية ، في واحد من معانيها المتعارف عليها انه يجب أن تكون هناك درجة عظمى من المساواة بين الناس ، بمعنى أن يكون لكل الراشدين من اعضاء المجتمع وبقدر الامكان تأثير متساو في تلك القرارات التي تتناول نواحٍ هامة من الحياة في المجتمع ، وبمعنى آخر ان التفاوت في الثروة والمنزلة الاجتماعية أو في الثقافة وفي انفتاح سبل الوصول الى المعرفة لا يجب أن يحصل عنها خضوع دائم من فئة من الناس لفئة أخرى في أي من مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة. ودعاة المساواة لم يحاولوا فييوم من الايامالقول بفكرة على درجة من الحماقة والغباء كالادعاء أن الافراد متشابهون أو متساوون تماماً في التركيب الجسدي أو الذكاء أو الطباع ، لكنهم بنوا قضيتهم على اعتبارات عديدة أخرى ، من بينها ثلاثة على قدر خاص من الاهمية .

الاول هو أن الناس على الرغم من الصفات الفردية الخاصة بكل منهم متشابهون بشكل بارز في بعض النواحي الاساسية : فلهم حاجات جسدية وعاطفية وفكرية متشابهة ، ولهذا يمكن ان يكون هناك علمتغذية ،وبطريقة أقل دقة علوم للصحة العقلية وللشفاء العقلي وعلوم لتربية الاطفال .

وبالاضافة الى ذلك ، فمدى الاختلاف في نوع الافراد ، ضيِّق نسبيــاً ، وهناك شيء من التجمع حول وسط هذا المدى . ولو لم يكن هذا صحيحاً -- أي لو كان هناك بالفعل اختلاف بين الناس في النوع عوضاً عن الدرجـة ، لو كان هناك وحوش ضــارية من جهة ، وملائكة او كائنات أشبه بالآلهة من جهة أخرى – لزالت دعامة من الدعامات الحقيقية اقضية المساوةا .

النقطة الثانية هي أن الفروق الفردية بين الناس والتفاوت الاجتماعي بينهم أمران مختلفان . وقديماً أعلن روسو : « اعتقد ان هناك نوعين من عدم المساواة بين أفراد الجنس البشري ، واحد اسميه طبيعياً أوجسدياً لأن الطبيعة اقامته ، يتــألف من اختلاف العمر والصحة والقوة الجسدية ومزايا الفكر أو النفس ، وآخر يمكن أن يسمى بالاختلاف الخلقي أو السيـاسي لأنه يتوقف على نوع من الاعراف ، انشأه الناس أو سمعوا بانشائه . وهذا الأخير يتألف من الامتيازات المتفاوتة التي ينعم بها بعض النــاس بينما تؤذي الآخرين ، كأن يكون الواحد اكثر غنى واكثر رفعة ومنزلة وأشد قوة أو في منزلة يستطيع فيها أن يفرض الخضوع والاطاعة » . (١)

لا يمكننــا أن نعرف بشكل أكيد كم من الزمن مرّ على هذه الموازاة بين هذين النوعين من انواع المساواة في معظم المجتمعات التي قامت قديماً ، الى أيامنا الحاضرة . كان المقصود بنظرية « دورة النخبات » الى حدّ مـا ، القول بانهما كانا على هذا الشكل منذ القدم ؛ وأن أكثر الافراد قدرة في كل مجتمع ينجح في دخول النخبة ، أو في تكوين نخبة تصبح في الوقت المناسب متفوقة . لكننا رأينا سابقاً ان الأدلة التاريخية التي جيء بهــا لدعم هذة النظرية لا تؤدي الى نتيجة ، وأن الادلة التي تتوافر بشكل زائد في حال المجتمعات ، (والتي تعتبر بشكل عام ذات مظاهر ممتازة من التحرك الاجتماعي) ، لا تؤكدها .

معظم اشكال عدم المساواة الرئيسية في المجتمع ، نتائج اجتماعية ، خلقتهـا

وانمتها مؤسسات الملكية والوراثة للقوة السياسية والعسكرية ، ودعمتها اعتقادات ومبادىء معينة ، مع ان هذه الاخيرة لم تكن لتقاوم مطامع الافراد البارزين .

تقودنا هذه الاعتبارات الى النقطة الثالثة التي سأقوم بتبيانها عن طبيعة وجهة النظر القائلة بالمساواة . إذا لم تكن المساواة ، وعدم المساواة ظاهرتين طبيعيتين على الناس أن تقبل بهما ببساطة ، فالدعوة الى واحدة منهما أو الأخرى لا تقوم على معالجة علمية مبنية على الواقع ، بل على تكوين مثال اجتماعي وخلقي . يمكن أن نختار المساواة على الرغم من انه في اختيارنا هذا علينا أن ننتبه الى الامور الواقعية التي لها علاقة بقابلية المثال لأن يكون عملياً والى الوسائل المناسبة للوصول الى ذلك ، التعليل النهائي لإختيارنا ليس بحد ذاته أمراً من امو رالواقع ، لكنه ادعاء معلل تعليلاً عقلياً ؛ ان طلب المساواة حري بان يخلق مجتمعاً أكثر قيمة واثارة للاعجاب .

وفي استعمال كلمة « نحن » اقصد الاشارة بشكل خاص الى الذين يعيشون في مجتمعات القرن العشرين ، إذ أنه من الصعب في أية فترة زمنية سابقة تكوين مفهوم عملي لشكل من اشكال مجتمع السادة ، ثابت وذي قدرة على البقاء ، وذلك بالنسبة لعدم وجود الضمانات في الحياة الاقتصادية ، وانعدام وسائل فعالة للاتصال الاعلامي ، وعدم كفاية التعليم والثقافة ، وفقدان المعرفة عن التركيب الاجتماعي والشخصية الفردية .

ولقد كان القرن العشرون فذّاً في اتاحته للناس وللمرّة الاولى المجال والوسائل لتشكيل الحياة الاجتماعية وفقاً لما يشتهون ، وهو للسبب نفسه يحمل الامل والرهبة في وقت واحد .

ليس غرضي هنا أن اعرض القضية الخلقية للمساواة [٢] ، بل ان ابحث في

المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تحيط بطلب المساواة ، والإنتقادات ، بالاضافة الى الاعتراضات الخلقية ، التي تسوقها نظريات النخبة ضد فكرة المساواة . من المناسب البدء بعرض مفهوم ماركس « للمجتمع اللاطبقي » لأنه يقدم فكرة المساواة بشكل مقبول اكثر من أي شكل آخر في العالم الحديث ، ولأنه كان المصدر الرئيسي الذي نتجت عنه ، بواسطة معارضته ؛ نظريات النخبة نفسها .

يعلم الجميع ان ماركس لم يكتب « مسوّدة » للمجتمع الاشتراكي الذي تصوّر واشتهى ، [٣] ومع ذلك فمن الواضح الجلي عبر كتاباته التي يشير فيها الى المجتمع الاشتراكي المقبل ، ما اعتبره ، خطوطاً عريضة لملامح ذلك المجتمع المميزة .

ومخطط ماركس للمجتمع اللاطبقي يضم عناصر خلقية ، واجتماعية وتاريخية . ولقد عالج الناحية الخلقية بأكثر ما يمكن من التفصيل في بعض مخطوطاته الأولى وبشكل خاص في « المخطوطات الاقتصادية والفلسفية » في سنة ١٨٤٤ [٤] ، لكن الأمر لم يهمل بشكل من الاشكال في كتاباته المتأخرة[٥] .

ومن هذه الناحية يحدد المجتمع اللاطبقي بأنه واحد يستطيع فيه الناس ممارسة سيادة اعظم ، وبتساوٍ ، على مصائرهم الفردية ، ويتحررون من الطغيان الذي هو من خلق أيديهم ، كالدولة والبيروقراطية ، والرأسمال والتكنولوجيا ويكونون منتجين لا طالبي ربح ، ويجدون لذة وتأييداً في تعاونهم الاجتماعي مع سائر الناس عوضاً عن العداء والمرارة الحاصلين عن التزاحم وأياهم .

لم يعبّر ماركس عن نفسه دائماً ، بالدرجة ذاتها من التفاؤل حول امكان الوصول الى هذه الحالة المجتمعية ،[٦] إلا أنه لم يتوقف عن اعتبارها مثالاً يصبو إليه . أما مفهومه لما يشكل تقريراً ذاتياً للفرد ، فقد جاء التعبير عنه بطرق متعددة .

ففي المنزلة الاولى على الفرد أن يتخلص من الحتمية المفروضة عليه والمتحكمة فيه عبر الطبقة التي ينتمي اليها أو عبر الوظيفة التي يقوم بها ، وكما كتب ماركس في « العقيدة الالمانية » :«German ideology» « .... العلاقات الجماعية التي دخل فيها أفراد طبقة ما ، والتي فرضتها مصالح مشتركة في وجه فئة تالية ، كانت دائماً مجتمعاً انتسب اليه هؤلاء الأفراد كأفراد من مستوى عادي ، فقط ، بمقدار ما عاشوا ضمن شروط وجود طبقتهم ، وهي علاقة اسهموا فيها لا كأفراد بل كأعضاء في طبقة ، لكن في مجتمع البروليتاريين الثورويين الذين يفرضون سيطرتهم على احوال وجودهم ووجود اعضاء المجتمع الآخرين ، يصبح الامر عكس ما كان عليه تماماً ، فالأفراد يشتركون كأفراد . وهذه المجموعة من الأفراد (إذا افترضنا طبعاً المستوى المرتفع للقوى المنتجة الحديثة) . هي التي تخلق الظروف للنمو وللنشاط الحر لأفراد في حال من السيطرة الذاتية ؛ وهي شروط كانت متروكة قبلاً للظروف وللخط ، فاكتسب وجوداً مستقلاً فوق وضد الأفراد المنفصلين» .

ثانياً ؛ يجب ان يتحرر الفرد من سيطرة حكومة وادارة ، بعيدتين يصعب الوصول اليهما ولا تمكن محاسبتهما ، كما يجب أن يشترك على اكمل وجه ممكن في تقرير مسائل ذات اهمية اجتماعية عامه . يقدم ماركس مثلاً عملياً على هذا الاشتراك « كومون باريس » الذي انتقلت فيه الوظائف الحكومية الى مستشارين في المجلس البلدي جرى اختيارهم بطريقة الانتخاب المطلق ، وقد كانوا مسؤولين كما كانت سلطتهم عرضة للالغاء في مهلة قصيرة ، وكل الوظائف العامة ، ابتداء بوظائف اعضاء « الكومون » نزولاً كان من يتولونها يتلقون اجراً بنسبة اجر العامل العادي .

اما العنصر الاجتماعي في مفهوم ماركس فهو في تشديده على ان مبدأ عدم المساواة يتجسد في مؤسسات الطبقة الاجتماعية — التقسيم الى مالكين لوسائل الانتاج والى غير مالكين — وبصورة اساسية اكثر ، في تقسيم العمل في المجتمع

خاصة تقسيمه الى عمل يدوي وعمل عقلي . ينتج عن ذلك ان المســاواة تتم بواسطة الغاء الطبقات الذي تحدث عنه مكافحة « توزيع الاعمال » . وقد كان ماركس دائم التأكيد على هذا الشرط الاخير . وفي « العقيدة الالمانية » عبّر عن ذلك بشكل شبه رومانطيقي : « ... عندما يبدأ توزيع الاعمال ، يصبح لكل انسان نطاق خاص معين من النشاط فرض عليه ولا يستطيع منه هرباً . انه قناص أو صياد سمك ، أو راع أو ناقد خطير [٧] وعليه انيبقى كذلك إذا لم يرد أن يخسر وسيلة اكتساب عيشه .

بينما في المجتمع الشيوعي ، حيث لا أحد يحصر في مجال واحد من النشـاط بل يستطيع كل واحد البروز في الفرع الذي يبتغيه ، يحدد المجتمع الانتاج في مجموعه ، وهكذا يصبح من الممكن بالنسبة لي أن أقوم بعمل اليوم وآخر غداً، أن اقنص في الصباح ، واصطاد السمك بعد الظهر وان اربي المواشي في المساء واقوم بالنقد بعد العشاء ، بما يتوافق مع ميلي ، دون أن اصبح قناصاً أوصياد سمك أو راعياً أو ناقداً ، لكنه فيما بعد ، في المجلد الاول من « الرأسمـــال » عبّر عن الفكرة نفسها بكلمات اكثر واقعية : « العامل الثانوي في هذه الايام والفرد المحدود ، والقــائم البسيط بوظيفة اجتماعية معينة ، سيستبدلون بالفرد المتطور تطوراً كاملاً الذي لا يعتبر الوظائف الاجتماعية المختلفة التي يقوم بها اكثر من انماط بديلة متعددة من النشاط .

الخطوة التلقائية التي قد اتخذت في سبيل تحقيق هذه الثورة هي إنشــاء مدارس فنيـــة وزراعية و(Ècoles D'enseignement Professionel) « مدارس الثقافة المهنية » حيث يتلقى أولاد العمال بعض الدروس في التكنولوجيا (الدروس الفنية) وفي استعمال أدوات العمل ... ولا شك في أنه ، عندمـا تتسلم الطبقة العاملة الحكم ... ستحتل الدروس الفنية والنظرية والعلمية محلهـا المناسب في مدارس الطبقة العاملة »

وجهة نظر ماركس إذن موجّهة ضدّ فكرة « النخبات الوظائفية » — بما في ذلك النخبات المكرسة على أساس الجدارة فقط — وبالدرجة نفسها ضد فكرة الطبقات . فتوزيع الأعمال ، وبشكل خاص التقسيم إلى فئتين ، فئة تفكر وتخطط ، وفئة تكتفي بالقيام بالعمل اليدوي ، اعادة خلق مستمرّة للنظام الطبقي ؛ وهي تحصر الفرد ضمن نطاق حياة لم يقم باختيارها لنفسه ، ولا يستطيع فيها اكتساب الوسائل المؤدية إلى تطوير كل طاقاته .

العنصر التاريخي في هذا المفهوم ذو صفتين . فأولاً ، يقدّم ماركس مخططاً تاريخياً قابلاً للتطبيق ، بشكل أساسي ضمن نطاق امتداد المدنية الغربية ، تؤلف فيه صور السيطرة والعبودية — السيد والعبد ، الاقطاعي والمقطوع ، الصناعي الرأسمالي والعامل — حلقة تتميّز بتنبّه متزايد للاختلاف بين خصائص الانسان كفرد وخصائصه كعضو في مرتبة اجتماعية . « ... في مجال التطور التاريخي ... يظهر اختلاف بين الحياة الخاصة للفرد وحياته التي يقررها فرع من فروع العمل والظروف العائدة اليه ... ففي نظام المتملكات (وبشكل أشد في القبيلة) ما زال ذلك مخفياً : فالنبيل مثلاً هو دائماً نبيل ، والعاميّ هو دائماً عاميّ بصرف النظر عن علاقاته الاخرى ، انها صفة لا يمكن أن تفصل عن فرديته .

الفرق بين الفرد « الشخصي » والفرد الطبقي ، وطبيعة ظروف الحياة العارضة بالنسبة للفرد ، لا تظهر إلا بظهور الطبقة التي هي نفسها من نتاج البورجوازية .... والتناقض بين شخصية الفرد البروليتاري وظروف الحياة المفروضة عليه — عمله — تصبح واضحة له إذ أنه قد ضحّى به من فترة شبابه صعوداً ، وليس له من مجال ضمن طبقته لتحقيق الظروف التي تضعه في طبقة أخرى (العقيدة الالمانية) . أضاف ماركس إلى هذه السلسلة مصطلحاً آخر ، مجتمع المستقبل اللاطبقي ، الذي لا يعود فيه أي تناقض حاد بين الصفات الشخصية للفرد وظروف حياته الاجتماعية ، والذي يستطيع كل فرد فيه تطوير

طاقاته الى المدي الاكمل لا تحده إلا حدود كونه كائناً طبيعياً ، مضطراً إلى انتاج الوسائل المادية الضرورية لوجوده ، وكونه كذلك كائنــاً زائلاً لا بد من أن يموت .

ثانياً ، يعتبر ماركس المجتمع اللاطبقي شكلاً من أشكال المجتمع لا يمكن تحقيقه إلا في اللحظة التاريخية التي تصل فيها الرأسمالية الى أتمّ مراحل تطورها لأن اكتمال الرأسمالية ينتج لأول مرة طبقة خاضعة – البروليتاريا – لا تحتوي في ذاتها عناصر لتناقضات اجتماعية أخرى .

وعندما تتحرر البروليتاريا بالغاء ملكية الرأسماليين للصنــاعة ، تخلف مؤسسات اجتماعية جديدة تعبر عن انسجامها وتماسكها وتمنع تشكل طبقات جديدة ذات امتياز في المجتمع .

قليلون هم دعاة المساواة الذين قد يختلفون مع ماركس في مثــاله الخلقي الخاص بالمجتمع اللاطبقي ، لكنهم قد يناقشون بعض الآراءالاجتماعية والتاريخية التي فسر بها ماركس طريقة سيره وحدد بها خصائصه .

وقد يعترضون أيضاً على ما كان تفسيراً ماركسياً ارثوذكسيــاً (لكنه يتغيّر في السنوات الأخيرة) للمجتمع اللاطبقى والذي نزل بالمفهوم الى ما لا يعتبر اكثر من تعبير تكني يصف أحوالا ليس فيها ملكية خاصةللصناعة . يبدو أن الاعتراض الاهم على نظرية ماركس ، هو أنها تصور بلوغ مجتمع لا طبقي – من الحرية والمساواة الحقيقيتين – كعملية تتم دفعة واحدة : ففي فترة يكون الناس عائشين في عالم الرأسماليه الأناني الشره والمليء بالصراع وفي الثانية ينتهي عصر ما قبل التاريخ وإذا الناس منهمكين في خلق المؤسســات الجديدة لمجتمع لا طبقي . غير ان هذا الوصف ليس بالمنصف لماركس طالمــا انه يترك مجالاً لمرحلة انتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية ـ التي وصفت بذلك التعبير ذي الخط

المشؤوم « ديكتاتورية البروليتاريا – ولمراجل من التطور نحو « الطور الاسمى من المجتمع الشيوعي » (Critique of The Ghota Programme) (نقد برنامج غوتا) . غير ان النقد عادل بمعنى ان ماركس لم ينظر بعين الاعتبار الى امكان نشوء تمايز اجتماعي جديد وطبقة حاكمة جديدة ، تمت وقع ظروف معينة ؛ في المجتمع الذي يخلف الرأسمالية ، مثلاً ديكتاتورية البروليتاريا نفسها التي تتحول بسهولة الى طغيان الحزب . انها نقطة ضعف في النظرية الماركسية انقض عليها اصحاب نظريات النخبة ، وبشكل بارز ميشلز ، [٨] بنجاح كثير واضيفت الى انتقاداتهم دفعة جديدة من القوة باختبارات الاتحاد السوفياتي والبلدان الاوروبية الشرقية تحت حكم ستالين . وهكذ امكن « ريمون آرون» وصف المجتمع اللاطبقي بهذه الكلمات : « ومع ذلك ما زال ؛ في مجتمع كهذا عدد قليل من الرجال ، يقومون بالفعل بادارة المشروعات الصناعية ، ويقودون الجيش ، ويقررون أية نسبة من الموارد الوطنية يجب ان يخصص للتوفير والاستثمار ، ويحددون سلم التعويضات والاجور .

ولهذه الاقلية سلطة لا محدودة اكثر مما للحكام السياسيين في مجتمع ديمقراطي لأن السلطتين السياسية والاقتصادية مركزتان في ايديها . فالسياسيون وقادة النقابات والموظفون الرسميون ، والجنرالات والمديرون ، كلهم ينتسبون الى حزب واحد وهم جزء من منظمة كليّة مطلقة . للنخبة الموحدة سلطة مطلقة غير ذات حدود ، فكل الهيئات الوسيطة ، وكل التجمعات الفردية ، والفئات المهنية بشكل خاص ، هي في الحقيقة تحت سيطرة مندوبين عن النخبة ، أو إذا وجدت من الافضل ان تعبّر بطريقة أخرى فقل ممثلين عن الدولة .. المجتمع اللاطبقي يترك جمهور الناس دون أية وسيلة دفاع تحميها من النخبة » . [٩]

يعرض آرون بعد ذلك لاعتراض على هذا التحليل ، وهو ان فكرة المجتمع

اللاطبقي تلتبس بصورة ليست دقيقة للمجتمع السوفياتي ، ويعترف أن « نوعاً آخر من المجتمع اللاطبقي ممكن نظرياً . أمـــا في الاحوال الحاضرة فالأنواع الأخرى من المجتمعات اللاطبقية أمر بعيد الاحتمال .

من أجل تجنب حكر السلطة في أيدي الفئة المسيطرة على الدولة يصبح من الضروري اعادة عدد من مراكز القوة الى الفعل ، المشروعات المـــالية المختلفة يجب أن تصبح ملك الذين يعملون فيهـــا ، من المجتمعات الاقليمية أو النقابات عوضاً عن السلطة المركزية .

غير ان لامركزية من هـــذا النوع ، في الوقت الحاضر غير محتملة الحدوث لأسباب نفسية وتكنية ...

من الممكن أيضاً تصوّر أن النخبة الحاكمة قد لا تشكل نوعاً من الفئة الدينية أو العسكرية بل انها قد تنتظم بشكل حزب ديمقراطي ... وهنا أيضاً تبدو الفكرة المعقولة نظرياً بعيدة الاحتمال في التطبيق....

بل أكثر من ذلك ، فالاحتكار العقائدي الذي تقوم به النخبة الحاكمة يبدو لي يسير جنباً الى جنب مع ضرورة داخلية في نظام كهذا ... وباختصار فان توحيد النخبة لا يفصل عن تركيز كل السلطات الاقتصادية والسياسية في أيديها ، وهذا التركيز نفسه لا يمكن أن يفصل عن تخطيط لاقتصاد جماعي(١٠) .

هل من الممكن مواجهة هذه الاعتراضات وابراز شكل آخر مقبول لفكرة مجتمع المساواة ؟

فلنلاحظ أولاً بعض وجوه الشبه الهـــامة بين المجتمع اللاطبقي في الاتحاد السوفياتي كما وصفه آرون و « مجتمع الجمهور » الذي يصوره « رايت ملز » على أنه ينشأ في الولايات المتحدة الأميركية . في مجتمع الجمهور ، الذي يميز « رايت ملز» بينه وبين « مجتمع مجموع الشعب » الديمقراطي : (١) قسم من الناس يعبر

عن أفكار ، أقل من ذاك الذي يتلقاهـــا ، إذ أن « مجتمع مجموع الشعب » يصبـح مجموعة تجريدية من الأفراد الذين يتلقون الانطباعات من وسائل الاعلام الجماهيرية. (٢) مـــا ينتشر بواسطة وسائل الاعلام منظم إلى درجة يصبح من الصعب أو من المستحيل ، معه الاجابة بسرعة أو بنتيجة .

(٣) تحقيق الأفكار عملاً يقع تحت سيطرة السلطات التي تنظم وتسيطر على أقنية عمل كهذا .

(٤) ليس للجمهور استقلال عن المؤسسات ، فعملاء مؤسسات ذات سلطة يقومون باختراق هــذا الجمهور والتغلغل فيه مضعفين أي نوع من الاستقلال في تكوين الرأي بواسطة البحث ، مما قد يستطيع الجمهور الوصول اليه[١١].

من بين أهم المزايا التركيبية للمجتمع اللاطبقي ومجتمع الجمهور هو ضعف أو اختفاء المنظمات الوسيطة – التجمعات الطوعية الصغيرة إلى درجــة كافية لجعل الفرد ذي رأي فعــال في نشاطاتها – وازدياد المسافة بين القادة والجماهير في كل نوع من أنواع التنظيم . من الواضح أن هذه الصفات أكثر بروزاً في المجتمعــات ذات الأنموذج السوفياتي منهـــا في البلدان الغربية ، حيث لا مانع سياسياً أو قانونياً من تشكيل التجمعـــات وحيث تجري منافسة علنية وخفية على ولاء المواطن ، بين المنظمات الكبيرة ؛ لكن هناك ملامح مشتركة أحدثتهـا أسباب عامة ، منها النمو في الحجم للمنظمات ، ممـــا أحدثه التقدم التكنولوجي (في الإنتاج والإتصالات.. الخ) ، التـــأثير المتزايد والسيطرة المتزايدة للسلطة على الإنتاج الاقتصادي بصرف النظر عن نوع الاقتصـاد ، والذي يقرره الى درجة بعيدة الإنتاج الضخم لمواد الحرب ، والخصومة العـــالمية بين الأمم المنظمة على طريقة شبه حربية ، مناسبة لنمو قيادة سياسية مركزية ومطلقة .

لا يمكن مقاومة كل هذه التأثيرات العكسية بفعـــالية ضمن حدود مجتمع واحد ، فهي تدعو الى تغيير في العلاقات بين الأمم . تلك المشكلات التي تمكن

معالجتها على صعيد وطني تنشأ غالباً عن حجم وتعقيدات المنظمات ، وكما يقول آرون ، من الميول الى الحكم المطلق التي هي ضمن التخطيط الاقتصادي المركزي، خاصة في الاقتصاد الجماعي ؛ ومحاولات حلها يجب أن تسير عبر خطوط عديدة مختلفة بعضها أشير اليه في الفصل السابق – الحد الأقصى الممكن من اللامركزية في السلطة السياسية ، بنقل مسؤولية التقرير حيث يمكن ذلك الى المجالس المحلية الاقليمية والى التجمعات الطوعية ، وتمديد الحكم الذاتي إلى المجال الإقتصادي بخلق مؤسسات جديدة مناسبة ، كمجالس العمال ، المعروفة في يوغوسلافيا الآن.

تمكن مواجهة أخطار نشوء طبقة حاكمة جديدة من الزعماء السياسيين والمديرين في الصناعة ، التي تتكون في اقتصاد جماعي لا بمجرد إدخال الحكم الذاتي في المصنع بل بتضييق نطاق الملكية الجماعية . لا يبدو لي ضرورياً ، لبلوغ مجتمع مساواة ، امتصاص كل تجار المفرق أو الزراعة ، أو الإنتاج شبه الفني (اليدوي) وغير ذلك من الأعمال ذات المدى القصير ، في مشروعات جماعية. وأقل ما يمكن أن يقام به هو أن يعالج هذا الأمر على أنه مسألة عملية، وأن يدرس أمر ميل هذه النشاطات الإقتصادية الخاصة ، الى خلق طبقات اجتماعية جديدة وعدم مساواة جديدة ، بدقة ، على ضوء التجارب .

ويمكن كذلك مقاومة أخطار ديكتاتورية فكرية ، بإعطاء درجة واسعة من الاستقلال للمنظمات التربوية والثقافية .

من الضروري في النطاق الفكري، أن تكون هناك شركات مستقلة تتنافس في ما بينها ، ولا يقتصر ذلك على مجالات التليفزيون والراديو والصحافة ، بل يتعداها إلى مجال نشر الكتب والأبحاث العلمية. غير أن هذا المطلب لا يتعارض مع الملكية الفردية . قد يمكن أن يمتلك الشركات أو يديرها أعضاؤها بينما تدعم من الأموال العامة ، على أن تكون خاضعة بقانون عام لسلطة وطنية ، وهذا هو حال الجامعات في معظم البلدان الغربية ، ويمكن تطبيق المبدأ نفسه

بالنسبة للتجارة والصناعة ، يمكن امتلاك المشروعات الخاصة على أن يقرر معظم سياساتها هؤلاء الذين يعملون فيها ، ويمكن لهـا أن تتنافس في ما بينها في ما يتعلق بالسعر والنوع ، بطريقة لا تقل شأناً عما تقوم به الآن المشروعات التي يملكها أفراد ؛ وأثناء ذلك تكون خاضعة لمراقبات من أنواع عديدة وفقاً لما فيه مصلحة الخطة الإنمائية الإقتصادية الوطنية .

إن إنجازات نظام من هذا النوع ، يجمع بين الملكية العـامة وشكل من « إقتصاد السوق » في يوغوسلافيـا ، تظهر رغم وجود صعوبات عملية جمّة ، إنه شكل هام حيوي من التنظيم الاقتصادي وإنه لم يعد حلمـاً من أحلام « اليوتوبيا »(١٢) .

لا يبدو أن هناك سبباً للافتراض ، أن عمل مراقبة الاقتصاد في البلدان الصناعية المتقدمة ، وفي ظل نظـام ملكية جماعية ، بواسطة سلطة تخطيط مركزية كما رأينا في المثل الذي مر معنا ، سيكون عملاً شاقاً قائمـاً على سلطة مطلقة ، أكثر مما هو عليه في نظام ملكية فردية ، إذ أن مشكلات متشابهة ستنشأ في الحالتين ، كما ستستعمل طرق متشابهة كذلك .

ففي فرنسا مثلاً ، كان لمخططي اقتصاد ما بعد الحرب سلطات هامة جـداً دون أن يخضعوا لأية مراقبة من ممثلي الشعب .

وفي بريطانيا ، سيضطر المجلس الوطني للإنمـاء الإقتصادي الذي أنشىء حديثاً ، إذا أراد أن يكون لنشاطه أي معنى ، أن يقترح وسائل تحديد ، ودوافع ، أو وسائل تحريض تطبقها الحكومة المركزية ، لإحداث النوع المطلوب والنسبة المطلوبة من النمو الإقتصادي .

أعتقد أن هذه الإعتبارات كافية لإلقاء شكوك جدية على تأكيد آرون على أنه من المستحيل ، في نظـام إقتصاد جماعي ، بلوغ « لامركزية » حقيقية ، والتخلص من « النمطية » الفكرية والثقافية (خلق أنماط متشابهة) .

صحيح ولا شك ، انه حق في مجتمع لاطبقي موغـــل في اللامركزية ، وحيث ازدهرت تجمعـات مستقلة عديدة ، قد ينشأ شيء من التفاهم الأساسي بين أفراد المجتمع حول الملامح العـامة لتنظيم هذا المجتمع ، إلا أن هذا ، هو الوضع الضروري لكل مجتمع يودّ الإستمرار ، وكما رأينـــا ، فالذين يعتبرون الديمقراطية قائمة على تعدد النخبات المتنافسة ، يوردون تحفظاً مؤداه أن التنافس لا يجب أن يصبح متطرفاً ، وإنه من الضروري أن يكون هنـاك ضمناً ، شيء من إجماع الرأي .

إن أمل دعاة المساواة هو أن تدفع تجربة الحيـاة في مجتمع يقترب أكثر فأكثر من هذا المثال ، الى الإقتناع بقيمة وأهمية الفكرة المذكورة. فاذا حدث ذلك ، فستبقى كل أشكال الإختلاف الفكري وكل مجالات الاختيـار بالنسبة لطريقة الحياة الخاصة ، غير أنه سيكون هناك اتفـاق عام على طلب المساواة الإجتماعية ، وعلى معارضة تلك الأشكال من عدم المساواة التي تنتج وتحافظ على التفريق الدائم بين مراتب مختلفة من الناس .

دعني أعد الآن الى مسألة أخرى يطرحها مفهوم ماركس لمجتمع لاطبقي . بالنسبة لماركس ، ليس مبدأ توزيع الأعمال بحد ذاته ، عقبة في وجه تطور كامل لكل فرد ، وشيئاً من العبودية ، فقط ، بل إنه المصدر الذي تنشأ عنه الطبقات الاجتماعية الرئيسية التي تخلف بدورها حدوداً وقيوداً صلبة على الحرية الفردية . يجب «الإنتصار» إذن على فكرة توزيع الأعمال ، أي يجب الغاؤها وتخطيها .

لكن هل يعني القول « بالغاء » توزيع الأعمال ، في مجتمع صناعي حديث شيئاً ذا قيمة ؟

للوهلة الأولى، يبدو الأمر غير قابل للتصور اليوم ، أكثر مما كان عليه أيام ماركس ، إذ أن التخصص الوظائفي ، بما في ذلك الوظائف الفكرية، قد تقدم بسرعة ، وقد زاد تشعب المهمات ، في مجال الإنتاج الصناعي الضخم إلى درجة

أصبح فيهـا الفرد العامل ، يبدو أكثر فأكثر ، رافداً للآلة ، ليس له من دور يومي إلا القيام بحركات بسيطة معدودة ، بتكرار وبدون تفكير . ومع ذلك فقد حدثت تغييرات أخرى في العمل ، وبدت سلسلة جديدة من المسؤوليـات للعيان ، مما يجعل نظرة ماركس الى المستقبل شديدة المعقولية . أولاً ، لقد حدثت اختلافات في طبيعة الوظائف ، وقد نتج ذلك بشكل خاص عن تطور الآلات الميكانيكية (الآلية الذاتية : Automation) ونتيجة هذه « الآلية الذاتية » إخراج العـامل في خطوط التجميع واستبداله بفرد أكثر ثقافة ومسؤولية وظيفته الاشراف على سلسلة من الإنتاج شديدة التعقيد تسيطر الآلة على كل تفاصيلها .

وفي الحاضر ، تؤثر هـذه التطورات على قسم صغير فقط من الصنـاعة ، ولكنها ستصبح في حالة من الأهمية المتزايدة . ثانياً ، القدرة الإنتاجية العالية للصناعة الحديثة جعلت بالإمكان خفض ساعات العمل ، ودرجة نموها السريعة ، ستجعل ، في العقـد أو العقدين المقبلين اسبوع العمل ، في البلدان الصناعية المتقدمة ، حوالى خمس وعشرين أو ثلاثين ساعة ، وهـذه البلدان على وشك إحداث ظاهرة ثورية جديدة هي « طبقة الفراغ » التي تشمل مجموع السكان ، ولقد بدت تباشير هذه الحالة المجتمعية تظهر للعيان في الولايات المتحدة الأميركية ؛ فمثلاً ، استطـاع فرع نيويورك « للأخوّة العالمية لعمال الكهرباء » أن يكتسب لأعضائه يوم عمل أساسي من خمس ساعات وأسبوعاً من خمس وعشرين ساعة(١٣) .

ثالثاً ، إذا أدخل ، في الصناعات ذات الملكية العامة ذاك النوع من الإدارة الذاتية الذي ذكرت سابقاً ، وإذا أنشىء هذا النوع من الملكية العـامة في كل المشروعات الكبرى ، فإن مدى عمل العـمال اليدويين والكتبة ينمو بشكل بارز ، ولا يعود الفرد العامل محصوراً ضمن مهنته المخصصة له ، بل يأخذ كذلك دوراً في التخطيط وادارة الإنتاج .

وهذه التغييرات العديدة في تنظيم الحيـــاة العملية ، بمجموعة ، تطوّر بعمق مفهوم «توزيع الأعمال». فالفرد ذو الفراغ الكافي يجد مجالاً، كما رأى ماركس، لتخصيص نفسه لأكثر من نشاط واحد ، وللتعبير عن نفسه في أكثر من مجال من مجالات المحـــاولات والجهود ، الجسدية والفكرية ، وحتى بصفته منتجاً إقتصادياً فهو يستطيع أن يجـد فرصاً لتطوير قدرات شاملة بالاشتراك في عمل الإدارة ، وبتحصيل شيء من العلم والتكنولوجيا اللذين تقوم عليهما عمليـــات الصناعة . يصبح توزيع العمل ، بوضوح أكثر ، طريقة على النـــاس اتباعهـــا في إنتاج وسائل معيشتهم ، وعليهم كذلك ، أن يسيطروا عليه ، فـلا يعود يكيِّف ويقلِّص كل حياتهم بتحويله رجلاً ما تحويلاً نهائيـــاً الى عامل في خط التجميع في مصنع ، وآخر الى كاتب ، وآخر الى قطب مـــالي كبير . هذه التحولات ، تتضمن ، وقد ابتدأت تحدث بالفعل ، امتداداً واسعاً للثقافة بكل صورها وأشكالها – امتداداً لفترة الدراسة الثانوية المطلقه ، وثقافة عليا لنسبة كبيرة ممن هم بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين ، وثقـافة للراشدين ، على مدى واسع مع تسهيلات خاصة للذين يقررون في فترة من عمر النضوج ، تهيئة أنفسهم لوظيفة جديدة – وتهيئة أدوات الرياضة والترفيه على نطاق واسع جداً.

لربمـا كان عليّ أن أختم هذا البحث ، وأوضح في الوقت نفسه مدى البطء الذي تشق فيه الأفكار الجديدة والجذرية طريقها في العـــالم ، بالإستشهاد بواحد من أبرز الإقتصاديين البريطـــانيين الذي كانت رؤيته لدور العمل في مجتمع المستقبل ، قريبة جداً من نظرة ماركس .

كتب الفرد مارشال في مقالة حول « مستقبل الطبقات العاملة » نشرت سنة ١٨٧٣ : « أن يتحمل الناس ، عادة ، العمل الجسدي الشاق لثماني أو عشر أو اثنتي عشرة ساعة في اليوم ، واقع مألوف لدينا الى درجة اننا قليلاً مـــا نتبين مدى تحكّمه في تاريخ العالم الخلقي والعقلي ؛ ونادراً ما ندرك كم تكون نتيجة عمل جسم الإنسان حادة ومتغلغلة وشديدة في تقزيم نمو الإنسان ... فالعمل في

أفضل معانيه ، التدريب الصحي النشيط للطاقات ، هو غرض الحياة ، هو الحياة نفسها ؛ وبهذا المعنى فكل واحد (في المجتمع المثالي الذي يتصوره مارشال) يصبح عاملاً أفضل وأكمل مما هو جار الآن .

لكن الناس عند ذلك ، يتوقفون عن العمل الجسدي الى تلك الدرجة التي تجعل قواهم العليا بليدة خاملة.

في المعنى الرديء ، الذي يسحق فيه العمل حياة الإنسان ، يجب أن يعتبر العمل خطأ لا صواباً .

تزايد حماسة الناس الفاعلة (في المجتمع المثالي) . وفي كل جيل من الأجيال المتعاقبة، ويصبح صحيحاً بصورة كاملة أن كل إنسان، في وظيفته «جنتلمن»...

وهذه الحالة التي صوّرنا ... حالة تتطور فيها تطوراً كاملاً كل حيويات وقدرات كل إنسان ، حالة لا يعمل فيها الناس أقل مما يقومون بعمله الآن بل أكثر ؛ لكن عملهم – ولنستعمل تعبيراً قديماً صالحاً – سيكون عمل محبة ؛ وسيكون عملاً يدرب وينمّي وظائفهم وطاقاتهم ، سواء أكان عملاً ذا أجر أم لم يكن .

أما العمل اليدوي ، بطريقة الإفراط الذي يترك مجالاً ضيقاً للنمو الحر لطبيعته العليا ، فهذا وحده لن يكون موجوداً . وبمقدار ما تكون الطبقات العاملة مؤلفة من أناس لديهم أعمال كثيرة فوق المألوف يقومون بها ، تكون الطبقات العاملة قد ألغيت»(١٤).

لقد استعرضت حتى الآن بشكل رئيسي ، تلك الاعتراضات على فكرة المجتمع اللاطبقي القائم على المساواة ، والتي تقوم في أساسها على أخطار الطغيان الفكري والديكتاتورية السياسية . غير أن هناك خطاً هاماً آخر من النقد يلقي ضوءاً على ناحية أخرى مختلفة على مشكلة النخبات . لقد قيل دائماً بشكل أو

بآخر أن تقدم المدنية قد توقف ، ويتوقف دائماً على نشاطات أقليات من أصحاب المواهب الممتازة .

يقول « أورتيغا اي غاسيت » في « ثورة الجماهير » : « كلما تقدم الواحد في الحياة ، تحقق أكثر فأكثر أن أكثرية الرجال والنساء ليست قادرة على أي جهد آخر غير ذاك الذي فرض عليها بصرامة كنتيجة لإرغام خارجي. ولذا ، فان الأفراد القليلين القادرين على جهد ذاتي فرح ، ممن نلتقي بهم في حياتنا ، يقفون منعزلين ، لا يطالهم النسيان في عالم اختباراتنا وتجاربنا . هؤلاء هم المختارون المتفوقون ، النبلاء ، الوحيدون الذين يفعلون دون أن يكونوا منفعلين فقط ، والحياة بالنسبة لهم صراع دائم وخط اختبار وتدريب لا نهاية له »[١٥].

وبالطريقة نفسها يناقش «كليف بل» (Clive Bell) في كتابة « المدنية » (civilization) ، ان المجتمع المتمدن يتميَّز بالمعقولية وبمفهوم للقيم (حس قيمي) ، وان هذه الصفات لا يمكن أن ينتجها ويغرسها ويديمها إلا نخبة .

والآن ، لا شك في أن قسماً مما يؤكده هؤلاء الكتاب ، صحيح ، وهو ان المدنية قد تقدمت تقدماً كبيراً بفضل عمل رجال ممتازين متفوقين (كما إنها كذلك قد تأخرت كثيراً بسبب أعمال رجال متفوقين آخرين) .

لكن ذلك لا يعني أن رجالاً كهؤلاء ، مع شركائهم أو أتباعهم يشكلون نخبة اجتماعية ، كما لا يعني بشكل خاص أنهم في أكثر الأحوال نخبة حاكمة . قد يكون لهم صيت أو شأن اجتماعي زهيد ، أو قد يعاملهم حكام المجتمع بازدراء فعلي ، كما قد يكونون متكلين مالياً على دعم طبقة عليا ، دون أن يشكلوا هم جزءاً منها . مساعدتهم للمجتمع ، هي من نوع فردي ، لا تتوقف عادة على وجود فئة اجتماعية مميَّزة ؛ وهي في الغالب متأثرة تأثراً شديداً

بالتأييد والحماسة اللذين يستدعيهما عملهم في مجموع النـــاس (كما في أثينا القرن الخامس) أو في طبقة كاملة (كما في إيطاليا النهضة أو فرنسا القرن الثامن عشر).

ولربما اعتبر الممتازون مشكلين لنخبة بالمعنى الأول من المعاني التي أعطاهـا باريتو لهذا المصطلح – وهي مرتبة هؤلاء الذين لهم المقدرة العليـــا في حقل نشاطهم – إلا أنه في هذا الحال لا بد من ادخال عدد كبير من النشاطات التي لا علاقة كبيرة لها، أو لا علاقة لها إطلاقاً بترقي المدنية وتقدمها، كما أن النخبة هنا، وفقاً لهذا التحديد، تصبح مؤلفة من الأفراد الموهوبين عوضاً عن هؤلاء الذين يملكون قدرات خلاقة ممتازه. قد يكون من الافضل أن نستعمل مصطلحاً آخر، كمصطلح «الاقلية الخلاقة» مثلاً، الذي بدا أن ارنولد توينبي استعمله في «دراسة التاريخ» للاشارة، لا إلى فئة نخبة بل إلى تعدد بسيط من الأفراد؛ فهو يقول: «في كل أعمال الخلق الاجتماعي، يكون الخلاقون افراداً خلاقين، أو على الاكثر أقليات خلاقة ...» (١٦)

الذين يريدون الدفاع عن مبادىء النخبة بالاشارة إلى أهمية الخلق الفكري والفني يرتكبون خطأين: أولاً؛ انهم يتجاهلون التفاعل الحيوي بين الأفراد الخلاقين والمجتمع الذي يعيشون فيه، الذي ربما كان في أوضح صورة في الاعمال العلمية، والادب، والحركات الدينية والاصلاح الخلقي – وثانيـــاً، انهم يفترضون أن أفراداً كهؤلاء يشتركون معاً كنخبة أو نخبات يمكن أن توجد فقط في مجتمع ذي نظام هرمي، وانها يمكن أن توجد على أفضل وجه في مجتمع منقسم إلى طبقات ثابتة مستمرة. في هذا المفهوم الاخير كما جـــاء التعبير عنه مثلاً عند أليوت في «ملاحظات في سبيل تحديد الثقافة» يصبح موضوع البحث عرضة للتحوّل من خلق الثقافة إلى نشر الثقافة. في رأي أليوت أن في كل مجتمع معقد، عدداً من مستويات الثقافة؛ من الهام لصحة المجتمع أن تكون هناك علاقات بين هذه المستويات لكنها يجب أن تكون مميزة مختلفـــة في الوقت ذاته، وأن يتأثر ذوق المجتمع ككل، وعاداته، بالثقافة العليا. يمكن حدوث

هذا بطريقة واحدة بما أن الثقافة تنتقل بشكل رئيسي عبر العائلة ، هي وجود طبقة عليا مؤلفة من عائلات قادرة على الاحتفاظ بطريقة حياة ثابتة ، على مرّ أجيال عديدة . يعترف أليوت بأن وجود طبقة عليا لا يؤمن ثقافة عـــالية : « ... « شروط الثقافة » التي عرضت لا تنتج بالضرورة مدنية عليـــا : أنا أؤكد أمراً واحداً فقط هو أن هـــذه الشروط إذا لم تكن موجودة فمن غير المحتمل أن توجد المدنية العليا » . (١٧)

ومع ذلك فقد توجد . ليس لدينا حتى الآن معرفة مباشرة بطريقة الحياة في مجتمع مساواة ، ولا يمكننا أن نقوم بأكثر من أن نقدّر احتمال كونها قادرة على خلق مستوى ثقافي عال ، والمحافظة عليه .

الخلق عملية فردية ، لكنها تسّهل بالحماسة العامة وبالحيوية في المجتمع عامة ويمكن لنا ، من ضمن المعقول ، أن نتوقع أن مجتمع المســـاواة ، حيث الفراغ منتشر والأفراد يشجعون على تطوير مواهبهم ، سيكون على الأقل في درجة من الخلق بمستوى تلك المجتمعات التي حققت أموراً عظيمة في فترات ســـابقة عندما كانت الاحوال الاقتصـــادية ، وتركيب المجتمع الطبقي في عملية تحول سريع . أما بالنسبة للاحتفاظ ولنقل الثقافة العليا ، فيمكن لنا مخالفة الرأي القائل انها كانت ، ويجب أن تكون ، في الدرجـــة الاولى من عمل العيلة . في الماضي كان هناك فئات اجتماعية اخرى متعددة – التجمعات الدينية ، والمدارس الفلسفية والاكاديميات – لها على الأقل الاهمية ذاتهـــا التي كانت للعائلة في نقل الثقافة ، فالعيلة ، أي عائلات الطبقة العليـــا في المجتمع ، قد نقلت ، إذا كانت قد نقلت اطلاقاً ، أمراً احتفظت به وابقته حياً في أماكن أخرى ، مؤسسات وتجمعات لم تتمتع بكثير من العضوية الثابتة ، من جيل إلى جيل . في المجتمع اللاطبقي تصبح المسافة بين ثقافة عالية ، وانواع من الثقافة أدنى منها ، أقل مما كانت عليه وقد يصبح التنوّع الاقليمي والمحلي اكثر بروزاً ، كما أن الـــتراث

الثقافي سينتقل ،اكثر مما كان ينتقل في الماضي عبر المؤسسات التربوية والتجمعات الطوعية من كل نوع ، وأقل من الماضي ، عبر عائلات معينة . من الممكن كذلك أن تصبح مسألة المحافظة على الثقافة ، المرتبطة في مجتمعاتنا الحالية بطريقة صعبة الانفكاك بالمحافظة على الامتيازات الطبقية ، موضع تشديد أقل أو تغير صفاتها على الأقل — وتصبح أمراً مسلماً به ، بينما ينصب الاعتبار والتشجيع على المقدرة على خلق اشكال جديدة من الثقافة ، والقيام باكتشافات جديدة في الفنون والعلوم .

يدافع اصحاب نظريات النخبة ، بهذه الوسائل المتعددة ، عن الارث المتحدر من مجتمعات عدم المساواة الماضية بينما يأخذون روح المساواة بعين الاعتبار . وهم يشددون بشكل بارز على التمييز تمييزاً مطلقاً بين الحاكمين والمحكومين ، ويقدمون ذلك على انه قانون علمي ، لكنهم يقيمون تسوية بين الديمقراطية ووضع من هذا النوع بتعريف الديمقراطية بأنها تنافس بين النخبات . انهم يقبلون ويبررون تقسيم المجتمع الى طبقات لكنهم يحاولون جعل هذا التقسيم مقبولاً بوصف الطبقات العليا بالنخبات وبالقول ان النخبات تتألف من أكثر الأفراد قدرة بصرف النظر عن اصلهم الاجتماعي .

تعتمد قضيتهم الى مدى بعيد على استبدال فكرة المساواة بفكرة التساوي في الفرص ، لكن هذه الفكرة الاخيرة تحمل تناقضات ذاتية ، بالاضافة الى انها تحمل مغزى خلقياً مختلفاً . التساوي في الفرص كما يستعمل التعبير عادة ، يفترض عدم المساواة إذ أن « فرصة » تعني « الفرصة في الوصول الى مستوى اعلى في مجتمع طبقي » . وفي الوقت ذاته تفترض المساواة إذ أنها تعني ضمناً أن عدم المساواة في أساس هذا المجتمع الطبقي يجب ان يقاوم بردة فعل في كل جيل كي يستطيع الأفراد تطوير قدراتهم الشخصية تطويراً فعلياً ، وكل تحقيق في أمر شروط تساوي الفرص ، في حقل التربية مثلاً ، قد أظهر مدى

تغلغل وقوة تأثير الفوارق العميقة في الطبقة الاجتماعية ، في فرص حياة الانسان . تساوي الفرص يمكن ان يصبح حقيقة ، فقط في مجتمع لا طبقي خال من النخبات ، والفكرة نفسها تصبح عندئذ عقيمة لا قيمة لها ، إذ أن تساوي فرص الحياة في كل جيل جديد يصبح أمراً واقعاً ، وفكرة الفرصة تصبح دالة عندئذ لا على الصراع للنهوض الى طبقة اجتماعية أرفع ، بل امكان كل فرد أن يطوّر تطويراً تاماً تلك الصناعات من الفكر والاحساس التي يمتلكها كشخص ، في علاقة لا اكراه فيها ، مع الناس الآخرين .

هوامش الفصل الأول

(١) أنظر : « Dictionnaire De Trévous » (١٧٧١)، لأجل معنى الاستعمال الأول لكلمة النخبة .

(٢) أنظر « V. Pareto » في « The Mind And Society » « باريتو » : (الفكر والمجتمع) الجزء ٣ الصفحة ١٤٢٢ — ١٤٢٣ .

(٣) المصدر نفس الصفحة ١٤٢٣ — ١٤٢٤ .

(٤) لوزان ، ١٨٩٦ — ١٨٩٧ .

(٥) الطبعة الأولى ، باريس ١٩٠٢ ، الطبعة الثانية ١٩٢٦ .

(٦) المصدر المذكور ص ٢٨ .

(٧) « Gaetano Mosca » في « The Ruling Class » « موسكا »: (الطبقة الحاكمة) .

(٨) « موسكا » في « الطبقة الحاكمة » ص ٥٠ .

(٩) المصدر نفسه ص ٥٣ .

(١٠) « باريتو » في « الفكر والمجتمع » الجزء ٣ ص ١٤٢٩ — ١٤٣٠ .

(١١) « Marie Kolabinska » في : (دورة النخبات في فرنسا ص ٧ « La Circulation de Elites En France »

(١٢) « A. Gramsci » في « Note Sul Machiavelli » .

(١٣) المؤلف نفسه . منْ مذكراته في السجن ١٩٣٢ منشور في :
« Gli Intellectuali E L'organizzazione Della Cultura » .

(١٤) الاتحت ضغط المشاعر الديمقراطية ؛ فالنخبة الحاكمة ميالة الى أن تكون مترددة وضعيفة في حكمها . وكما في حالات عديدة ، هناك تناقض بين علم « باريتو » ومبدئه السياسي ؛ ففي النظام الديمقراطي لا بد كذلك من نخبة حاكمة ، ومع ذلك فباريتو يحمل على الديمقراطية كأنها في الواقع خطر على نخبة من هذا النوع .

(١٥) « J. H. Meisel » في « The Myth Of The Ruling Class » « ميسل » (أسطورة الطبقة الحاكمة) .

(١٦) « H. D. Laswell » في « The Gomparative Stive Study Of Elites » (الدراسة المقارنة للنخبة) .

(١٧) « R. Aron » في « Social Structure And The Ruling Class » (التركيب الاجتماعي والطبقة الحاكمة) في « المجلة البريطانية لعلم الاجتماع » الجلد ١ الجزء ١ السنة ١٩٥١ .

(١٨) أنظر « آرون » في : « The Opium Ye The intellectuals » (أفيون المفكرين) .

(١٩) هذا ما اقترحه أيضاً (آرون) في المجلة الأوروبية لعلم الاجتماع مجلد ١ جزء ٢ سنة ١٩٦٠ ، وأنا اتبع آراءه إلى درجة ما .

(٢٠) شدد الكاتبان على علمية وإيجابية دراساتها ؛ وقد قدّر جيمس برنهام (J. Burnham) فضائل ذلك في « المكيافيلّيين » « The machiavillans »

(٢١) نقد المبادىء والحركات الاشتراكية جزء بارز من كتاب « روبرت ميشلز » (R. Michels) « الأحزاب السياسية » (Political Parties) .

(٢٢) « Carl J. Friedrich » في « The New Image Of the Common Man » « فريدرتش » : (الصورة الجديدة للانسان العادي) .

(٢٣) « G. Luckàs » في « Die Zer störung Der Vernunet »
« لوكاس » (تدمير الفكر) .

(٢٤) « J. A. Schumpeter » (شومبيتر) في : « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » .

(٢٥) « Karl Mannheim » في « Idiology And utopia »
« مانهايم » : « العقيدة واليوتوبيا » – الترجمة الانكليزية ١٩٣٦ ص ١١٩ .

(٢٦) المؤلف نفسه : « مقالات في علم اجتماع الثقافة » .

(٢٧) « شومبيتر » : المصدر المذكور ص ٢٧١ .

(٢٨) « R. Williams » في « الثقافة والمجتمع » ص ٢٣٦ .

(٢٩) « ميسل » : المصدر المذكور قبلاً ص ١٠ .

(٣٠) « كولابنسكا » : المصدر المذكور قبلاً ص ٥ .

« S. F. Nadel» في « مفهوم النخبات الاجتماعية » « نشرة العلوم الاجتماعية ، العالمية » مجلد ٨ الجزء ٣ سنة ١٩٥٦ . يشدد كذلك على « التفوق الاجتماعي» على أنها السمة المميزة للنخبة ، دون الانتباه للعنصر العقائدي في المفهوم هذا .

هوامش الفصل الثاني

(١) « جيمس برنهام » : « المكيافيليّون » .

(٢) « شومبيتر » في « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » .

(٣) أنظر « Mark Bloch » (مارك بلوخ) في : المجتمع الإقطاعي المجلد ٢ الكتاب ٣ الفصل ١ .

(٤) مارك بلوخ – المصدر المذكور.

(٥) « W. L. Guttsman » (غوتسمان)في : النخبة السياسية البريطانية الفصل ٣ .

(٦) أنظر « J. Donald Kingsley » (دونالد كنغسلي) في البيروقراطية التمثيلية » .

(٧) كارل ماركس في « The Chartists » .

صحيفة « نيويورك دايلي تربيون » ٢٥ آب ١٨٥٢ .

(٨) « S. Ossowski » (.أوسوفسكي) في : « التركيب الطبقي في الوعي الاجتماعي » الفصل ٢ .

(٩) ميسل : المصدر المذكور قبلاً .

(١٠) « C. wright Mills » في : « نخبة السلطة » ص ٢٢٧ .

(١١) المصدر المذكور ص ٢٣ .

(١٢) « فريدرتش » في « الصورة الجديدة للإنسان العـــادي » ص ٢٥٩ — ٢٦٠ .

(١٣) « A. Sampson » (سمبسون) في « تشريح بريطانيا » .

(١٤) « رايت ملز » المصدر المذكور قبلاً ص ١٦ — ١٧ .

(١٥) « موسكا » : المصدر المذكور قبلاً ص ٥١ .

(١٦) « باريتو » في « النظام الاشتراكي » الجزء ٢ ص ٤٠٥ .

(١٧) « Max Weber » (ماكس فابر) في « عـلم مصطلحات العلوم الاجتماعية » .

(١٨) « B. Croce » (كروشي) في « المادية التاريخية واقتصاد كارل ماركس ص ١٧ .

(١٩) « J. Strachey » (ستراشي) في « الرأسمالية المعاصرة » .

(٢٠) المصدر السابق ص ١٣٧ — ١٣٨ .

(٢١) المصدر نفسه ص ١٤٦ .

(٢٢) ستراتشي المصدر السابق ص ١٥٠ — ١٥١ .

(٢٣) انظر المصدر الآتي ص ٧١ .

(٢٤) « K. Witt Fogel » (فيتفوغل) في « الطغيان الشرقي » .

(٢٥) أنظر : « J. H. Steward » (ستيوارد) في « مدنيات الرقيّ : دراسة مقارنة » .

(٢٦) « S. N. Einstadt » (اينشتادت) في « الأنظمـــة السياسية للإمبراطوريات » حيث درس خصائص المجتمعات البيروقراطية بالتفصيل .

(٢٧) « فيتفوغل » المصدر المذكور قبلاً .

(٢٨) « فيتفوغل » المصدر السابق أنظر ص ٨٣ – ٨٥ .

(٢٩) أنظر : « مانهايم » بشكل خاص القسم ٢ والفصل ٢ من « الإنسان والمجتمع » .

هوامش الفصل الثالث

(١) انظر « الفكر والمجتمع » ص ١٤٣٠ الجزء ٣ و «الأنظمة الاشتراكية» ص ٢٨ — ٣٠ .

(٢) مجالا الفعل المنطقي بالنسبة لباريتو هما المجال الاقتصادي والعلمي ، وهو يبالغ في عقلانية التصرف فيهما وينزل من قيمته في المجالات الأخرى كالسياسة مثلاً .

(٣) أنظر : « M . Ginsberg » (غنزبرغ) في « التفكير المنطقي وعدمه في المجتمع » .

(٤) « كولابنسكا » : المصدر المذكور قبلاً ص ٩٠ .

(٥) انظر ما سبق ص ٣٢ .

(٦) انظر : « نشرة الأكاديمية الملكية البلجيكية » أيار ١٩١٤ .

(٧) لا يؤثر في بحثنا ان « بيبرين » يكتشف أن أصول هذا التطور هي في القرن الحادي عشر .

(٨) الترجمة الانكليزية عن الأصل الالماني موجودة عند « شومبيتر » في الامبريالية والطبقات الاجتماعية » .

(٩) انظر « W. Miller » (وليم ميلّر) في : « المؤرخون الاميركيون ونخبة العمل » في « رجال في عالم العمل » تحرير ميلر .

انظر كذلك : « ميلتر » « التحرك الاجتماعي المقارن » في مجلة « علم الاجتماع المعاصر » مجلد ٩ جزء ١ سنة ١٩٦٠ .

(١٠) المصدر المذكور : ميلتر .

(١١) المصدر المذكور ص ٣٠٩ .

(١٢) « R. Marsh » (مارش) في : « الماندارين : دورة النخبات في الصين ١٦٠٠ — ١٩٠٠ » .

(١٣) انظر بشكل خاص : « غوتسمان » في النخبات السياسية البريطانية وكذلك دراسة عن النواب الفرنسيين « لماتاي دوغان » (Mattei Dagan)

(١٤) انظر كذلك مقال « L. Gottschalk » (غوتشالك) : « أسباب الثورة » في المجلة الأميركية لعلم الاجتماع ١٩٤٤ .

انظر أيضاً مقال « R. Dahredorf » (داهرندورف) في المجلة الاوربية لعلم الاجتماع ، مجلد ٢ ج ١ سنة ١٩٦١ .

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر « ماكس فابر » عن « رجال العلم الصينيين » في كتاب « من ماكس فابر » .

(٢) « مارش » في « الماندارين ... » .

(٣) انظر « J. Le goff » (لوغوف) في « المفكرون في العصر الوسيط » و « مانهايم » في : « مشكلة الانتلجنتسيا » في كتابه « مقالات حول علم اجتماع الثقافة » .

(٤) كتبه بالروسية ولم يترجم بعد . أول من شرح آراءه في الانكليزية « ماكس نوماد » في « ثائرون ورجال عصابات » وقد أخذت ذلك عنه .

(٥) انظر : « مانهايم » في : « العقيدة واليوتوبيا » .

(٦) انظر : « ماتاي دوغان » حول « النواب الفرنسيين من ١٨٧٠ حتى ١٩٥٨» في كتاب «صانعو القرارت السياسية» .

(٧) « Alain Girard » (المحرر) (الان جيرار) « النجاح الاجتماعي في فرنسا » ص ٢٣٩ — ٢٤٠ .

يلاحظ المحرر انه من الهام الحصول على مواد مشابهة من بلدان مختلفة للمقارنة في تأثير المفكرين في البلدان المختلفة .

(٨) « برنهام » في « الثورة الإدارية » .

(٩) انظر « S. Florence » « منطق الصناعتين البريطانية والاميركية ».

(١٠) « ميلر » في المصدر المذكور سابقاً .

(١١) « E. D. Baltzell » في « ارستقراطية عمل اميركية » ص ٤٣١ .

(١٢) « G. Copeman » في « قادة الصناعة البريطانية » .

(١٣) « ماكس فابر » في « السياسة كوظيفة » في « من ماكس فابر » .

(١٤) المصدر نفسه : « البيروقراطية » .

(١٥) « رايت ملز » في « نخبة السلطة » (الصفحة ١٣٣) : « الوظيفة البيروقراطية لا تعني في تحديدها الصحيح صعوداً من مستوى إلى آخر في « هرمية » المكاتب . انها تنطوي على ذلك وعلى ما هو أكثر أهمية ؛ وتعني وضع مواصفات صارمة على أساس فردي ، لكل وظيفة . وهذه المواصفات تشمل عادة تدريباً شكلياً محدداً وامتحانات مؤهلة .

(١٦) دراسة اميركية في البيروقراطية السوفياتية ، قام بها « جون ارمسترونغ » وهي : « النخبة البيروقراطية السوفياتية : دراسة في الأداة (البيروقراطية) الأوكرانية » . يظهر الكاتب انه كان هناك تشديد متزايد على التدريب الشكلي لمسؤولي الحزب في مدارس حزبية خاصة ، لكنه لم يوضح ما إذا كان الترقّي في المجالات العليا رهناً بالنجاح في هذا النظام الثقافي ، أي متعلقاً بالمؤهلات التقليدية ، أم بالنجاح في القيادة السياسية العملية .

(١٧) « اوسوفسكي » في « التركيب الطبقي في الوعي الاجتماعي » الصفحة ١٨٤ .

(١٨) « M. Lüthy » في « دولة فرنسا » الصفحة ١٧ .

(١٩) « A. Siegfried » في « بين الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة » الصفحة ٢٤٦ .

(٢٠) «R. K. Kelsall» في «كبار الخدام المدنيين في بريطانيا»ص١٥٣.

(٢١) سينشر هذا البحث بعنوان «البيروقراطية والطبقات الاجتماعية في فرنسا» .

(٢٢) رسالة ٢٥ شباط ١٨٧١ .

(٢٣) انظر «R. Bendix» في : كبـــار الخدام المدنيين في اميركا» «التكريس» شبيه بما يجري في بريطانيا أو فرنسا بمعنى أن القليل من الخـدام المدنيين يأتي من عائلات العمال ، لكن التركيب الاجتماعي يختلف بشكل عـام في أن الطبقة الوسطى غالبـــة عليه ؛ بالإضافة إلى أن الموظفين الأميركيين الحكوميين الكبار ذوو أساس ثقافي متمايز كما أنهم يأتون من مهن سابقة متعددة.

(٢٤) «رايت ملز» في «نخبة السلطة» ص ٢٣٩ – ٢٤١ .

(٢٥) «فريدرتش» في «الصورة الجديدة للانسان العامي» ص ٢٥٧–٢٥٨.

هوامش الفصل الخامس

(١) نسبة السكان في المناطق المدنية بين ٦٠ – ٦٥ ٪ في الأرجنتين والتشيلي و ٣٦ ٪ في البرازيل .

(٢) « Kerr » و « Dunlop » و « Harbison » و « Myers » في الصناعية ورجال الصناعة » الفصل الثالث ص ٥٠ .

(٣) اذكر هنا الانجازات الفعليـة للاداريين الاستعماريين ولا أقصد أن أقول أنه لم يكن من الممكن حصول تطورات مشابهـة على يد السكان المحليين لو لم تحصل فتوحات استعمارية، على الرغم من أن ذلك يبدو لي من نواح عديدة، مشكوكاً فيه .

(٤) انظر : « B. B. Misra » في « الطبقات الهندية الوسطى » ص٣٤٣.

(٥) « W. Vanniel » في « النخبة الاندونيسية الحديثة » .

(٦) « M. H. Smythe » في « النخبة النيجيرية الجديدة » .

(٧) انظر : « آرون » في مقال : « التركيب الاجتماعي والطبقة الحاكمة » في « المجلة البريطانية لعلم الاجتماع » مجلد ١ جزء . ص ١٣٥ سنة ١٩٥٠ .

(٨) « موسكا » : المصدر المذكور سابقـاً ص ٧٠ « ... الطبقات الحاكمة لا تبرر سلطتها بطريقة الأمر الواقع ، أي بحصولها على السلطة ، لكنها تحاول أن تجد لهـا أساساً قانونياً وخلقياً ، مظهرة اياها كنتيجة لمبادىء واعتقادات

مقبولة بشكل عام ... وهذا الأساس الخلقي القانوني أو المبدأ الذي تستند اليه سلطة الطبقة السياسية هو ما اسميناه في مكان آخر ... «بالوصفة السياسية».

(٩) مثلاً ، دراسة عن السنغال قبل الاستقلال تورد أن « ... سلطة وتأثير الزعماء الكبار ، السياسيين التقليديين متحولاً إلى درجة كبيرة إلى « الخلفاء » في الطوائف الإسلامية ؛ والأخيرون يشكلون اليوم القوة الرئيسية القادرة على مقاومة النخبة ، المتجددة ، ويجب على الأخيرة والحركات المتعاطفة معها أن تتفاهم وإياهم » .

انظر : « P. Mercier » « تطور النخبة السنغالية » في « نشرة العلوم الاجتماعية ، العالمية » مجلد ٨ جزء ٣ سنة ١٩٥٦ .

(١٠) من أجل بحث عام في العوامل ذات العلاقة انظر : « S.E. Finer » في « الرجل المتطي حصاناً » خاصة الفصلين ٨ و ٩ عن البلدان غير النامية .

(١١) انظر : « E. Lieuiyen » (ليوفان) في « السلاح والسياسة في أميركا اللاتينية » القسم الأول .

(١٢) « L. W. Pye » في « الجيوش في عملية التحديث السياسية » في « المجلة الأوروبية لعلم الاجتماع » مجلد ٢ السنة ١٩٦١ ص ٨٣ .

(١٣) « ليوفان » المصدر المذكور ص١٣٢ والأمثلة المعطاة هي بوليفيا سنة ١٩٣٦، وغواتيمالا سنة ١٩٤٤،والارجنتين سنة ١٩٤٣،وكولومبيا سنة ١٩٥٣.

(١٤) انظر مثلاً دراسة الأمم المتحدة « التطوير الجماعي والتطوير الاقتصادي » (بانكوك سنة ١٩٦٠) .

هوامش الفصل السادس

(١) انظر : « مانهايم » في : « مقالات حول علم اجتماع الثقافة » ص١٧٩.

(٢) المصدر نفسة ص ٢٠٠ .

(٣) في : «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » الفصل ٢٢ انظر كذلك المصدر أعلاه ص ١٦ .

(٤) المصدر نفسه من ص ٢٩٦ إلى ٢٩٧ .

(٥) المصدر نفسه ص ٢٨٥ .

(٦) انظر : « A. Downs » في : « نظرية اقتصادية في الديمقراطيـــة » ٢٩٥ – ٢٩٦ .

(٧) حتى الآن استعملت نظرية الألعـــاب بشكل بارز في دراسة الصراع الدولي وخاصة في مـــا هو مألوف اليوم من « العاب الحرب » ، وقد درس « آرون » استعمالها في « السلم والحرب بين الأمم ، ملاحظة نهـــائية » ص ٧٥١ – ٧٧٠ .

(٨) « آرون » في « المجلة البريطانية لعلم الاجتماع » مجلد ١ جزء ١ ص ١٠.

(٩) يقول « آرون » في المقالة المذكورة اعلاه انه من المستحيل أن يكون حكم مجتمع ما في غير أيدي العدد القليل ... هناك حكم من أجل الشعب وليس هناك حكم بواسطة الشعب » .

(١٠) على الرغم من أنه قد اكمل في شيء من التناقض، بحث ازدياد المساواة وقصر المسافة بين النخبات والجماهير كعوامل في تطوير الديمقراطية الحديثة .

(١١) انظر اعلاه ، الفصل الثالث . انظر كذلك « غوتسمان » في « النخبة السياسية البريطانية » الفصل ١١ حيث يظهر كيف يخوّل عدد قليل الاشتراك في تخطيط السياسة الوطنية. في بريطانيا هناك فئة قليلة من « الطيّبين والعظماء » لا تتجاوز بضعة آلاف معظمهم من طبقات المجتمع العليا ، يشتركون في أعمال اللجان الاستشارية والتفويضات الملكية ، وهيئات أخرى مماثلة .

(١٢) « ميشلز » في « الأحزاب السياسية » .

(١٣) « ماركس » في « في المسألة اليهودية » .

(١٤) انظر بصدد هــذه المسائـل « George Fniedmann » في :
« The Anatomy of work » .

(١٥) في بريطانيا، يمكن أن نصف سيرة أولاد الطبقة العليا والطبقة الدنيا كما يلي : أولاد الطبقة العليـــا يدرسون في المدارس العامة الكبرى وجامعتي اوكسفورد وكمبردج ثم ينتقلون إلى عالم الأعمــال والسياسة ، والقسم الإداري من الخدمة المدنية أو المهن الأكثر قدماً . أمــا أولاد الطبقة العاملة فيدرسون في مدارس الدولة ، وغالبـــاً المدارس الثانوية الحديثة ومن هناك ، في عمر الخامسة عشرة ينتقلون إلى الأعمال اليدوية في الصناعة ، أو إلى وظائف صغرى من وظائف الكتبة على الرغم من أن البعض (نسبة هذه الأيام أعلى ممـا كانت عليه منـــذ خمس وعشرين سنة) يذهب إلى المدارس الثـانوية الاكاديمية (Grammar Schools) وقد يكمل دراسته العليا في جامعــات في الأقاليم أو الكليات الفنية . بعض الأولاد في كل طبقة « قد يهربون من مصيرهم » لكن نسبة هؤلاء أقل من أن تؤثر في الصورة العــامة . الوضع التربوي في الولايات المتحدة الأميركية يختلف جذرياً عنه في بريطانيا وسائر البلدان الاوروبية على

من أن التغير حديث العهد نسبياً ؛ فهناك ، توجد نسبة عالية جداً (حوالي تسعين بالمئة) من فئات الأعمار المناسبة في كل الطبقات تنال ثقافة ثانوية حتى عمر السابعة عشرة ، ونسبة هامة (حوالي خمسة وثلاثين بالمئة) يذهب إلى الجامعة .

(١٦) انظر رقم ١ .

(١٧) « ت. س. أليوت » في « ملاحظات نحو تحديد الثقافة » . ينتقد أليوت ، رأي مانهايم ان النخبات في المجتمعات الحديثة يمكن أن تقوم بكفاءة بوظائف الطبقة الحاكمة السابقة ، دون أن ينتبه إلى أن مانهايم نفسه جاء بهذا النقد . في الواقع ان مانهايم لم يستقر على رأي ثابت بالنسبة للنخبات وموضعها في المجتمع الحديث . أحياناً يناقش مدافعاً عن تنافس النخبات كصمام امان للديمقراطية ، وأحياناً أخرى يدعو إلى حكم نخبة واحدة ، نخبه المفكرين ؛ وأخيراً يرى انه ما من نخبة أو مجموعة نخبات يمكن أن تؤمّن الاستقرار السياسي إلا إذا أخذت صفة الطبقة الحاكمة ، ربما بالاشتراك مع طبقة عليا قائمة ، وأصبحت فئة وراثية مالكة للأرض . المفهوم الذي يبعده مانهايم هو مفهوم مجتمع مساواة لا طبقي .

(١٨) « آرون » في « المجلة البريطانية لعلم الاجتماع » مجلد ١ الجزء ٢ الصفحة ١٢٩ .

(١٩) « ارسطو » في : « السياسة » .

هوامش الفصل السابع

(١) أنظر : « جان جاك روسو » في : « رسالة حول منشأ وأساس عدم المساواة في الجنس البشري » ص ١٦٠ .

(٢) مشروحة بشكل جذّاب عند « Tawney » في « المساواة » .

(٣) من العجيب أن ذلك يؤخذ عليه عادة ، عوضاً عن أن يعتبر دليل حكمة وإيمان عميــق بطاقات الانسان الخلاقة التي كانت تظهر حتى ضمن غلائل المجتمعات الطبقية والتي يمكن بسهولة أن تصبح فعالة عنـــد زوال هذه القيود .

(٤) أنظر : « ت. ب. بوتومور » (المحرر) في كارل ماركس : « كتابات أولى » .

(٥) أنظر مثـــلاً بحثـه في « الرأسمال » الجزء ١ ، في وسائل التغلب على ذيول توزيـع العمــل المضرة . كذلك في الجزء ٣ عن شروط الحرية الانسانية . ومدحه « لكومون » باريس من أجل إنشاء الحكم الذاتي الديمقراطي الصحيح في الحرب الأهلية في فرنسا » وتعليقاته على حزب العمال الاشتراكي الالماني في « نقد برنامج غوتا » .

(٦) مثلا في المقطـــع عن الحرية الانسانية في « الرأسمال » الجزء ٣ يعلن ماركس أن نطاق الإنتاج الاقتصادي نطاق ضرورة » في أي شكل من أشكال الإنتاج » . يبدأ فعل الحرية حقيقية عندما يبطل العمـــل المفروض بالحاجة والظروف الخارجيه .

(٧) يشير « ماركس » هنــا إلى « الهيغليين » الشبان الذين أسموا فلسفتهم المطوّرة « النقد الحازم » .

(٨) أنظر بشكل خاص « الأحزاب السياسية » القسم ٦ الفصل ٢ .

(٩) أنظر : « المجلة البريطانية لعـــلم الاجتماع » المجلد ١ الجزء ٤ ص ١٣١ .

(١٠) المصدر نفسه ص ١٣١ — ١٣٢ .

(١١) « رايت ملز » في « نخبة السلطة » ص ٣٠٤ .

(١٢) من أجل عرض مختصر للنظام اليوغوسلافي ، أنظر : مجـلة « اليسار الجديد » العدد ١٨ ص ٧٣ — ٨٤ الكاتبان « ثوبهام » و « سنغلثون » .

(١٣) توزيـع الأعمال وازدياد الفراغ معروضات من وجهة نظر شبيهة بوجهة نظري عند « جورج فريدمان » في « تشريح العمل » .

(١٤) « مارشال » في « مستقبل الطبقـات العاملة » من « مذكرات الفرد مارشال » ص ١٠١ — ١١٨ .

(١٥) المصدر المذكور قبلا ص ٤٩ .

(١٦) « دراسة في التاريخ » الجزء ٣ ص ٢٣٩ ، ومـــع ذلك ففي الجزء

الختامي الذي يقيّم توينبي فيه عمله يصبح أكثر قرباً إلى نظريات النخبة بقوله :
« بالأقلية الخلاقة أقصد أقلية حاكمة تجد فيهـا القوى الخلاقة في الانسان مجالاً للتعبير عن نفسها في أعمال فعالة لفائدة جميع المشتركين في المجتمع ...

... وبالأقلية المسيطرة أقصد أقلية حاكمة تحكم بالقـــوة أكثر من حكمها بالاستهواء (المصدر السابق الجزء ١٢ الصفحة ٣٠٥) .

(١٧) المصدر المذكور سابقاً ص ٤٩ .

الفهرس

الفصل الاول

النخبة : مفهوم وعقدة ٥

الفصل الثاني

من الطبقة الحاكمة إلى نخبة السلطة ٢٣

الفصل الثالث

السياسة و « دورة النخبات » ٤٧

الفصل الرابع

المفكرون والمديرون والبيروقراطيون ٧٠

الفصل الخامس

التقليد والتجديد : النخبات في البلدان التي هي في طور النمو . . ٩٥

الفصل السادس

الديمقراطية وتعدد النخبات ١١٥

الفصل السابع

مساواة نخبات ١٣٣

هوامش الفصل الأول ١٥٥
هوامش الفصل الثاني ١٥٨
هوامش الفصل الثالث ١٦١
هوامش الفصل الرابع ١٦٣
هوامش الفصل الخامس ١٦٦
هوامش الفصل السادس ١٦٨
هوامش الفصل السابع ١٧١

يعتبر البروفسور ت. بوتومور من أبرز الدارسين المعاصرين للفكر السياسي الغربي ومن أبرز علماء الاجتماع، ومن ألمع المتخصصين بدراسة ماركس والماركسية.

وفي هذا الكتاب يستعرض البروفسور بوتومور نظريات دعاة النخبة الرئيسيين من موسكا وباريتو وفيبر وماركس إلى سي رايت ميلز وإدمون أرون. كما يعرض بعض الدراسات الاختبارية الرئيسية عن فئات النخبة في البلدان الصناعية وفي بلدان العالم الثالث.

يكتسب الكتاب أهميته من موضوعه المهم وأثر النظريات الاجتماعية النخبوية في المجتمعات الحديثة وفي علم الاجتماع، ومن كونه أعمق الدراسات التي تناولت هذا الموضوع الخطير.

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ
ت ٨٠٧٩٠٠/١ برقياً «موكيالي»
بيروت ـ ص.ب: ١١/٥٤٦٠ بيروت
تلكس: LE/DIRKAY ـ ٤٠٠٦٧.